السنة الخامسة والسبعون ـ عدد 3868 — 14 ربيع الآخر 1407 (17 ديسمبر 1986)

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 3 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 4،50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب ستة اشهر	في المغرب سنة	في الخارج
النشرة العامة	50 درهما	90 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب		80 درهما	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	50 درهما	90 درهما	
نشرة الترجمة الرسمية	45 درهما	80 درهما	

يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية .

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى أنظار جميع المشتركين في الجريدة الرسمية أن الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك عملا بمقتضيات المرسومين رقم 2.80.52 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 اكتوبر 1980) و 2.84.425 بتاريخ 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها.

ويجب علاوة على ذلك أن يتضمن كل طلب موجه في هذا الشأن رقم الاشتراك المبين على بطاقة ارسال الجرائد.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب. ـ تقرير عن سنة 1985.
تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني عن السنة المالية 1985 .. 1415

عقد مبرم بين المملكة المغربية ومؤسسة Kreditanstalt Für Wiederaufbau لضمان قرض منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.
مرسوم رقم 2.86.753 صادر في 24 من ربيع الاول 1407 (27 نوفمبر 1986) بالموافقة على العقد المبرم في 16 من صفر 1407 (21 أكتوبر 1986) بين المملكة المغربية ومؤسسات Kreditanstalt Für Wiederaufbau لضمان قرض مبلغه 90 مليون مارك ألماني منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي 1466

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

عقود قروض شراء مبرمة بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية.

مرسوم رقم 2.86.755 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد ابرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 4.182.087,12 دولار أمريكيا 1466

مرسوم رقم 2.86.756 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد ابرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 6.100.508,65 دولارات أمريكية 1466

مرسوم رقم 2.86.757 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد ابرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 14.770.237,24 دولارا أمريكيا 1467

مرسوم رقم 2.86.758 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد ابرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 85.747.166,98 دولارا أمريكيا 1467

عقد قرض مبرم بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية.

مرسوم رقم 2.86.762 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد أبرم يوم فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض مبلغه 34.000.000 دولار أمريكي 1467

اتفاق مبرم بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتخويل ضمان الدولة لقرض منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

مرسوم رقم 2.86.761 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 12 من محرم 1407 (17 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتخويل ضمان الدولة لقرض مبلغه 120.000.000 دولار أمريكي منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي 1468

اتفاق قرض توريد مبرم بين المملكة المغربية والشركة الدولية « Bureau For Marketing Research Inc. »

مرسوم رقم 2.86.767 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق أبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية والشركة الدولية « Bureau For Marketing Research Inc. » في شأن قرض توريد مبلغه 19.211.264,90 دولارا أمريكيا 1468

اتفاق قرض توريد مبرم بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « TREBAL »

مرسوم رقم 2.86.768 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق أبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « TREBAL » في شأن قرض توريد مبلغه 91.528.551,03 دولارا أمريكيا 1468

اتفاق قرض توريد مبرم بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « CEXMA »

مرسوم رقم 2.86.769 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق أبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « CEXMA » في شأن قرض توريد مبلغه 74.542.826,55 دولارا أمريكيا 1469

عقدا قرضين ابرما بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

مرسوم رقم 2.86.692 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد قرض عادي قدره 6.250.000 دينار عربي حسابي أبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي 1469

مرسوم رقم 2.86.693 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد قرض (تسهيل تشجيع التبادل التجاري) قدره 2.500.000 دينار عربي حسابي أبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي . 1469

اتفاقية قرض مبرمة بين المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

مرسوم رقم 2.86.754 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاقية قرض أبرمت في 26 من صفر 1407 (31 أكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تزويد ولاية الدار البيضاء بماء الشرب 1470

اتفاقية قرض مبرمة بين المملكة المغربية والصندوق السعودي للتنمية.

مرسوم رقم 2.86.731 صادر في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاقية قرض ابرمت في 15 من صفر 1407 (20 أكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب 1470

البذور المعتمدة للذرة الهجينة (ذات خط او خطين أو ثلاثة خطوط). – الاسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1431.86 صادر في 6 ربيع الآخر 1407 (9 ديسمبر 1986) بتحديد الاسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للذرة الهجينة (ذات خط أو خطين أو ثلاثة خطوط) 1470

نصوص خاصة

عمالة المحمدية – زناتة. – نزع ملكية قطع ارضية.

مرسوم رقم 2.86.751 صادر في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986) باعلان أن المنفعة العامة تقضي بانجاز مشروع ايواء سكان دور الصفيح بحي العالية بمدينة المحمدية (عمالة المحمدية – زناتة) وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 1472

تعيين آمرين مساعدين بالصرف.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1231.86 صادر في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم 1474

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1292.86 صادر في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بصرف الاعتمادات ونواب عنهم 1475

قرار لوزير المالية رقم 1212.86 صادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم 1475

قرار لوزير المالية رقم 1213.86 صادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونواب عنه ... 1476

قرار لوزير المالية رقم 1214.86 صادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونائبين عنه ... 1476

تفويض الامضاء.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1332.86 صادر في 25 من صفر 1407 (30 أكتوبر 1986) بتفويض الامضاء 1477

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1347.86 صادر في 9 ربيع الاول 1407 (12 نوفمبر 1986) بتفويض الامضاء 1478

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1377.86 صادر في 11 من ربيع الاول 1407 (14 نوفمبر 1986) بتفويض الامضاء 1478

اعلانات وبلاغات

قائمة تكميلية لسنة 1986 تتضمن أسماء المقاولات الطبغرافية ومهندسي القطاع الخاص 1479

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصـــوص عـامـــة

تقـريـر

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني عن السنة المالية 1985

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1985، وهي السنة المالية السابعة والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لم يكن تطور الوضعية الاقتصادية العالمية عند نهاية سنة 1985 جد ملائم وكان بذلك دون الآمال التي كانت معقودة على تحقيق انتعاشة اقتصادية كما كان يتجلى من خلال النتائج المسجلة عند مختتم السنة المنصرمة. وفضلا عن ذلك، فان التطورات المنتظرة على المدى القريب لا تسمح قط بارتقاب تحسن كفيل بازالة الآثار السلبية للازمة الاقتصادية.

ذلك ان نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ في المجمل، حيث نزلت نسبته من 4,5٪ الى 2,9٪. وعلاوة على ذلك، فقد ظهرت اشكال جديدة من الاحتماء وشهدت التجارة الدولية شبه ركود وتفاقمت الاختلالات المالية والاداءات الخارجية وعرفت اسواق الصرف عدم استقرار متزايد. والى جانب ذلك، لم يمكن الحفاظ على سياسات مكافحة التضخم من تحسين مستوى التشغيل، وبالتالي، فقد ظل معدل البطالة جد مرتفع بكل البلدان تقريبا. غير انه أمكن تحقيق تقدمات جديدة في مجال محاربة التضخم. وفي المجموع، فان هذه الظروف والملابسات العامة لم تكن قط ملائمة لبلدان العالم الثالث التي تضررت من تقلص الطلب الخارجي وانخفاض اسعار المنتوجات الاساسية وتراجع الاستثمارات الاجنبية ومن صعوبات ولوج سوق الرساميل. ولم يفت مختلف هذه العوامل ان تقلص من طاقة تسديد هذه الدول لديونها حتى في حالات تخفيف العبء عن طريق اعادة جدولة آجال الاستحقاق.

هذا وكان نسق توسع النشاط بالبلدان الصناعية يميل الى الانخفاض خصوصا في الدول التي كان النمو فيها اسرع سنة 1984. وهكذا، لم تبلغ نسبة التوسع سوى 2,2٪ بالولايات المتحدة و 4,4٪ باليابان، بل سجلت الرابطة الاقتصادية الاوروبية ركودا يعزى بصفة اساسية الى تدني الطلب الداخلي وضعف اسواق التصدير. ومن ثم، فلم يتجاوز معدل النمو 2,7٪ بإيطاليا و 2,5٪ بالمانيا الاتحادية و 1,1٪ بفرنسا. وشهدت السياسات المتبعة في ميدان المالية والنقد داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعض المرونة، دون ان يكون لذلك تأثير ملموس على وضعية التشغيل. ذلك ان إجراءات المرونة ظلت معتدلة خصوصا مخافة عودة محتملة للتوترات التضخمية. والحقيقة ان تقليص تكاليف الانتاج المرتبطة بزيادة محدودة في الاجور وانخفاض في اثمان النفط والمواد الاولية قد ساهم الى حد كبير في الحد من ارتفاع الاسعار. ولذلك عرف التضخم تراجعا اسرع مما كان مرتقبا بالدول الصناعية حيث نزل معدله من 5,3٪ الى 4,6٪ وهي ادنى نسبة تسجل منذ سنة 1968. وهكذا، لم تتجاوز الزيادات المتوسطة لتكاليف المعيشة 2,1٪ باليابان و 2,2٪ بالمانيا و 3,5٪ بالولايات المتحدة و 6,1٪ بالمملكة المتحدة و 5,8٪ بفرنسا و 9,1٪ بايطاليا. وفي نفس الوقت، لم تشهد البطالة اي انخفاض ملحوظ بالرغم من بعض التقدمات التي تم تحقيقها بالولايات المتحدة واليابان. وفيما يخص منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية برمتها، ظلت البطالة في مستوى عال معدله 8,2٪ من مجموع السكان النشيطين، اي ما يمثل 31 مليون نسمة منهم 19 مليون بأوروبا وحدها.

اما البلدان النامية. فقد واجهت من جهتها مرة اخرى آثار العوامل الخارجية التي غالبا ما كانت غير ملائمة لنموها ولاستعادة توازناتها. ذلك ان تدني الطلب الخارجي وانخفاض اسعار المواد الاساسية وتدهور معادلات التبادل وتفاقم اجراءات الاحتماء، كل ذلك وقف حجر عثرة في وجه تحسن الميزان التجاري لهذه البلدان. وبموازاة ذلك، فقد تبلور عدم الاستقرار النقدي المتزايد على المستوى الدولي خصوصا في تقلبات غير منتظمة للدولار. كما ان الحفاظ على الاسعار الحقيقية للفائدة في مستوى مرتفع، وما صاحبه من نذرة في الرساميل، كل ذلك كان له تاثير سلبي على الحسابات المالية للدول المذكورة. ومن ثم، فقد تباطأ نشاط هذه البلدان حيث نزلت نسبة نموه في ظرف سنة من 4,4٪ الى 3,2٪. وقد ساهم هذا التدني في التقليص مرة اخرى من قدرة بعض الدول على مواجهة تسديد ديونها على الرغم من اعادة جدولة جزء من استحقاقات البعض منها. وفي القارة الافريقية، لم تبلغ نسبة النمو سوى 2,2٪ اي ما يقل عن نسق الزيادة المتوسطة للسكان. كما ان متابعة سياسة التصحيح بدول امريكا اللاتنية وما صاحبها من تقلص قوي في التدفقات المالية، قد اسفرت عن توسع محدود في النشاط الاقتصادي تناهز نسبته 2,5٪. وفيما يتعلق بمجموعة الدول المصدرة للنفط وبالاخص منها بلدان الشرق الاوسط، شهد الناتج الوطني الاجمالي ركودا في المجمل على إثر تقلص الطلب على المواد النفطية. فالقارة الاسيوية هي وحدها التي استمرت في تحقيق تقدمات هامة على الرغم من ظهور بعض الصعوبات الاقتصادية، حيث وصل معدل التوسع المتوسط بها الى 6,8٪. وقد استشعر تطور الاسعار بالبلدان النامية الآثار المباشرة لغلاء المنتوجات المستوردة والذي ارتبط خصوصا بالتخفيض في قيم العملات الذي قام به عدد كبير منها بغية انعاش الصادرات. كما تاثر التطور المذكور ايضا من عدم ملاءمة العرض امام طلب قوي التزايد. غير ان هذا التقييم المجمل يشمل مفارقات جهوية هامة. ذلك ان التضخم ظل مرتفعا جدا بامريكا اللاتنية حيث ناهزت نسبته 137٪ بينما استقرت هذه النسبة في حوالي 20٪ بافريقيا. وقد تم تسجيل نفس الاتجاه بالشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا حيث بقيت المعدلات تناهز 14٪ و 8٪ على التوالي.

اما بالدول الشرقية، فقد تواصل تحسن النشاط الملاحظ منذ ثلاث سنوات وذلك بنسق متوسط بلغ 3,2٪ سنويا كما ان نسبة زيادة الاسعار نزلت من جديد إذ لم تتجاوز 3٪.

وقد تضررت التجارة الدولية خصوصا من ضعف الانتعاشة الاقتصادية بالدول الصناعية ومن تفاقم الاجراءات الاحتمائية وكذا من استمرار صعوبات الاداء بالبلدان النامية. ومن ثم، فان حجم التجارة الدولية الذي كان قد عرف توسعا بنسبة 9٪ في السنة السالفة، لم يزد سوى بمعدل 3٪ سنة 1985. وعلاوة على ذلك، فان المعاملات التجارية العالمية لم تسجل اي تقدم من حيث القيمة نظرا لشمول انخفاض الاسعار جل المنتوجات. والواقع ان مبادلات المواد المصنعة شهدت زيادة نسبتها 5٪ من حيث الوزن، اي ما يقل بنسبة النصف عن زيادة السنة المنصرمة، غير انها سجلت انخفاضا بمعدل 2٪ من حيث القيمة. اما تجارة المواد الاولية، فقد تميزت من جهتها بهبوط الاسعار بنسبة اكبر بلغت 12,5٪ في ظرف سنة. وفيما يرجع للنفط، فامام توسع انتاج البلدان الغير المنتمية لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وامام تباين وجهات النظر داخل هذه الاخيرة فيما يتعلق بالكميات التي ينبغي تسويقها، فقد اسفر ركود الطلب العالمي عن حركة انخفاض في الاسعار بلغت نسبتها 4٪. وفي المجموع، فقد تباطأ نسق المبادلات التجارية بشكل ملحوظ سواء فيما يتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ام فيما يرجع للدول المصدرة للنفط او البلدان النامية الاخرى. واخيرا، تجدر الاشارة إلى ان معادلات التبادل تفاقمت بنسبة 2٪ فيما يخص الدول النامية وتحسنت بمعدل 1٪ فيما يرجع للبلدان الصناعية.

وفي هذه الظروف، فقد تفاقم اختلال موازين الاداءات الجارية بصفة ملحوظة بالنسبة لمجل دول العالم، ولكل مجموعات الدول تقريبا ولكن بدرجات جد متفاوتة. وهكذا، فقد وصل العجز المسجل بالنسبة للبلدان الصناعية الى 52 مليار دولار عوضا عن 35 مليار سنة 1984، وبلغ عجز الدول النامية 49 مليار في نظير 42 مليار، وظل فائض البلدان الاخرى ومنها على الاخص دول الشرق، يناهز 6 ملايير دولار. ومن جهة اخرى، فقد كان العجز الذي سجلته الولايات المتحدة الاكثر ارتفاعا حيث انتقل في ظرف سنة من 93 مليار الى 123 مليار، في حين ان الفوائض الاكثر اهمية تم تسجيلها باليابان والمانيا الاتحادية ووصلت تواليا الى 46 مليارو 20 مليار دولار.

ان ارتفاع سعر الدولار بشكل ملحوظ جدا في بداية السنة ثم انخفاضه بصفة ملموسة فيما بعد، والتناسق القوي فيما بين العملات المنضوية ضمن النظام النقدي الاوروبي،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك التناسق الذي تجلى من خلال التصحيحات المتخذة خلال السنة، والتطور غير المنتظم للجنيه الاسترليني، كل ذلك شكل السمات البارزة لوضعية اسواق الصرف التي لعبت داخلها العملة الامريكية مرة اخرى وعلى غرار السنوات السالفة دورا رئيسيا. فقد خضعت هذه الاخيرة في آن واحد الى ضغوط داخلية تجلت في طلب الاموال من طرف القطاع العمومي والحر وكذا الى ضغوط اجنبية مرتبطة بعدم التوازن فيما بين العرض والطلب. ومن ثم، فقد سجلت ارتفاعا قويا عند نهاية الشهرين الاولين من السنة لتصل الى مستوى لم يسبق تسجيله من قبل. وطرأت فيما بعد ذلك حركة تصحيحية على إثر تدخل مشترك للبنوك المركزية فابتدأ بذلك اتجاه نحو الانخفاض خصوصا في اعقاب اجتماع مجموعة البلدان الخمس الصناعية الكبرى. وفي المجموع، فقد تراجع سعر الدولار من سنة لاخرى بنسبة 16٪ بالمقارنة مع العملات الرئيسية و 20٪ تجاه النظام النقدي الاوروبي الذي ادى تضامنه القوي بسلطات الدول الاعضاء الى القيام بتصحيحات في شكل تخفيض لقيمة الليرة الايطالية بنسبة 6٪ ورفع لقيم العملات الاخرى بمعدل 2٪ وذلك في بداية النصف الثاني من السنة. وقد ارتفعت قيمة كل من الفرنك الفرنسي والمارك الالماني بنسبة 27٪ بازاء الدولار و 25٪ تجاه الين الياباني، وهي نسب مشابهة للمعدل الذي حققه الجنيه الاسترليني. واخيرا، وإمام تراجع سعر العملة الامريكية والانخفاض النسبي لمعدلات الفائدة، تحدد سعر الاوقية من الذهب في 327 دولارا محققا بذلك زيادة نسبتها 6٪ بعد ان كان قد سجل هبوطا بمعدل 19٪ سنة 1984.

وظلت السوق الدولية للرساميل تخضع لتوترات قوية مما يرجع السبب فيه من جهة الى قلة العرض الناجة عن تقلص موارد البلدان النفطية ومن جهة اخرى الى زيادة الطلب الصادر عن بعض الدول الصناعية وعن جل البلدان النامية. وفي المجموع، بلغت الاموال المحصل عليها 260 مليار دولار واستفادت منها الدول الكبرى في حدود 82٪ والبلدان الشرقية بنسبة 8٪ ودول العالم الثالث بمعدل 10٪ فقط في نظير 14٪ في السنة الفارطة. ولذلك فان التسديدات التي قامت بها هذه الاخيرة برسم تحملات دينها الذي قدر بمبلغ 950 مليار دولار كانت تفوق بشكل ملحوظ الاموال الجديدة التي منحت لها. ذلك ان الاداءات المتعلقة بالرسمال وصلت الى 65 مليار دولار وبلغت التسديدات برسم الفوائد 76 مليار بينما لم تتجاوز القروض المحصل عليها 26 مليار. ومن ثم، فان وضعية مثل هذه لم يكن من شانها ان تسمح بتحقيق الاقلاع الاقتصادي للبلدان النامية والتي اصبح مفروضا عليها في المستقبل ولمدة طويلة جزءا لا يستهان به من مداخيلها لفائدة الدول الغنية.

ويبدو تسديد الدين علاوة على ذلك مرتبطا الى حد كبير بتوفر العملات الذي يتوقف بدوره على تدفقات الرساميل. ولاجل ذلك، فان المشكل الذي يطرحه التسديد المذكور قد بلغ حدة كبيرة لدرجة ان مجهود البحث عن حله اصبح يعتبر الهدف الرئيسي لسياسات التصحيح التي تنهج تحت لواء المنظمات الدولية. ذلك انه يتعين على البلدان المدينة تقويم اختلالاتها الداخلية وبالاخص الخارجية حتى تتسنى لها مواجهة التزاماتها وتتمكن من الحصول على مساعدات من لدن كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول الصديقة والبنوك التجارية.

هذا وإن حل مشكل الدين يتوقف من جهة اخرى على النمو. ولا يمكن ان يتحقق هذا الاخير دون تحويلات صافية لرؤوس الاموال لفائدة البلدان المدينة. لذا، ينبغي على المجموعة الماليةالدولية ان تمنح لهذه الدول دعما هيكليا وطويل المدى. والحالة ان السوق المالية العالمية تعتبر حديثة النشأة وتشكو من ازمة نمو يكمن حلها الوحيد لا محالة في الحفاظ على تيار للرساميل الى جانب تقوية دور وموارد المنظمات الدولية.

وفي غياب اتفاق عام حول تصفية ديون الدول المدينة، فان مساعدت التسوية التي تمنحها الهيآت المالية العالمية ظلت تندرج في اطار كل حالة على حدة حسب منظور يتمشى والظروف الخاصة لاقتصاديات الدول المعنية. وهكذا، وخلال هذه السنة حصلت 25 دولة من لدن صندوق النقد الدولي على قروض تتراوح مدتها مابين 12 و18 شهرا وذلك بمبلغ اجمالي قدره 2;4 مليار من حقوق السحب الخاصة. كما ان التسليف الخاص الممنوح في اطار التمويل التعويضي لصالح البلدان المتضررة من جراء ارتفاع وارداتها من الحبوب قد تم تمديده لمدة اربعة سنوات اخرى. وبالاضافة الى ذلك، فقد تم طرح امكانية تقديم قروض بشروط جد ملائمة يتم تمويلها بواسطة تسديدات الصندوق الائتماني وذلك لفائدة البلدان الاكثر فقرا. غير انه بالرغم من كل هذه المقتضيات، فقد ظل حجم القروض قارا وبدت تسليفات صندوق النقد الدولي جد محدودة وتقل بكثير عن تسليفات السنة المنصرمة مع ان حاجيات بعض الدول الاعضاء اتسعت بشكل قوي في الوقت الذي ظلت فيه موارد الصندوق في حالة استقرار. وفي المجموع، وصلت السحوبات التي قامت بها الدول النامية الى 4 ملايير من حقوق السحب الخاصة عوضا عن 7,3 ملايير سنة 1984 بينما بلغت تسديداتها في نفس الوقت 3,6 ملايير بدلا من 3,3 ملايير في السنة الفارطة. ومن ثم، فقد وصلت السحوبات الصافية الى 0,4 مليار من حقوق السحب الخاصة على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها بلدان العالم الثالث. ومن جهة اخرى، ادخل صندوق النقد الدولي بعض التشدد فيما يتعلق بشروط تقديم تسبيقاته حيث خفض من الامكانيات القصوى للسحب. برسم سياسة اللجوء الموسع وكذا من الامكانيات الكلية لالتزامات كل بلد عضو.

وهكذا، يبدو ان الدور التقليدي لصندوق النقد الدولي والمتمثل في مساعدته للدول الاعضاء التي تواجه صعوبات في موازين اداءاتها يتقلص اكثر فاكثر وسنة بعد اخرى لتحل محله الكفالة التي تدعم بها هذه المنظمة عمل السلطات العمومية ازاء المجموعة المالية الدولية وذلك عن طريق الموافقة على برامج تصحيحية.

وبموازاة ذلك، فقد وجه البنك العالمي بدوره سياسته نحو الرفع من قروضه الهادفة الى التصحيح الهيكلي وخصوصا بواسطة التمويل المشترك الذي يشمل مساهمة البنوك الدولية. وعلى العكس من ذلك، لم يتمكن من الوصول الى اي اتفاق في مجال تقوية موارد هذه المؤسسة حيث ان زيادة رأسمالها لازالت قيد الدرس. ومن ثم، فقد ظل حجم تسليفاتها يناهز 8,6 مليارات من الدولارات. بيد انها فتحت خطوط اعتمادات بواسطة الصندوق الخاص بمعونة دول افريقيا الواقعة جنوب الصحراء والذي تم احداثه في شهر يوليوز وزود برأسمال قدره 1,2 مليار دولار.

ومجمل القول، ان البلدان النامية التي غالبا ما تواصل القيام بمجهودات لا تكل لتطبيق برامج تقويمية طموحة وسريعة لم تستعد في المجموع طمأنينتها من خلال تطور المشاورات التي جرت داخل مختلف الهيآت الدولية، ذلك ان سنة 1985 لم تشهد فتح اية امكانية جديدة لا في الميدان الاقتصادي ولا من الناحية النقدية من اجل الشروع في تسوية متوازية ودائمة للازمة التي لازالت تهز العالم.

وقد بدت النتائج المحققة بالبلدان الصناعية ضعيفة، كما ان الانتعاشة غير المتساوية والهشة لم تسمح للاقتصاد العالمي باسترجاع حيويته، ولم تمتد لتشمل الدول النامية. بل على العكس من ذلك، فان بعض مكتسبات سنة 1984 قد فقدت هذه السنة التي عرفت في عدة مجالات تراكم صعوبات جديدة وتهديدات بالنسبة للمستقبل. فالانخفاض الكبير لاسعار المواد الاولية والتخلي عن بعض الاتفاقيات الرامية الى استقرار اثمانها وتقوية الاجراءات الاحتائية، كل ذلك يدل على فقدان اخلاق تجارية تعتبر ضرورية لنمو متناسق لمختلف الدول.

وفي الميدان النقدي، كانت الاجراءات المتخذة ايضا غير كافية وغير كفيلة بتنظيم الاسواق. وهكذا وفي مجال الصرف على وجه الخصوص، تزايدت الفوضى وبقيت اسعار الفائدة الحقيقية عالية المستوى، فتفاقم من جراء ذلك ضعف الدول المدينة. غير ان التشاور المكثف الذي جرى على المستوى العالمي، مكن من اقرار توافق متزايد حول قبول الصبغة المستعجلة لاصلاح النظام النقدي العالمي، وارتفعت بعض الاصوات حتى بالولايات المتحدة مطالبة بالعودة الى نظام معدلات الصرف الثابتة. كما انه تم الاعتراف ولكن على مستوى المبادىء فقط، بان البلدان المدينة يجب ان تستعيد نسق نمو دائم، وانه ينبغي لهذا الغرض توفر عدة شروط وبالاخص منها الحفاظ على توسع مستمر بالبلدان الصناعية وهبوط لمستوى اسعار الفائدة واقامة ومراعاة هيكل للاسعار النسبية وكذا الحفاظ على تدفقات التمويلات العمومية والبنكية بشكل دائم واكثر ملاءمة. وفي هذا الصدد، فان المخطط الذي تقدم به كاتب الدولة الامريكي في الخزينة «جامس بيكر» يتضمن عناصر ايجابية تهدف الى الحد من الصعوبات الاكثر الحاحا. فالمشروع المذكور ينص على ان يقوم البنك العالمي والبنوك التجارية خلال الثلاث سنوات القادمة بمنح مبلغ قدره 29 مليار دولار لفائدة خمسة عشر بلدا مدينا ومن بينها المغرب بهدف تمكينها من تسديد ديونها وذلك مقابل قيام هذه البلدان بتنفيذ برامج تصحيحية صارمة لاقتصادياتها.

وعلى كل، فان الدول المدينة التي تواجه الآثار السلبية لعدة عوامل خارجية، كما تواجه كل ما يستلزمه تحقيق نمو اقتصادي دائم وغير متعثر، لا يمكنها أن تعتمد لا على الاجراءات والحلول المؤقتة ولا على سياسات التصحيح واعادة الجدولة وحدها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية لا سيما وان المنافذ والاسواق الخارجية تميل الى التقلص. ولاجل ذلك، ينبغي البحث عن حلول اكثر شمولية وتتميز بالخلق وذلك في اطار روح تعاون دولي يتسم بمزيد من الفعالية ولو بالنظر فقط لتزايد ارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض. ان الشعور بضرورة هذا التعاون اصبح قائما ومن مزايا الازمات الاقتصادية احيانا خلق روح جديدة تهدف الى توضيح المشاكل وايجاد حلول اكثر ملائمة لها، متى توفر الاقتناع بان الاختلال النقدي والتخلف الاقتصادي ليست ظواهر حتمية بل يمكن تفاديها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ان المحيط الدولي الذي تم التذكير بأهم معالم مميزاته لم يفته ان يؤثر سلبيا على اقتصادنا الوطني هذه السنة. ذلك انه الى جانب تزايد الضغوطات على التوازنات المالية من جراء المستوى العالي لاسعار الفائدة وعدم استقرار سوق الصرف المرتبط بالاخص بعدم استقرار العملة الامريكية، فان تعديل الميزان التجاري قد عاقه تراجع كل من الطلب الخارجي والتجارة العالمية. وقد اسفر هذا التراجع الاخير وما صاحبه من تقوية لاجراءات الاحتماء عن هبوط هام لاسعار المواد الاولية وبالاخص منها الفوسفاط. وعلاوة على ذلك، فان نذرة رؤوس الاموال لا زالت تطرح مشكلاً عويصا يتمثل في تسديد الدين وتمويل الاختلال الخارجي ومواصلة البحث عن النمو وبالتالي عن تنمية البلاد.

وامام كل هذه الضغوط، فقد جرى تطور النشاط الاقتصادي تحت شعار مزدوج يتمثل في اعطاء الاولوية لمتابعة مسلسل التصحيح الظرفي والهيكلي المدعم بواسطة تسليفات المؤسسات الدولية والبنوك والبلدان المدينة، كما يتمثل ايضا في عودة تدريجية الى انتاج مرتفع.

وهكذا فقد ارتكزت السياسة الاقتصادية والمالية على تنمية العرض وخصوصا منه القابل للتصدير، كما ارتكزت على تشجيع محسوب للطلب الداخلي قصد مسايرة النمو دون اذكاء الضغوطات التضخمية او احداث ضغوط على الحساب الخارجي.

والواقع ان الاعتمادات المفتوحة بالنسبة لهذه السنة في اطار الميزانية تبلور بعض التخفيف من القيود التي التزمت السلطات بمراعاتها خلال السنوات السالفة. كما تقرر رفع الرواتب والاجور بعض الشيء ومواصلة اصلاح الوضعية المالية للخزينة بتسديد مبالغ هامة من الاداءات المتأخرة. وبالمقابل، فقد تقررت الزيادة في اسعار المنتوجات المدعمة ووضع سياسة جديدة لتعبئة الادخار الحر عن طريق اصدار اقتراضات موجهة للجمهور بشروط تغري على الاكتتاب.

كما تم تدعيم مسلسل مواءمة التجارة الخارجية للمعطيات الجديدة والصعبة للتجارة الدولية وذلك على مستوى الواردات عن طريق تحرير اكبر وتخفيض جديد لحقوق الجمرك وللضريبة الخاصة وفيما يتعلق بالصادرات بواسطة اجراءات تشجيعية مختلفة. وقد تواءم مجموع هذه المقتضيات مع سياسة صرف مرنة.

وفي ميدان النقد والسلف، عملت السلطات النقدية على البحث عن تمويل سليم للانتاج لايمس باهداف التحكم في الطلب الداخلي ولا في استعادة التوازنات. ولهذا الغرض، قامت السلطات المذكورة في آن واحد بتقليص نظام تاطير السلف، ورفعت اسعار الفائدة وزادت من مرونتها بغية تشجيع الادخار والشروع في اصلاح جدري لطرق تمويل الاقتصاد يرتكز بالاخص على توزيع اكثر صوابا للموارد.

وفي مختتم سنة 1985، اسفرت الاعمال التي تم القيام بها في النهاية عن نتائج تبدو في المجمل مرضية، الا انها غير متساوية ولا زالت تنطوي على عوامل غير ملائمة. ومع انه من الصعب التفريق بين ما هو اقتصادي عما هو مالي نظرا لارتباطها الوثيق، فيمكن القول لضرورة التحليل بانه تم تحقيق الاهداف التي كانت محددة على المستوى الاقتصادي في حين انه تم تسجيل بعض الضعف والفتور على الصعيد المالي من جديد، مما يؤكد حدود فعالية السياسة المتبعة وضيق مجالات العمل والتي يستلزم توسيعها اصلاحات جدرية وهيكلية.

وهكذا، وفي ميدان المالية العمومية، امكن تخفيض عجز الخزينة من نسبة 6,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي الى 6,2٪. غير ان هذا التخفيض الذي يجد تفسيره بالاخص في الحفاظ على مستوى ضعيف نسبيا للاستثمارات العمومية لا يعبر سوى بشكل غير تام عن النفقات التي تتم بهذا الرسم نظرا لكون الاعتمادات المستعملة كانت هامة وزادت من مستوى الاداءات المتؤخرة على الدولة. وفضلا عن ذلك، فان حاجيات تمويل الخزينة التي تأخذ بعين الاعتبار مبالغ مستحقة فيما يتعلق بالاداءات المتأخرة سابقا وكذا تسديد اقساط الدين، إن الحاجيات المذكورة قد تجاوزت المداخيل الى حد كبير اي بنسبة 58٪ على الرغم من التخفيف الهام الذي سمحت به إعادة جدولة الديون. وقد استلزمت تغطية تلك الحاجيات من جديد لجوءا واسعا للاستدانة الخارجية واستعمالا للوسائل النقدية في حدود لم يكن مرغوبا فيها قبل والتي رفعت من سيولة الاقتصاد ولم يفتها ان تضغط على طلب المنتوجات وخصوصا منها المستوردة.

اما على مستوى العلاقات مع الخارج فقد اسفر ضعف الطلب الخارجي زيادة على ذلك عن انخفاض في حجم الصادرات وخاصة منها صادرات المنتوجات المعدنية الشيء الذي اعاق تحسن الحساب الخارجي الذي يتوقف عليه، والى حد كبير، نجاح البرنامج التصحيحي. وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من الاجراءات الرامية الى الحد من الطلب الداخلي، فان نفقات الاستيراد ظلت تتسع وبنسق اكثر ارتفاعا، مما أدى الى تفاقم العجز التجاري وزاد من صعوبةالجهود المبذولة من أجل تحسين رصيد العمليات الجارية لميزان الاداءات. والواقع ان هذا الاخير، رغم كونه انخفض بشكل ملموس فقد مثل من جديد جزءا هاما من الناتج الداخلي الاجمالي، اي ما نسبته 6٪ بدلا من 8,4٪ في السنة الفارطة.

وفي ميدان الصرف، فإن تعويض نظام الاسعار الثابتة بنظام معدلات عائمة ومعممة كان يرمي الى تصحيح دائم للمعدلات قصد تلافي ظهور واستمرار مفارقات هامة في تطور اسعار العملات. الا أن المرونة التي يسمح بها هذا النظام لم تطبق خلال السبعينات وقد نتج عن ذلك بعض الارتفاع في قيمة الدرهم. ومن ثم، فان تخفيض قيمة عملتنا الوطنية قد تم اقراره قبل كل شيء بغية ايجاد وسيلة لتصحيح الوضع المذكور واتخاذ اجراءات تهدف الى تلافي عودة ظهوره. وعلى أية حال، فقد تم وضعه كوسيلة عمل اضافية ومصاحبة لباقي الاعمال الاخرى. وفي هذا الصدد، فإن التخفيض المذكور يبدو كبديل لاجراءات اخرى قد يتطلب تطبيقها تكلفة اجتماعية لا تطاق. كما يعتبر التدخل في مجال معدلات الصرف جزءا من استراتيجية إجمالية ترمي الى تقويم الاختلالات في المدى القصير والى اعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط. وقد تم التفكير فيه كتخفيض تعويضي لما كان مقررا من الغاء الضريبة الخاصة على الاستيراد. وفي هذه الضروف ونظرا لتعدد الاهداف المتوخاة بفضل هذه التقنية، يبدو انه تم اعطاؤها أكثر مما تستحق من الخاصيات.

وقد تم الشروع في تطبيق مرونة معدلات الصرف ابتداء من شتنبر 1980، وتواصل العمل بها بدون انقطاع الى غاية منتصف سنة 1985. هذا وإن عدم استقرار العملات داخل اسواق الصرف واتساع تغيرات كل منها بازاء العملات الاخرى، كل ذلك استوجب اللجوء الى معدل صرف حقيقي يتمثل في المتوسط المرجح فيما بين معدل صرف عملة معينة ومتوسط عملات اهم فرقائها التجاريين. وكذا فان القيمة الخارجية للدرهم قد انخفضت بالارقام الفعلية الاسمية بنسبة 13٪ سنة 1985 وبمعدل 37٪ منذ شتنبر 1980.

غير ان الانخفاض المذكور اذا ما حسب بالارقام الفعلية الحقيقية لا يصل في اقصى حد سوى الى 29٪ كيفما كانت طريقة الحساب، اي ما يقل عن نسبة 6٪ بالمتوسط كل سنة وهي نسبة تعادل فارق الاسعار المسجل مع اهم الفراقاء التجاريين. غير انه على الرغم من هذا الانخفاض، فان معادلات التبادل لم تتحسن قط. كما تجدر الاشارة علاوة على ذلك الى ان اسعار الصرف المذكورة ناتجة عن التدخلات التي جرت خلال هذه الفترة، ولكنها ناتجة ايضا عن التطور الخاص بالعملات داخل اسواق الصرف، ومن ثم، فانه من المستحيل التفريق بين أثر هذه وتلك.

وفضلا عن ذلك، فان الدروس الممكن استخلاصها من تجربة كهذه، ينظر اليها نفسها بأشكال جد مختلفة مما يدل على تعارض وجهات النظر في هذا الموضوع، كما يدل على ان اقامة الحجة الاخيرة تعيقه استحالة التوفر في آن واحد ولنفس الفترة على إحصائيات تبين آثار المرونة وفي الوقت ذاته الآثار الاخرى المحققة دون تطبيق سياسة المرونة.

وفي هذه الظروف، وامام عدم توفر معطيات كمية موضوعية، ومع الابتعاد عن كل فكرة جازمة، فانه تجدر الاشارة الى ان التحليل يفيد بان اهم النتائج المحققة بفضل تقنية معدلات الصرف المرنة لم تكن في مستوى الآمال. وعليه، ينبغي التساؤل حول اسباب هذا الفرق وحول الحصة الممكن ارجاعها لاثر تخفيض قيمة العملة الوطنية. وفي هذا الميدان ايضا ودون انكار المزايا المرتبطة بهذا النظام، فانه يبدو من المستحيل القيام بتقييم موضوعي للنتائج. ويبقى ان اهمية الانزلاق والآثار السلبية التي خلفها كل ذلك يبدو جد كبير بازاء النتائج المحققة.

وفي النهاية، فان مناولة معدل الصرف تشكل اداة هامة ولكن فقط لمصاحبة ادوات اخرى، كما ان فاعليتها من جهة اخرى تتوقف كليا على تطبيق اجراءات اخرى. والى جانب ذلك، فان تحديد نسبة التخفيض تتوقف على الهدف المنشود وكذا على السياسة المتبعة لهذا الغرض.

الانتاج

وصل الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا باسعار سنة 1969 وانطلاقا من معطيات مؤقتة الى 36.880 مليون درهم سنة 1985 فعرف بذلك نموا حقيقيا نسبته 4,3٪ اي ضعف ما تم تحقيقه سنة 1984 وهي نسبة لم تسجل منذ سنة 1979 باستثناء التطور الذي شهدته سنة 1982 والذي يعتبر كأثر تعويضي للتقهقر الذي عرفته سنة 1981. وفيما عدا صناعة الاستخراج التي ظلت في ركود، فان كل باقي القطاعات الاخرى ساهمت بدرجات متفاوتة في النمو المذكور. وهكذا، فقد ساهمت الفلاحة في حدود 30٪ وفرع الادارات العمومية بنسبة 30٪. ومن ثم، فان هيكل تكوين الناتج الداخلي الاجمالي شهد بعض

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيير حيث تدعمت حصة القطاع الأول اذ وصلت الى 11,6٪. اما حصة القطاع الثاني والثالث فقد نزلت على العكس من ذلك الى 26,7٪ و 41,6٪ على التوالي. واخيرا، بلغت حصة الادارات العمومية 20,1٪(1).

استفادت القيمة المضافة لفرع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» من عودة الظروف المناخية الى حالتها الطبيعية بعد عدة سنوات من الجفاف، فزادت بنسبة 12,1٪. ذلك ان محصول الحبوب الرئيسية الاربعة تجاوز 52 مليون قنطار، اي بارتفاع يناهز 43٪ وذلك نتيجة لتوسع في المساحات وتحسن في المردودات وقد تم تقدير محصول القطاني بـ : 3,9 ملايين من القناطير اي بزيادة معدلها 58٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد انخفض انتاج كل من الحوامض والزراعات الصناعية وظل انتاج البواكير في حالة ركود اما فيما يتعلق بقطيع المواشي، فقد زاد بنسبة 16٪ اذ وصل الى 18,3 مليون رأس. واخيرا، بلغت مجلوبات الصيد البحري حوالي 475.000 طن، فزادت بمعدل 2,9٪ من سنة لاخرى.

اما نشاط صناعة الاستخراج الذي يتوقف على الطلب الخارجي، فقد عرف وقفة سنة 1985 بينما كان قد شهد حركة انتعاش خلال السنتين الاخيرتين. ويعزى هذا التقلب في الاتجاه بصفة رئيسية الى انتاج الفوسفاط الذي لم يتجاوز 20,8 مليون طن، اي بانخفاض نسبته 2,4٪. وضمن هذا المجموع، مثلت التفويتات للصناعة المحلية 28,8٪، اي بتقلص معدله 8,4٪، وشملت المبيعات الى الخارج كما كان الشان سنة 1984 كمية قدرها 14,8 مليون طن وذلك بمبلغ مقداره 4,8 ملايير درهم، اي ما لا يمثل سوى نسبة 22,2٪ من المداخيل الكلية للصادرات عوضا عن 24,2٪ في السنة السالفة. اما فيما يرجع لمبيعات باقي المنتوجات المعدنية الاخرى، فقد جلبت حوالي 900 مليون درهم وهو مبلغ مشابه لما تم الحصول عليه في السنة المنصرمة.

ان فرع «الطاقة والماء» الذي كان قد تميز بركود سنة 1984 زاد هذه السنة بمعدل 4,8٪. ويشمل هذا التطور الاجمالي زيادة نسبتها 7٪ فيما يخص انتاج الكهرباء و 3,4٪ فيما يعود لنشاط تكرير النفط. كما يشمل ايضا تقلصا معدله 3,8٪ في استخراج الفحم الحجري والنفط الخام. ومن ثم، فان العجز في الطاقة ظل يناهز 89٪، كما زادت من جديد نفقات الاستيراد التي استلزمها بنسبة 18,3٪ لتصل الى ما يقرب من 11 مليار درهم او ما يناهز نسبة 50٪ من مداخيل التصدير.

وحسب مقاييس الرسمية، فان فرع صناعة التحويل يشهد منذ سنة 1980 نتائج متقلبة. فبعد فترة ركود سنتي 1981 و 1982، عرف الفرع المذكور زيادة نسبتها 3,9٪ سنة 1983 ثم انخفض نشاطه بمعدل 1,7٪ سنة 1984 قبل ان يعود للارتفاع من جديد وبشكل خفيف سنة 1985. وباستثناء صناعة الملابس الجاهزة والداخلية والتي لا يشملها مقياس الانتاج الصناعي، ومنتوجات الكيماء التي يتوقف نموها الى حد كبير على المنافذ الخارجية. فان كل صناعات التحويل الاخرى عرفت تراجعا في نشاطها بدرجة متفاوتة وذلك نظرا لتقلص الطلب الداخلي وعدم استقرار الاسواق الخارجية.

إن تطور صناعة البناء والاشغال العمومية الذي لم يكن ملائما خلال السنتين المنصرمتين قد تحسن بصفة ملحوظة سنة 1985 حيث سجل سبقا ملموسا نسبته 6,4٪ يعزى الى نمو كل من البناء والاشغال العمومية.

وشهد نشاط القطاع الثالث في المجمل زيادة معدلها 2,6٪ بدلا من 3,3٪ سنة 1984. ويرجع الفضل في ذلك بصفة رئيسية الى تحسن فرع النقل.

واخيرا، بلغت نسبة توسع الخدمات بالادارة العمومية 6,4٪ في نظير 5,4٪ في السنة السابقة وذلك خصوصا بسبب رفع الرواتب والاجور.

اما بالاسعار الجارية، اي باعتبار زيادة الاسعار عند الانتاج والتي انتقلت في ظرف سنة من 8,5٪ الى 9,5٪، فقد بلغ الناتج الداخلي الاجمالي 119.658 مليون درهم، فزاد بمعدل 14,2٪ عوضا عن 10,7٪ في السنة السالفة. ومن ثم، فان الناتج الوطني الاجمالي الذي يشمل المداخيل الخارجية الصافية التي بلغت هذه السنة 2.738 مليون وصل الى 122.396 مليون محققا بذلك توسعا معدله 13,8٪ في نظير 11,2٪ في نهاية السنة المنصرمة(1).

الطلب

بلغت النفقة الوطنية الاجمالية سنة 1985 ما قدره 129.612 مليون درهم، فزادت بنسبة 11,7٪ بدلا من 13,1٪ سنة 1984 وخلفت عجزا في الموارد قدره 9.954 مليون درهم، اي بتراجع معدله 11٪ وما يعادل نسبة 8,3٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 10,7٪ في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 1 و 2.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 9.

فقد وصل الاستهلاك النهائي الكلي الى 103.620 مليون، اي بنمو نسبته 11,2٪ بدلا من 12,5٪ سنة 1984. وبما ان الاستهلاك العمومي تراجع بمعدل 2٪، فان التطور المذكور يعزى اساسا الى الاسر التي ارتفعت نفقاتها بنسبة 14,6٪ على اثر تحسن محسوس في المداخيل يعود الى زيادات الاجور والى اهمية الموسم الفلاحي وذلك في الوقت الذي تراجعت فيه الاسعار حيث نزل ارتفاعها من 12,5٪ الى 7,7٪. الا ان نفقات الاستهلاك الكلية تراجعت بعض الشيء وهي النفقات التي استوعبت نسبة 86,6٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 88,9٪ في السنة السابقة.

اما التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، فقد بلغ 24.724 مليون، فزاد بمعدل 10,1٪ اي بنسق يقل عن نسبة ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي. ومن ثم، فان معدل الاستثمار نزل في ظرف سنة من 21,4٪ الى 20,7٪.

وبالمقابل، فان التوفير الداخلي الاجمالي الذي كان قد انخفض بنسبة 1,7٪ سنة 1984، تزايد بشكل قوي اي بمعدل 38,1٪ اذ وصل الى 16.038 مليون درهم، في حين ان التوفير الوطني الذي يشمل علاوة على ذلك المداخيل الخارجية الصافية، بلغ 18.776 مليون، فارتفع بنسبة 31,2٪. وقد امكن تغطية نفقات الاستثمار في حدود 72,2٪ بواسطة موارد وطنية وبالتالي، فقد تم تخفيض الحاجة الى التمويل الخارجي من 8.489 مليون الى 7.216 مليون(1).

العلاقات المالية مع الخارج

اسفرت المبادلات التجارية مع الخارج عن عجز قدره 16.935 مليون درهم، اي بتفاقم نسبته 10,8٪ بالمقارنة مع عجز سنة 1984. فقد بلغت الواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين 38.675 مليون، فشهدت توسعا معدله 12,5٪ بدلا من 34,4٪ في السنة الفارطة، مما يرجع بصفة رئيسية الى ارتفاع اسعار المنتوجات الطاقية والكبريت. اما الصادرات، فقد وصلت من جهتها الى 21.740 مليون وحققت بذلك نموا جديدا نسبته 13,8٪ بعدما كانت قد ارتفعت بمعدل 30٪ في السنة المنصرمة. الا ان العجز التجاري، كان يعادل اربعة اخماس الصادرات. واذا ما اضيفت له تحملات فوائد الدين، فان العجز المذكور تجاوز الى حد كبير مجموع مداخيل السياحية وتحويلات المواطنين العاملين بالخارج. ومن ثم، فقد اسفرت العمليات الجارية عن رصيد سلبي وان كان قد نزل في ظرف سنة من 8,8 ملايير الى 7,2 ملايير، فانه لا زال يمثل نسبة 6٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 8,4٪ في السنة الماضية.

إن اللجوء من جديد الى اقتراضات وهبات وسحوبات من مؤسسات دولية سمح في النهاية لميزان الاداءات بان يسفر عن فائض يفوق مليار درهم، الشيء الذي دعم احتياطيات الصرف ببلادنا.

المالية العمومية

بلغت المداخيل العادية للخزينة سنة 1985 ما قدره 26.746 مليون درهم، اي بتوسع نسبته 14٪ بدلا من 11,3٪ سنة 1984. ذلك ان الاقتطاعات برسم الضرائب والتي تمثل ما يفوق 87٪ من المداخيل المذكورة زادت بمعدل 10,4٪، اي بنسق مشابه لما تم تسجيله في السنة الفارطة. ومن ثم، فقد نزل الضغط الجبائي من 20٪ الى 19,6٪، الشيء الذي يرجع بالاخص الى تخفيض حقوق الجمرك والضريبة الخاصة على الاستيراد. وقد وصلت النفقات الاجمالية للدولة الى 42,1 مليار، اي بتوسع نسبته 28٪ وذلك على الرغم من تاجيل استحقاقات الدين الخارجي بمبلغ يناهز 5,3 ملايير درهم ومن الزيادة المحتملة في مستوى الاداءات المتأخرة. ذلك ان النفقات العادية حددت فيما قدره 26,9 مليار درهم، فنمت بمعدل 15٪ اي بنسق اسرع بكثير من نسبة ارتفاع المداخيل. وقد نتج هذا التطور عن زيادة التحملات برسم خدمة الدين والمساعدات للاستهلاك وبدرجة اقل عن تصاعد نفقات التسيير. وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت نفقات التجهيز محدودة كما كان الشان سنة 1984 في حوالي 7,3 ملايير في حين ان تسديد الاداءات المتأخرة واسترداد راس مال الدين قد اتسعا بشكل ملموس من سنة لاخرى حيث بلغا تواليا 3,3 ملايير و4,6 ملايير.

وفي النهاية، فان حاجيات تمويل الخزينة ارتفعت الى 15,4 مليار او ما يعادل نسبة 12,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي فزادت بذلك بما يناهز الثلثين من سنة لاخرى. وقد تمت تغطية الجزء الاكبر منها بواسطة مساعدات وتسليفات خارجية وبالنسبة للباقي اي الثلث تقريبا بواسطة موارد الادخار وخصوصا في شكل اقتراضات اصدرتها الخزينة للعموم وفي شكل وسائل ذات صبغة نقدية.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير انه بغض النظر عن تسديد الاداءات المتأخرة واستخداد الدين، فان عجز الميزانية العامة وصل الى 7,4 ملايير من الدراهم. ولم يتجاوز بهذا المستوى نسبة 6,2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 6,8٪ سنة 1984 ويبدو بذالك قريبا جدا من الهدف الذي حددته السلطات العمومية.

النقد والسلف

لقد كانت السياسة النقدية ترمي الى انشاء متوسط لوسائل الاداء اي بمعدل 12٪. غير ان توسع حاجيات تمويل الخزينة والتي لم يتمكن من تغطيتها برؤوس اموال خارجية في الحدود المرتقبة اسفر عن بعض التجاوزات في تطوير القروض الداخلية. ذلك ان هذه الاخيرة زادت بنسبة 14,4٪ فيما يخص الديون على الخزينة و 16,5٪ فيما يرجع للقروض المقدمة للاقتصاد. واعتبارا لنمو الموجودات الخارجية بمعدل 49,4٪، فان توسع المجموعة النقدية وصل الى 17,7٪ من نهاية سنة لاخرى والى 14,3٪ بالمتوسط السنوي، اي بنسق مشابه لمعدل الزيادة الاسمية للناتج الداخلي الاجمالي. الا ان الاثار المضرة لهذا التطور قد عوضت تقريبا من جراء الارتفاع الهام الذي شهده التوفير.

الفلاحة والصيد البحري

لقد شملت النتائج المرضية التي حققتها الفلاحة سنة 1985 كل القطاع الفلاحي وامتدت آثارها الايجابية الى مجموع الاقتصاد برمته، ذلك ان هذا القطاع كان له دائما تأثير على كل من الانتاج والتوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، اذ يوفر 42٪ من وظائف الشغل، كما انه يشكل المورد الرئيسي للدخل بالنسبة لما يفوق نصف السكان ويؤمن ما يزيد على ربع مداخيل التصدير. وفضلا عن ذلك، فقد سجل رصيد الميزان التجاري للمواد الغذائية هذه السنة فائضا يناهز 389 مليون درهم وذلك لاول مرة منذ سنة 1979. وعلاوة على ذلك، فقد وصلت مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الاجمالي الى 17,5٪ حيث بلغت ما يقرب من 21 مليار درهم محققة بذلك زيادة نسبتها 25,3٪.

وقد تواصلت مساعدة الدولة لهذا القطاع بل وتدعمت بغية تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تنمية مختلف الانتاجات من جهة وتحسين مداخيل العالم القروي من جهة ثانية. ولاجل ذلك، قررت السلطات العمومية نهج سياسة جديدة في مجال الاستثمارات المالية التي تقوم بها باعطاء الاسبقية لتنفيذ مشاريع لا تتطلب الكثير من رؤوس الاموال وتستعمل اقصى ما يمكن من اليد العاملة. وفي هذا الميدان، تم انشاء ثماني سدود تلية جاءت لتعزيز البنية الاساسية الموجودة والتي كانت قد مكنت من تخفيف الآثار السلبية للجفاف الذي عرفته المواسم الاخيرة. والى جانب ذلك، قامت السلطات بدعم وتشجيع الري الصغير والمتوسط عن طريق الغاء الضرائب والرسوم على الاستيراد فيما يخص معدات واجهزة التنقيب عن المياه الجوفية واستغلالها، وكذا بواسطة تقديم مساعدات لاشغال الاصلاحات الفلاحية المائية. وفي نفس الوقت، تم رفع الاجر الادنى الفلاحي بنسبة 20٪ اي بمعدل يفوق بكثير الزيادات الممنوحة لقطاعات الاقتصاد الاخرى، كما تم رفع اسعار الانتاج بشكل ملموس وذلك منذ بداية الموسم على الرغم من الآثار التي كان من الممكن ان تحدثها على غلاء تكاليف المعيشة. وزيادة على ذلك، قام الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من جديد بتأجيل تسديد القروض المقدمة لصغار الفلاحين.

ومن المعلوم ان الزراعات البورية التي تغطي نسبة 90٪ من مجموع المساحات الزراعية تتوقف الى حد كبير على الظروف المناخية. وقد كانت هذه الاخيرة في المجموع ملائمة نسبيا خلال موسم 1984ـ1985 نظرا لتهاطل امطار كانت موزعة بشكل مرضي على مجموع الاراضي وان كان سقوطها غير منتظم في الزمن. ذلك ان الامطار الاولى لم تتساقط الا ابتداء من شهر نونبر وتواصلت بشكل منقطع الى غاية فبراير، وقد صاحبها بالاخص انخفاض محسوس في درجات الحرارة وظهور الجليد في شهري دجنبر ويناير. وسجلت بعد ذلك فترة تميزت بقلة الامطار امتدت من مارس الى شهر ابريل، تهاطلت في اعقابها امطار معتدلة خلال شهر مايو. وباستثناء منطقة الشرق التي شهدت مرة اخرى خصاصا كبيرا في الماء، فان المناطق الاخرى استفادت من كميات اهم من الامطار. وفي المجموع، فقد تم تسجيل تحسن في المحاصيل وخصوصا فيما يتعلق بالحبوب والقطاني. وعلى النقيض من ذلك شهدت زراعات اخرى نتائج اقل ايجابية(1).

الحبوب

ان مناطق البور التي امكن زرعها في اعقاب الامطار الغزيرة التي تهاطلت في شهر نونبر استفادت من شتاء شهر يناير وبداية فبراير، الشيء الذي سمح بتخفيف آثار قلة الامطار فيما بعد نظرا لقوة رطوبة الارض. وفي هذه الظروف ارتفع انتاج الحبوب الرئيسية الاربعة بنسبة 42,7٪ ليصل الى 52,2 مليون قنطار، ممثلا بذلك احسن محصول للسنوات التسع الاخيرة. وقد شمل هذا التطور الملائم كل الانواع ونتج بالدرجة الاولى عن تحسن معدله 33٪ في المردودات التي انتقلت في ظرف سنة من 8,4 الى 11,2 قنطار للهكتار، في حين ان المساحات لم تتسع سوى بنسبة 7,1٪ ويعتبر الشعير النوع الرئيسي من الحبوب المزروعة. وقد بلغ انتاجه 25,4 مليون قنطار، اي بزيادة تفوق اربعة اخماس، بينما وصل انتاج القمح الصلب والقمح الطري على التوالي الى 13,4 و 10,2 ملايين قنطار، اي بارتفاع نسبته 14,5٪ و 24,2٪ تواليا. اما محصول الدرة الذي انتقل من 2,6 الى 3,2 ملايين قنطار، فقد استفاد بدوره من تحسن المردودات وتوسع المساحات. وقد سمحت هذه النتائج الحسنة بتخفيض كميات الحبوب المستوردة الى 21 مليون قنطار بقيمة قدرها 2,8 مليار درهم اي بتقلص تفوق نسبته 22٪ سواء من حيث الوزن ام القيمة.

وصل حجم الحبوب التي تم ترويجها بالسوق الداخلية من يوليو الى دجنبر 1985 على يد الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الى 6,1 ملايين من القناطير محققا بذلك نموا من سنة لاخرى بنسبة تناهز 60٪ يعزى دون شك الى تحسن مستوى المحاصيل ولكن ايضا الى رفع الاسعار الرسمية للقنطار من 150 الى 180 درهم فيما يخص القمح الصلب والطري ومن 110 الى 150 درهم فيما يرجع للشعير ومن 130 الى 160 درهم بالنسبة للدرة.

على الرغم من زيادة تناهز 14٪ في المردودات لم يتجاوز انتاج الروز 17.300 قنطار مسجلا انخفاضا معدله 62٪ وذلك بسبب تقلص المساحات بما يقرب من الثلثين نظرا لقلة مياه الري. ومن ثم، فقد تعين استيراد 255.000 قنطار عوضا عن 50.000 فقط سنة 1984. وامام هذه الوضعية وسعيا وراء تشجيع هذه الزراعة، فقد قامت السلطات العمومية بضمان سعر دعم ادنى قدره 275 درهم للقنطار الواحد من الروز الطويل و 230 درهم للقنطار من الروز المستدير وذلك بدلا من الاسعار الثابتة التي كانت محددة على التوالي في 233 و 194 درهم خلال الموسم المنصرم.

ومن جهة اخرى، فقد تضرر انتاج الحبوب الثانوية من انخفاض كل من المردودات والمساحات، فنزل الى 778.400 قنطار، اي بتقلص نسبته 10,8٪. اما صادرات البشنة، فلم تتجاوز من جهتها 44.200 قنطار، فتراجعت بذلك بمعدل 45,5٪.

القطاني

بلغ محصول القطاني 3,9 ملايين قنطار، فزاد بنسبة 58,2٪ مكونا بذلك احسن نتيجة تحقق منذ موسم 1975ـ1976، مما يعزى الى توسع في المساحات بمعدل 15,6٪ والى ظروف مناخية مرضية اسفرت عن تحسن ملموس جدا في المردودات نسبته 38٪. وقد شهد انتاج الفول اكبر زيادة ومعدلها 59٪ حيث وصل الى 1,9 مليون قنطار اي ما يمثل حوالي نصف محصول القطاني. اما انتاج كل من العدس والحمص، فقد بلغ تواليا 462.000 قنطار و 454.000 قنطار، اي بزيادة نسبتها 88,6٪ و 58,2٪، وذلك بفضل توسع المساحات وارتفاع المردودات. كما ان محصول الحلبان بلغ 481.000 قنطار فغاق بذلك انتاج الموسم السالف بما يناهز ثلاثة ارباع.

البواكير

لقد كان للامطار القوية التي شهدها شهر نونبر والجليد الذي عرفه شهر يناير آثار سلبية على زراعات البواكير الغير المغطاة، تجلت في فساد نوعية الفواكه. بيد ان الزراعات المغطاة وبالاخص منها الطماطم قد تم توسيعها بشكل ملموس ولكنها لم تشمل سوى اقل من الف هكتار. وفي المجموع، ارتفعت صادرات الطماطم في ظرف سنة بمعدل 5,6٪. اما صادرات البطاطس، فقد نزلت من 50.000 الى 48.000 طن نتيجة اغلاق بعض الاسواق. وفي النهاية، فان مجموع صادرات البواكير الموجهة اساسا نحو فرنسا والمانيا الاتحادية انتقل من 143.000 الى 145.000 طن. غير انه لم يجلب سوى 516 مليون درهم عوضا عن 538 مليون في السنة الماضية.

الحوامض

لقد تضررت مناطق وسط البلاد وشرقها من جراء قلة مياه السقي ومن الجليد، فتقلص بسب ذلك انتاج الحوامض بنسبة 5,6٪ اذ لم يتجاوز 960.000 طن. وقد شهدت الانواع المتأخرة اكبر انخفاض ونسبته 18٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد امكن رفع الصادرات الى 544.000 طن، اي بزيادة نسبتها 4,2٪ وذلك نظرا لتراجع حدة منافسة اسبانيا التي تضررت منتوجاتها من جراء سوء الاحوال المناخية خلال فترة نضج الفواكه.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 20

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تم توجيه ما يقرب من ثلاثة ارباع مبيعات الحوامض بصفة رئيسية الى الرابطة الاقتصادية الاوربية وبدرجة اقل نحو الاتحاد السوفياتي. وقد بلغت المداخيل الكلية 1.805 مليون درهم، فاتسعت بمعدل 57٪ وذلك بفضل الارتفاع القوي للاسعار.

اما فيما يتعلق بالسوق الداخلية، فقد استوعبت 416.000 طن تم توجيه الثلثين منها الى الاستهلاك المباشر والباقي الى معامل التحويل.

الزراعات الصناعية

تراجع انتاج الزراعات الصناعية من موسم لآخر من 3,3 الى 3 ملايين من الاطنان، مما يعزى كليا الى تقلص انتاج الزراعات السكرية بمعدل 9,7٪.

ذلك ان غياب الامطار الكافية خلال شهري مارس وابريل قد اثر سلبيا على محاصيل الشمندر وخاصة بمنطقة الغرب. ومن ثم، فقد انخفض المردود المتوسط بنسبة 16,2٪. وعلى الرغم من توسع المساحات بمعدل 6٪، فان المحصول الكلي بلغ 2.243.500 طن اي بتقلص نسبته 11,2٪. وقد عرفت زراعات القصب السكري نفس التطور حيث تأثرت من الجليد الذي شهده فصل الشتاء، فتراجعت مردوداتها بمعدل 16,5٪ ونزل انتاجها الى 759.300 طن، اي بنسبة 5٪ في الوقت الذي وصلت فيه المساحات الى 12.800 هكتار، اي بزيادة معدلها 13,8٪. وفي هذه الظروف، بلغ مجموع كميات السكر المستخرجة 362,500 طن، متقلصة بذلك بنسبة 9,9٪، ولم تغط سوى 56٪ من حاجيات الاستهلاك. غير ان استيرادات السكر كانت محدودة في 238.000 طن بقية قدرها 398,2 مليون درهم، اي بانخفاض نسبته 17,4٪.

وصل محصول القطن الى 249.100 طن، اي ضعف انتاج الموسم السابق. ويرجع الفضل في ذلك الى تحسن ملحوظ في المردودات التي انتقلت من 12 الى 19,8 قنطار للهكتار واتساع المساحات بما يفوق نسبة 31٪ وبالاخص بمنطقة الغرب.

وسعيا من السلطات العمومية الى تشجيع انتشار الزراعات الصناعية، فقد قامت برفع سعر الانتاج بالنسبة للقنطار الواحد من القطن من 145 الى 178 درهم. كما رفعت ثمن الطن من الشمندر من 175 الى 190 درهم وسعر طن القصب من 120 الى 140 درهم. وعلاوة على ذلك، فان منتجي الشمندر بالمناطق البور ومنتجي القصب بناحية اللكوس يستفيدون من علاوات اضافية تبلغ 20 و 30 درهم للطن الواحد.

زراعة الزيتون

استفادت اشجار الزيتون من امطار فصلي الربيع والخريف لسنة 1984، مما سمح لانتاج نهاية السنة ان يصل الى 330.000 طن من الزيتون بدلا من 249.000 طن فقط في السنة السابقة. وبذلك بلغ استخراج الزيوت 27.000 طن اي بزيادة نسبتها 17,4٪. ومن جهة اخرى، فان المحصول الذي ابتدأ في خريف سنة 1985 يقدر حاليا بـ : 340.000 طن، والزيوت المستخرجة قد تصل الى حوالي 28.000 طن، اي بتحسن خفيف من موسم لآخر.

الحبوب الزيتية

على الرغم من اتساع المساحات بمعدل 9,3٪، فان محصول الحبوب الزيتية لم يتجاوز 531.000 قنطار منخفضا بنسبة 2,4٪ وذلك بسبب تراجع المردودات التي نزلت من 10 الى 9 قناطير للهكتار. وهكذا، فان انتاج الفول السوداني الذي يعتبر اهم نوع من الحبوب الزيتية المزروعة كان محدودا في 290.000 قنطار، اي بانخفاض نسبته 18,1٪. وعلى النقيض من ذلك، فقد بلغ محصول العباد 241.000 قنطار فزاد بمعدل 26,8٪ مما يرجع الفضل فيه بصفة خاصة الى توسع المساحات بنسبة 20,7٪. ومن اجل الحث على انتشار هذه الزراعات، فقد تم رفع السعر الرسمي للقنطار عند الانتاج من 350 الى 430 درهم فيما يتعلق بالفول السوداني ومن 300 الى 370 درهم فيما يرجع للعباد.

زراعة الكروم

ان ما تتسم به الكروم من شيخوخة حيث ان ما يقرب من 60٪ من المغروسات يتعدى سنها 25 سنة، الى جانب الحرارة المفرطة لفصل الصيف، كل ذلك ادى الى تقلص انتاج النبيذ بنسبة 23٪، اذ لم يبلغ هذا الاخير سوى 304.000 هكتولتر. كما ان الصادرات انخفضت بمعدل النصف حيث شملت 98.300 هكتولتر بقية قدرها 27,4 مليون درهم، اي بتراجع نسبته 26,4٪. اما فيما يتعلق بالمبيعات بالسوق الداخلية، فقد ارتفع حجمها من 288.900 الى 396.000 هكتولتر وذلك باستثناء جزء من الخمور [illegible] الاسعار ومن ثم كلا من [illegible] والمصدرة انخفضت قليلا، كما ان المداخيل

تربية المواشي

لازالت تربية المواشي تزاول على نطاق واسع بطريقة تقليدية. وقد استفادت هي الاخرى من تحسن الظروف المناخية. وهكذا، فان قطيع المواشي من الانواع الثلاثة الرئيسية والذي ما فتئ يتضاءل منذ سنة 1981 قد وصل الى 18,3 مليون رأس سنة 1985، فزاد اجماليا بمعدل 16٪ . غير انه على الرغم من هذه النتيجة، فان رأس المال الذي تمثله المواشي لا زال غير كاف بالنظر للنمو الديموغرافي.

اما فيما يعود للانتاج المراقب من اللحوم الحمراء، فقد ظل قارا من سنة لاخرى اذ بلغ 124.000 طن. وبموازاة ذلك، قدمت الوحدات الصناعية 93.000 طن من اللحوم البيضاء و 535 مليون بيضة اي بزيادة نسبتها 9,4٪ و 18,9٪ على التوالي.

اما انتاج الحليب الطري، فقد وصل الى 728 مليون لتر فارتفع بمعدل 4٪ ومكن من تغطية جميع حاجيات الاستهلاك على الرغم من بعض الصعوبات التي اتسم بها العرض خلال فترة قلة انتاج الحليب. هذا وقد تم رفع السعر المتوسط للملتر الواحد من الحليب عند الانتاج من 1,90 الى درهمين. وفيما يتعلق باستيرادات المنتوجات الحليبية والمكونة من الزبدة بصفة رئيسية، فقد شملت 23.600 طن، اي بارتفاع معدله 7,3٪. غير ان قيمتها ظلت قارة فيما يناهز 293 مليون درهم.

وبغية تدعيم نمو القطيع الذي فقد ما يربو على 9 ملايين من الرؤوس في ظرف 15 سنة في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان بما يناهز 7 ملايين نسمة، واصلت السلطات العمومية اعمالها الرامية خصوصا الى تسهيل عملية التوين بمواد التغذية الخاصة بتربية المواشي. ولهذا الغرض، فقد تم الغاء الضرائب والرسوم المترتبة على استيراد لبذور العلفية وتشجيع زراعة انواع جديدة ذات مردودات عالية. الا انه تجب مواصلة الجهود المبذولة لصالح هذا القطاع الذي يوفر ثلث الانتاج الفلاحي تقريبا، بل وتدعيمها سواء فيما يتعلق بالاغنام ام الابقار ام المنتوجات الحليبية ام تربية الدواجن وذلك بهدف تقريب العرض اكثر ما يمكن من الطلب.

الصيد البحري

وصلت كميات السمك التي تم تفريغها بالموانىء المحلية بواسطة سفن الصيد الى 475.500 طن، فزادت بذلك بنسبة 2,9٪ من سنة لاخرى. كما ان قيمتها بلغت 2.082 مليون درهم، فزادت بمعدل 22,4٪ وقد شمل هذا التطور الاجمالي حركتين متباينتين : الاولى نحو الارتفاع وهمت الصيد بأعالي البحار، والثانية نحو الانخفاض وهمت الصيد الشاطئي. وقد قدم هذا الاخير 140.600 طن للاستهلاك المباشر و 95.500 طن لمعامل التصبير، اي بزيادة نسبتها 4,9٪ و 19,1٪ توالبا.

ووصلت صادرات منتوجات الصيد الخام والمحولة في المجموع الى 160.900 طن مسجلة بذلك تراجعا نسبته 1,3٪. بيد انها سمحت بجلب مداخيل قدرها 2.218 مليون درهم، اي بارتفاع معدله 23,6٪. وفيما يرجع للاستثمارات التي تم تحقيقها بهذا القطاع، فقد بلغت حوالي 587 مليون درهم، وخصصت لاقتناء السفن. وبذلك ارتفع مجموع اسطول الصيد البحري الى 9.884 وحدة.

لازالت تنمية الصيد البحري تشكل احدى الاولويات المتميزة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة وذلك نظرا لكون هذا القطاع يشغل مباشرة او بصفة غير مباشرة ما يقرب من 81.000 شخص ويجلب نسبة 10٪ من قيمة الصادرات كما يمثل موردا هاما لتغذية السكان. وفي هذا الصدد، بدأ العمل بقانون الاستثمارات البحري الجديد والذي يهدف الى تشجيع الاستثمار بهذا القطاع خصوصا بواسطة إعفاءات ضريبية اوسع. ومن جهة اخرى، فان تقوية التجهيز بالموانيء وبالاخص بمنطقة الجنوب سوف تمكن في المستقبل القريب من تفريغ مجموع كميات الاسماك المصطادة بأعالي البحار.

المعادن والطاقة

إن القياس العام لقطاع المعادن والطاقة الذي كان قد ارتفع بنسبة 6,5٪ سنة 1984، سجل شبه ركود هذه السنة. وتشمل هذه النتيجة في الواقع حركتين متباينتين : الاولى نحو الانخفاض وهمت مقياس المعادن، والثانية نحو الارتفاع وهمت مقياس الطاقة.

ذلك ان النشاط المعدني تراجع بمعدل 1,7٪ من سنة لاخرى، نظرا لارتباطه بالوضعية الاقتصادية العالمية والتي اتسمت هذه السنة بتقلص جديد للطلب وهبوط في الاسعار ومن ثم كلا من [illegible] والمصدرة انخفضت قليلا، كما ان المداخيل

Document généré sur www.sgg.gov.ma. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من العملات الاجنبية شهدت بعض التدني. غير ان قيمة هذه المداخيل بالدراهم ارتفعت وساهمت بنسبة 11,1٪ في تقوية القيمة الاجمالية للصادرات.

اما بقطاع الطاقة، فقد وصل معدل زيادة الانتاج الى 2,6٪ بسبب تحسن حصة الموارد المحلية التي سمحت فضلا عن ذلك بتخفيض نسبة التوقف على الخارج الى 88,7٪. الا ان استيرادات مواد الطاقة تزايدت من جديد بمعدل 14,4٪ من حيث الحجم وبنسبة 20,2٪ من حيث القيمة ومثلت 49,7٪ من مجموع الصادرات.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مقاييس الاستخراج المعدني وإنتاج الطاقة خلال السنوات الاربع الاخيرة :

(الاساس 100 في 1978)	1982	1983	1984	1985
القياس العام	115	123	131	130
ـ للاستخراج المعدني	101	110	116	114
ـ لإنتاج الطاقة	141	148	156	160

المعادن

تراجع النشاط المعدني سنة 1985 سواء على مستوى الاستخراج ام على صعيد التسويق. وبذلك، انقطعت حركة الانتعاش التي سجلت في السنة السابقة. ويعزى هذا التطور المرتبط الى حد كبير بالوضعية الاقتصادية العالمية الى الانخفاض الذي طرأ على جميع أسعار المنتوجات المعدنية وبالاخص منها الفوسفاط. غير ان ارتفاع قيمة عملات التسديد ومنها الدولار بوجه خاص، مكن، على مستوى المداخيل، بتعويض هبوط الاسعار وتراجع الكيات المبيعة. وعمليا، فقد تقلص الانتاج المعدني بشكل خفيف اذ نزل في ظرف سنة من 22,5 مليون طن الى 22 مليون. غير ان قيمة المعادن بمكان الاستخراج قدرت على العكس من ذلك بما قدره 5,4 ملايير من الدراهم، اي بارتفاع نسبته 19,1٪(1).

وفيما يتعلق بالصادرات ايضا، فان حجمها لم يبلغ سوى 15,8 مليون طن منخفضا بذلك بمعدل 1,3٪ بينما وصل مقابل قيمة المداخيل المتأتية من هذه الصادرات الى 5,7 ملايير من الدراهم، اي بزيادة نسبتها 5,4٪. وقد نتج هذا التطور كليا عن التحصيلات برسم الفوسفاط التي ارتفعت بمعدل 6,6٪ في حين أن المداخيل التي جلبتها باقي المعادن الاخرى قد شهدت في المجمل تراجعا بمعدل 1,3٪.

وقد تقلصت طلبات السوق الداخلية بدورها بنسبة 7,8٪ حيث بلغت ما يفوق قليلا 6 ملايين طن، اي ما يعادل 27,3٪ من مجموع الانتاج. وعلى العكس من ذلك، وصل قدر المبيعات الى 1.397,6 مليون درهم، فتحسن بنسبة 2,6٪ وذلك نظرا لتطابق سياسة التسعير فيما يخص كلا من المبيعات المحلية والصادرات.

الفوسفاط

ان مالوحظ من اتجاه ملائم للسوق الدولية للفوسفاط ومشتقاته قد حل محله سنة 1985 انخفاض في الطلب واكثر من ذلك في الاسعار. وهذا التقلب في الاتجاه الذي برز منذ بداية السنة قد صاحبه علاوة على ذلك تفاقم في المنافسة الشديدة التي يشهدها عادة هذا القطاع. وفي هذه الظروف الصعبة، وصلت معاملات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط الى 9,2 ملايير درهم مسجلة بذلك شبه توقف حيث ظل حجمها قارا ولم تتجاوز من حيث القيمة الا قليلا مستواها في السنة السالفة بعدما كانت قد شهدت زيادات نسبتها 35,4٪ سنة 1984 و 24٪ سنة 1983. ذلك ان الانتاج القابل للتسويق قد نزل الى 20,8 مليون طن فانخفض بمعدل 2,4٪. اما فيما يرجع للمبيعات الكلية، فقد بلغت 20,6 مليون طن، اي بتراجع نسبته 3,3٪. وضمن هذا المجموع، تقلصت المبيعات المحلية بمعدل 8,4٪ وبقيت الصادرات في شبه ركود، اذ شملت 14,8 مليون طن، اي بتراجع نسبته 1,1٪ مما يعتبر اقل بكثير من الانخفاض الذي سجلته الدول المنافسة. وفي هذه الظروف استطاع المكتب الشريف للفوسفاط ليس فقط الحفاظ على رتبته كاول مصدر، بل تمكن ايضا من تدعيم حصته ورفعها من 31٪ الى 34٪ ضمن التجارة العالمية للفوسفاط. غير ان الاسعار نزلت من 38,2 الى 33,5 دولار للطن، اي بهبوط تفوق نسبته 12٪. الا ان المداخيل المتأتية من صادرات الفوسفاط الخام قاربت الخمس مليارات من الدراهم مسجلة بذلك ارتفاعا من سنة لاخرى بمعدل 6,6٪.

وتظل اوروبا الغربية المستورد الاول حيث استوعبت ما يناهز 9,4 ملايين من الاطنان. بيد ان اهميتها النسبية تراجعت من 68,7 الى 63,3٪ وذلك لفائدة دول اوروبا الشرقية وأسيا وامريكا والتي اشترت على التوالي 18,9٪ و 11,6٪ و 6,1٪ من مجموع الصادرات. وبحسب البلدان، لازالت اسبانيا التي اشترت 2,5 مليون طن تشكل الزبون الاول للمكتب الشريف للفوسفاط امام فرنسا وبلجيكا وبولندا.

هذا وقد أثرت الوضعية الاقتصادية العالمية ايضا على نشاط التحويل المحلي. وهكذا وبعد النمو المتواصل للمبيعات للسوق الداخلية، تم هذه السنة ولاول مرة تسجيل انخفاض نسبته 8,4٪، اذ لم تتجاوز الكيات المبيعة الى معامل التحويل 5,8 ملاين طن. ان حجم الكبريت المستورد والذي زاد سعره فضلا عن ذلك بشكل قوي من سنة لاخرى، اتسع بمعدل 3,6٪. اما انتاج الحامض الفوسفوري التي تراجعت اسعاره بالسوق الدولية، فقد نزل الى 1,2 مليون طن، اي بانخفاض نسبته 12,1٪. فانتاج الاسمدة وحده الذي سجل ارتفاعا قويا نسبته 38,3٪. ومن ثم، فان الكيات المصدرة من الحامض الفوسفوري بلغت 927.000 طن فتقلصت بمعدل 14,2٪ بينما وصلت صادرات الاسمدة الى 776.000 طن فزادت بما يقرب من النصف. وفي المجموع، فان هذه المبيعات لم تجلب سوى 4.333 مليون درهم، اي ما يقل بنسبة 1,5٪ عن المبلغ المحقق في السنة السابقة.

وعلى الرغم من تدهور الوضعية الاقتصادية، فقد تم تدعيم امكانيات الانتاج. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى انه سيتم قريبا تشغيل مركب جرف الاصفر الذي يضم «المغرب فوسفور 3 و 4» والذي سيرفع طاقة التحويل الى ما يفوق 11 مليون طن، مدعما بذلك الدور الهام الذي تلعبه البلاد داخل السوق العالمية للفوسفاط. كما توبعت اشغال التنقيب عن الكبريت بمنطقة الجبيلات حيث تم حصر بعض مراكز المعادن.

المنتوجات المعدنية الاخرى

لقد كانت الوضعية الاقتصادية الدولية غير ملائمة ايضا بالنسبة لباقي المعادن الاخرى التي واجهت نفس الصعوبات واحيانا بحدة اكبر كضعف الطلب وهبوط الاسعار والغاء بعض الصناديق التي سبق احداثها بهدف استقرار هذه الاخيرة. ومن ثم، فقد كان الانتاج محدودا في 1,1 مليون طن، اي بانخفاض نسبته 4,3٪ من سنة لاخرى. وتعزى هذه النتيجة الى تقلص استخراج البراتين وبدرجة اقل استخراج المانغنيز والنحاس. غير ان قيمة هذه المعادن بمكان الاستخراج قدرت بمبلغ 897,9 مليون درهم، اي بزيادة معدلها 6,7٪.

وبموازاة ذلك، نزلت الصادرات الى ما يفوق قليلا مليون طن، متقلصة بذلك بنسبة 3,9٪ مما يرجع الي تدهور مبيعات كل المعادن باستثناء الحديد والزنك. كما ان قيمة المبيعات التي وصلت الى 809,2 مليون درهم تراجعت بنسبة 1,3٪ على الرغم من ارتفاع قيمة عملات التسديد التي خففت من آثار هبوط الاسعار.

البارتين

بلغت كميات البارتين المستخرجة والمصدرة على التوالي 463.400 و 550.00 طن، فانخفضت من سنة لاخرى بشكل ملحوظ وانقطعت بذلك الحركة التصاعدية التي لوحظت خلال السنوات الاخيرة. ويعزى هذا التدني على ما يبدو الى انخفاض الاسعار الناجم بدوره عن تباطؤ عمليات التنقيب عن النفط. غير ان ارتفاع قيمة الدولار مكن من جلب مداخيل بلغت 209 مليون درهم، اي بزيادة معدلها 12,3٪ من سنة لاخرى.

الرصاص

استفاد استخراج الرصاص من ارتفاع الطلبات المحلية، فنما بنسبة 7٪ ليصل الى 153.600 طن. اما الصادرات، فقد نزلت على النقيض من ذلك الى 50.200 طن بقيمة قدرها 137,5 مليون درهم مسجلة بذلك تقلصات قوية ترجع اساسا الى هبوط الاسعار الناتج عن التراجع الجديد الذي شهده الطلب الدولي. وعلى العكس من ذلك، فقد قام معمل الصهر لوادي الحير باقتناء ما يناهز ثلاثة اخماس الكيات المنتجة، مما سمح لهذه الوحدة برفع حجم المعدن الخالص المنتوج والمصدر الى 60.000 طن تقريبا، اي بزيادة بلغت توالييا 22,3٪ وما يقرب من الثلث بالمقارنة مع السنة الفارطة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النحاس

لقد تم تقدير انتاج النحاس بـ : 59.200 طن بدلا من 64.800 طن في السنة الماضية، اي بتقلص معدله 8,6٪. ولم تبلغ المبيعات الى الخارج سوى 57.100 طن، فانخفضت بنسبة 16٪. غير ان مداخيلها سجلت تحسنا خفيفا ارتبط بارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني، اكبر مما ارتبط بالزيادة الضعيفة التي شهدتها الاسعار.

المانغنيز

لقد تواصلت حركة الانخفاض التي ابتدأت سنة 1980، اذ لم يبلغ استخراج المانغنيز الكيماوي هذه السنة سوى 43.700 طن متقلصا بذلك بما يفوق الربع. وهذه الوضعية التي تبلور تطو السوق العالمية قد تجلت ايضا في انخفاض قوي للصادرات وقيمتها والتي نزلت تواليا الى 51.300 طن و 63,7 مليون درهم.

الفليورين

ارتفع استخراج الفليورين الى 74.400 طن مؤكدا بذلك حركة الانتعاش المسجلة في السنة السابقة. اما المبيعات، فقد نزلت على العكس من ذلك الى 44.600 طن بقيمة قدرها 67 مليون درهم، اي بتراجع نسبته 17٪ و 3,9٪ على التوالي.

الزنك

وصلت كميات الزنك الى 27.200 طن وجهت باكملها تقريبا الى التصدير، فاتسعت بذلك بشكل ملحوظ بالمقارنة مع كميات السنة المنصرمة. اما مجلوب المبيعات، فقد بلغ 64,5 مليون درهم، فزاد بمعدل 30,3٪، بفضل تحسن طفيف في الاسعار والذي دعمه في الحقيقة ارتفاع قيمة الجنيه الاستيرليني.

الحديد

وصل انتاج الحديد 190.500 طن وانتقلت المبيعات الى 148.200 طن، اي بتصاعد نسبته 16,9٪ و 27,2٪ على التوالي. وقد كان من شان هذا التطور وما صاحبه من ارتفاع في قيمة الدولار ان عوض انخفاض الاسعار، بل زاد عن ذلك اذ سمح بزيادة المداخيل بما يفوق الثلث حيث وصلت هذه الاخيرة الى 23,7 مليون درهم.

وامام تقلبات اسعار المواد الاولية وتطور الوضعية الاقتصادية العالمية الغير الملائمة في اغلب الاحيان، وسعيا من السلطات العمومية الى تشجيع صادرات المعادن، فقد قامت بالغاء المسطرات الادارية التي كان معمولا بها من اجل مراقبة خروج المعادن. كما قامت ايضا باصدار قانون استثمارات مستمد الى حد كبير من القانون المتعلق بالقطاع الصناعي، يمنح مزايا جبائية للبحث عن المعادن وتقييمها ويتحمل جزءا من اشغال التجهيزات الاساسية.

الطاقة

إن قطاع الطاقة الذي يلعب دورا اساسيا على مستوى الجهاز الانتاجي رغم ضعف مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي لا زال يتميز بتوقف كبير على الخارج وبهيمنة المواد النفطية ضمن الاستهلاك. وقد زاد هذا الاخير سنة 1985 بنسبة 4,2٪ ليتجاوز خمسة ملايين من الاطنان المعادلة للنفط، وذلك على إثر ارتفاع في استيرادات الفحم التي استلزمها تدعيم مسلسل التحول ونتيجة ايضا لمساهمة اوسع للموارد الداخلية. وفي هذه الظروف، فقد تمت تغطية الحاجيات بنسبة 83,4٪ بواسطة المواد النفطية و 12,9٪ بواسطة الفحم و 2,4٪ بواسطة الكهرباء المائية و 1,3٪ بواسطة الغاز الطبيعي(1).

بلغ الانتاج الوطني للطاقة 579.000 طن معادل للنفط بدلا من 537.000 في السنة السالفة، فزاد بمعدل 7,8٪ مما يرجع الفضل فيه بصفة اساسية الى ارتفاع إنتاج كهرباء السدود بما يفوق الثلث. غير ان اثر هذا التحسن بقي في المجموع محدودا جدا اذ تفاقم عجز الطاقة بنسبة 3,8٪ مسفرا عن توسع في الواردات بمعدل 14,4٪ من حيث الحجم و 20,2٪ فيما يخص القيمة وذلك على الرغم من اتجاه الاسعار الدولية للنفط الخام نحو الانخفاض. و الحالة انه اذا كان هذا الانخفاض قد طرأ على الاسواق منذ بداية السنة تحت التأثير المزدوج لتقلص الطلب الصادر عن الدول الصناعية ووفرة العرض، فقد زادت اهميته عند نهاية السنة على إثر قرار منظمة البلدان المصدرة للنفط بالتخلي عن فكرة السعر المرجعي وبرفع سقف الانتاج من 16 مليون برميل يوميا الى 18 مليون. ان هذا التقلب في الاتجاه الذي يصعب التكهن بما سيؤول اليه، لازال لم يحدث اي أثر ملموس على الميزان التجاري. غير انه من المنتظر ان يطرأ تخفيف على كلفة استيراد الطاقة في بداية سنة 1986. وكيفما كان الحال، فان الآثار التي سوف يخلفها لا محالة انخفاض الاسعار على المالية العمومية وعلى الاستهلاك ينبغي الا تؤدي الى التخلي عن سياسة اقتصاد الطاقة ولا عن متابعة مسلسل التحول الى استعمال الفحم من طرف بعض الوحدات الصناعية ولا عن مجهودات التنقيب عن الموارد المحلية وتقييمها.

المنتوجات النفطية

مثل الطلب الكلي على المنتوجات النفطية المصفاة بنسبة 83,4٪ من مجموع الحاجيات الطاقية اذ وصل الى 4.287.000 طن فظل بذلك شبه قار، بينما كان قد ارتفع بمعدل 3,6٪ في السنة الفارطة. ويشمل هذا التطور الاجمالي للاستهلاك استعمالا اكبر للفحم من طرف معامل الاسمنت والسكر، كما يشمل ايضا تقلصا في مبيعات الفويل لكبار المستهلكين من غير المحطات الحرارية، والتي لم تزد طلباتها فضلا عن ذلك سوى بنسبة 5,7٪ عوضا عن 14,1٪ في السنة السالفة.

اما استخراج النفط الذي كان قد تراجع بمعدل 6,2٪ سنة 1984، فقد ارتفع هذه السنة بما يناهز الثلث. غير انه لم يتجاوز 22.200 طن. ومن جهة اخرى، فقد بلغ انتاج الغاز 86,6 مليون متر مكعب فزاد بنسبة 4,5٪. وقد مثل هذان الموردان للطاقة في المجموع 86.000 طن معادل للنفط اي بارتفاع معدله 8,9٪ من سنة لاخرى. الا ان هذه الكمية لم تسمح بتغطية سوى 1,7٪ من الاستهلاك الكلي. ومن ثم، فان استيرادات المواد المحروقة التي يتم جلبها في حدود 78,4٪ من دول الخليج و 12,6٪ من الاتحاد السوفياتي و 9٪ من بلدان افريقية وصلت الى ازيد من 5 ملايين طن، اي بارتفاع جديد تناهز نسبته 10٪. الا ان كلفة هذه المشتريات بلغت قرابة 10 ملايير من الدراهم، فتصاعدت بمعدل 18,3٪ وذلك على اثر ارتفاع قيمة الدولار الامريكي الذي يمثل عملة التسديد.

وشهد نشاط تكرير النفط بواسطة معملي المحمدية وسيدي قاسم بعض التدني بالمقارنة مع السنة السالفة، حيث ان الوحدتين المذكورتين لم تعالجا سوى 4,6 ملايين طن وانتجتا 4,3 ملايين طن، اي بانخفاض نسبته 2٪ تقريبا في كلتا الحالتين. ويبلور هذا التقلص الى حد كبير الاتجاه الذي عرفته السوق الداخلية والمتميز بانخفاض نسبته 3,3٪ في استهلاك الوقود و 1,1٪ في استهلاك الفويل الذي تمثل حصته 48٪ من مجموع المنتوجات النفطية. ويعزى هذا التراجع الاخير الى تقلص بمعدل 9٪ في مشتريات كبار المستهلكين والذي خفف من حدته النمو الذي سجلته المبيعات للمحطات الحرارية ومعدله 5,7٪.

الكهرباء

قدر الانتاج الصافي للكهرباء المائية والحرارية بـ : 6,8 ملايير من الكيلواط الساعة، اي بتوسع نسبته 6,7٪ في نظير 3,5٪ في السنة السالفة. هذا وبفضل تحسن كميات الامطار وبالتالي ارتفاع حجم المياه المختزنة بالسدود، فان مساهمة الطاقة المائية زادت بما يفوق الثلث، الا انها لا زالت ضعيفة بالنظر لكل من الحاجيات وللمتوسط المسجل خلال العشر سنوات الاخيرة. وفي هذه الظروف، فان مساهمة المحطات الحرارية ضمن انتاج الطاقة والتي باتت مهيمنة خلال السنوات العشر الاخيرة، تدعمت من جديد بمعدل 5,1٪ لتصل الى ما يفوق 93٪ من مجموع الانتاج اي ما يناهز 6,4 ملايير كيلواط الساعة.

اما الاستهلاك، فقد تم تقديره بما يربو قليلا على 6,1 ملايير كيلواط الساعة فشهد من جهته سبقا نسبته 7,1٪، اي ما يفوق بكثير معدل الزيادة المسجل عند نهاية السنة المنصرمة والبالغ 3,2٪. وامام تفاقم كلفة مشتريات المواد النفطية وارتفاع تكاليف المكتب الوطني للكهرباء، قامت السلطات العمومية بزيادة متوسطة نسبتها 10٪ في اثمان البيع ابتداء من شهر ابريل.

الفحم

شمل استخراج الفحم 774500 طن بدلا من 837.500 طن في السنة الفارطة، فانخفض بنسبة 7,5٪، بينما كان قد زاد بمعدل 11,5٪ سنة 1984. وفي نفس الوقت، ظلت المبيعات المحلية من الفحم الحجري مستقرة في 654.700 طن، في حين ان استيرادات الفحم الدسم وصلت الى 448.200 طن، فاتسعت باكثر من الضعف في ظرف سنة. وفي المجموع فقد تجاوزت الكميات التي تم بيعها بالسوق الداخلية ولاول مرة 1,1 مليون طن، اي بنمو معدله 27,2٪ وذلك بسبب مشتريات معامل السكر والاسمنت واكثر من ذلك بسبب تزايد حاجيات المحطات الحرارية التي استوعبت ما يفوق ثلثي الكميات المبيعة. وفيما يخص

(1) [illegible]

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصادرات، فقد كانت محدودة في 63.200 طن، اي بتراجع نسبته 3,8٪ وجلبت ما قدره 67 مليون درهم.

نظرا لارتفاع كلفة اقتناء المنتوجات النفطية التي وصلت الى ما يناهز 11 مليار من الدراهم ولضرورة تقليص نسبة توقف البلاد على الخارج في مجال التزود بالمواد المحروقة، فقد تم اعطاء طفرة جديدة للتنقيب عن المعادن الممكن استخراجها وذلك فيما يتعلق بالغاز والنفط والفحم. وهكذا، فقد تم البدء في استغلال احتياطيات مسقالة والتي من المتعين ان تقدم سنويا خلال العشرين سنة المقبلة حوالي 100 مليون من الامتار المكعبة من الغاز و 20.000 طن من النفط وذلك لمعامل التجفيف التابعة للمكتب الشريف للفوسفاط. كما تم تدعيم البحث عن النفط عن طريق توسيع الحفريات بمناطق شرق البلاد وبالغرب والصويرة وبالمياه البحرية في عرض سواحل سيدي افني والداخلة. واخيرا، فقد تقرر تدعيم عمليات التنقيب عن المحروقات الصلبة والبدء في اشغال تحديث معامل جرادة. ولهذا الغرض، قامت معامل فحم المغرب، بفضل تمويل خارجي، بمكننة وسائل الاستغلال وذلك بغية الوصول في السنوات القادمة الى انتاج ما يفوق مليون طن سنويا.

ومن جهة اخرى، وفي ميدان الكهرباء، توبع بناء معمل الكهرباء المائية بأموكز القائم على سد ايت شواريت، كما اختتمت اعمال تحويل معمل المحمدية الى استعمال الفحم. وعلاوة على ذلك، فقد استقر الراي على تمديد هذه العملية الى المعمل الموجود بالصخور السوداء والذي يجري تحديثه حاليا. وفي نفس الرؤيا، قام المكتب الوطني للكهرباء بطرح اعلان اختيار مسبق وذلك من اجل انشاء وحدة حرارية بجرف الاصفر، طاقتها 1.200 ميكاواط وموزعة على اربع مجموعات متساوية الطاقة.

الصناعة ـ السياحة

الصناعة

ان النشاط الصناعي الذي سبق له ان تقلص سنة 1984 لم يتم قط هذه السنة. ذلك ان القيمة المضافة لهذا القطاع بلغت بالاسعار الثابتة 5.689 مليون درهم، فلم تشهد سوى زيادة محدودة نسبتها 0,9٪، مساهمة بهذا المستوى في حدود 15٪ في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي.

وقد تم تسجيل هذا التطور مع ان قيمة الاستثمارات الصناعية المقبولة وصلت الى 2.832 مليون درهم، اي بارتفاع ضعيف معدله 2٪ بدلا من 23٪ سنة 1984 وظلت بذلك في مستوى هام. وقد استفاد من هذه الاستثمارات فرع الجلد في حدود 28٪ وفرع الكيماء وشبه الكيماء بنسبة 25٪ وصناعة المواد الفلاحية بمعدل 24٪. وتتمثل ثلاثة ارباع الاستثمارات المبرمجة في شكل توسيع للوحدات المتواجدة كما ان اربعة اخماسها تعود الى القطاع الخاص المغربي. هذا وسوف تصل التوظيفات الناجمة عن تنفيذ هذه المشاريع الى حوالي 31.000، كما سيصل متوسط الكلفة لكل توظيف الى ما يناهز 93.000 درهم. اما فيما يتعلق بالنفقات بالعملات الاجنبية، فقد تم تقديرها بمبلغ 1.799 مليون درهم، اي ما نسبته 64٪ من المجموع.

كما ان القطاع المزمع اعادة هيكلته قد حظي بعناية خاصة من طرف السلطات العمومية التي عزمت باتفاق مع المستثمرين الخواص على اعادة هيكلة ترتكز على استعمال افضل للطاقات المتواجدة واعطاء طفرة جديدة لحيوية المقاولات، واعادة النظر في اهمية الحماية بهدف منافسة اكبر على المستوى الداخلي وقابلية للتنافس قائمة على اسس افضل على الصعيد الخارجي.

اما مقياس الانتاج الذي انتقل من جهته من 114 الى 115 فانه لايظهر اي تقدم قط. غير انه بالنظر الى اقدميته حيث يعود مرجعه الى سنة 1978 وبالتالي فهو لايشمل بالطبع الانشطة الهامة المحدثة منذ ذلك الحين بل ولم يكن يشمل عند التاريخ المذكور كل القطاع، فان المقياس الآنف الذكر لا يبلور التطور الاجمالي للقطاع الصناعي سوى بشكل غير تام. وبما انه يعتبر المؤشر الاحصائي الوحيد رسميا، فانه سوف يكون القاعدة والاساس في التحليلات التالية(1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

وهكذا، وعلى اساس المقاييس الرسمية، فان التطور المسجل كان متباينا من فرع لآخر. ففيما يتعلق بالنسيج الذي استفاد من نمو الصادرات وقطاع النقل الذي استفاد من ارتفاع الطلب الداخلي على المنتوجات المنتهية الصنع، فقد حققا تقدمات ملحوظة لم يفتها ان تخلف آثارا واضحة. وعلى العكس من ذلك، فان الصناعات الغذائية التي تخضع لانقطاعات في التموينات ارتباطا بالتقلبات المناخية، وكذا انتاج الحامض الفوسفوري وانتاج عجينة الورق اللذين تضررا من هبوط الاسعار بالاسواق الخارجية، كل هذه الفروع كانت متجهة نحو الانخفاض. كما ان الوضعية لم تتحسن قط ايضا فيما يرجع لمعامل الصهر والاواني المعدنية بسبب ندرة الطلبات العمومية وشبه العمومية والتي تعتبر السند الرئيسي لهذه الانشطة.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة
صناعة المعادن

ان نشاط صناعة المعادن الذي كان قد سجل تقلصا قويا خلال السنة الماضية، شهد هذه السنة تحسنا. الا ان هذا التحسن لازال غير كاف نظرا لكون الانتاج ظل دون مستواه في سنة 1978 بكل الفروع باستثناء فرع التلفيفات المعدنية والمصاهر.

وقد تم تسجيل التقدمات الاكثر بروزا بفرع معدات النقل الذي اخذ على ما يبدو يخرج من الركود الذي ظل يميزه منذ عشر سنوات. وهكذا، فان تركيب السيارات النفعية الذي كان قد تراجع بحق بما يفوق النصف سنة 1984، عرف هذه السنة ارتفاعا نسبته 83٪ يعزى في آن واحد الى طلب الحافلات الصادر عن الوكالات وشركات النقل الحضرية الجديدة وبدرجة اقل لمشتريات الشاحنات. اما تركيب السيارات الخاصة والتي اتسعت مجموعتها بعد طرح انواع جديدة للبيع، فقد وصل الى 14.244 سيارة، فاتسع بمعدل 5٪. الا ان هذا الانتعاش الذي جاء في اعقاب عشر سنوات من التراجع يبدو غير كاف سواء من ناحية الطلب الذي اصبح جزء منه يتجه نحو السيارات المستعملة الواردة من الخارج ام بالنظر للطاقات المتواجدة والمستخدمة في حدود 57٪ فقط. وبموازاة ذلك، فان معامل صنع قطع الغيار زادت من نسق انتاجها لتواجه توسع الصادرات وكذا لارضاء طلب الوحدات المحلية للتركيب التي اصبح يتعين عليها من الآن فصاعدا ان تراعي مقتضيات القانون الخاص بالتكامل التعويضي الذي يفرض على وحدات التركيب المرخص لها ان تدمج بالسيارات المجمعة او ان تصدر برسم التعويض اجزاء من صنع محلي وذلك بقيمة اجمالية لا تقل عن نصف قيمة السيارات الخاصة المركبة خلال السنة ولا تقل نسبتها عن 60٪ فيما يتعلق بالسيارات الثقيلة الوزن.

وقد تميز تركيب الدراجات النارية وصنع معدات السكك الحديدية بنفس الاتجاه، حيث زاد توالياً بنسبة 32,4٪ و 24,3٪ كما تاكد الانتعاش بقطاع التلفيفات المعدنية مما تجلى في سبق معدله 4,9٪ وذلك بفضل التطور الحسن الذي عرفته المبيعات لمعامل التعليب والذي تجاوز التقلص الذي سجلته المبيعات للوحدات الصناعية الاخرى. وعلى النقيض من ذلك، فان انتاج المصاهر وصناعة القدور المعدنية والصفائح والنجارة المعدنية، والذي سبق له ان تراجع بنسبة 27,1٪ في السنة المنصرمة، سجل هذه السنة انخفاضا معدله 3,9٪. كما ان صنع المنتوجات المشتقة من الخيط نزل بنسبة 39٪ الشيء الذي زاد من حدة الاتجاه الذي سبق تسجيله في السنة السالفة.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
وتحويل المطاط ومواد البلاستيك

وفي الوقت الذي عرفت فيه الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية انخفاضا نسبته 3,9٪، انتعش على العكس من ذلك نشاط تحويل المطاط ومواد البلاستيك بمعدل 2,5٪ ولكن بعد اربع سنوات من التراجع.

وشهد انتاج الحامض السلفوري والفوسفوري ولاول مرة منذ سنة 1978 تقلصا نسبته 9,5٪، مما يعزي اساسا الى انخفاض الصادرات. وعلاوة على ذلك، فقد زادت كلفة الانتاج خصوصا بسبب غلاء سعر الكبريت المستورد. وعلى العكس من ذلك، اتسع انتاج الاسمدة بمعدل 27٪ وذلك من اجل الاستجابة لنمو الطلبات المرتبط في آن واحد بالتطور الملائم للموسم الفلاحي وبارتفاع الطلب الخارجي. كما ان نشاط فرع الاصباغ والملمعات تدعم بواسطة الحاجيات الداخلية فاتسع بحوالي 11,5٪. اما فيما يتعلق بانتاج «كلورير الفينيل»، فقد عرف توسعا يعزى الى ارتفاع تزويدات المستعملين المحليين. وعلى العكس من ذلك، فقد تقلص انتاج كل من الصودا والكلور.

وقد زاد المقياس الخاص بالمنتوجات المطاطية والبلاستيكية بنسبة 2,5٪. ويشمل هذا التحسن الاجمالي اتساعا بمعدل 17٪ في تحويل مادة البلاستيك نتج خصوصا عن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ارتفاع المبيعات للقطاع الفلاحي، كما يشمل تراجعات بلغت توالـيا 2,8٪ و 17٪ فيما يرجع لانتاج العجلات وصنع مختلف المنتوجات من البلاستيك.

مواد الاستهلاك

الصناعات الغذائية
المشروبات والتبغ

بعد سنتين من النمو، عرف نشاط الصناعات الغذائية بما في ذلك المشروبات والتبغ انخفاضا نسبته 1,3٪ سنة 1985. وقد لوحظ هذا التقلب في الاتجاه في جل الفروع وخاصة فروع السكر والحليب والزيت، مما يرجع السبب فيه اساسا الى عدم انتظام التموينات.

ذلك ان المقياس المتعلق بالصناعات الغذائية وحدها انخفض بمعدل 1,6٪ بعد ما كان قد اتسع بنفس النسق في السنة السابقة. وهكذا، سجلت الصناعة السكرية تراجعا نسبته 2,7٪ على اثر انخفاض محاصيل الشمندر وقصب السكر ونزل انتاج السكر من أصل محلي من 394.000 طن الى 347.000 طن، فلم يعد يغطي سوى نسبة 56٪ من الاستهلاك. ولم يكن الوضع افضل قط فيما يتعلق بالدهنيات وخاصة فيما يرجع لعصر الحبوب الزيتية الذي تقلص بنسبة 5٪. ومن ثم، فان معامل التصفية زادت من التجائها الى الزيوت الخام المستوردة ورفعت من نسق نشاطها بمعدل 3٪. اما المطاحن الصناعية التي تدعمت طاقاتها الاجمالية بفتح وحدتين جديدتين، فقد تعين عليها تخفيض الكميات المطحونة من 25,8 الى 25,2 مليون قنطار. تناسبا بذلك نشاطها بنسبة 2٪ توازيا مع ارتفاع الاستهلاك الذاتي من القمح المرتبط بتحسن نتائج الموسم الفارط. وبالاضافة الى ذلك، فان التموينات كانت في بعض الاحيان صعبة، كما ان تاخيرات اداء صندوق الموازنة ساهمت في ضيق الخزائن. وبعد توسع دام ثلاث سنوات، شهدت صناعة الحليب هذه السنة انخفاضا بمعدل 4,8٪. وقد تم تسجيل نفس الاتجاه فيما يعود لفرع المصبرات النباتية والتي ابدى مقياسها تراجعا نسبته 14,3٪ على الرغم من تحسن في مصبرات وعصير الفواكه.

وقد استطاعت مصبرات السمك ان تقوي انتاجها بمعدل 14,8٪ وان تضع بذلك حدا لحركة الانخفاض القوية المسجلة خلال السنوات الثلاث الاخيرة وذلك بفضل توزيع افضل لحلوبات الصيد البحري. وقد تم ايضا تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسق العمل بالمخابز ومعامل الحلويات بلغت نسبته 20,2٪، وكذا بمصانع الشكلاطة والحلوى.

اما فرع «المشروبات والتبغ» فعلى الرغم من زيادة بمعدل 4,2٪ في صناعة الجعة، فقد شهد تراجعا نسبته 0,9٪ نتج عن انخفاض معدله 1,7٪ فيما يخص التبغ و 1,3٪ فيما يرجع للمشروبات غير الكحولية.

صناعة النسيج

ان نشاط صناعة النسيج الذي كان قد عرف تقلصا نسبته 11,5٪ سنة 1984، سجل هذه السنة توسعا معدله 15٪ ويبدو هذا التوسع ملحوظا لا سيما وانه شمل كل الفروع وانه لا يأخذ بعين الاعتبار التقدمات المحققة بفرع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة الذي لا يشمله القياس. وقد ساعد على هذا التطور ما اتسمت به الصادرات من حيوية وما عرفه الطلب الداخلي من ارتفاع نتيجة اتجاه افضل للوضعية بقطاع الفلاحة.

اما صناعة الصوف التي تراجعت بنسبة 4٪ في السنة السالفة زادت بمعدل 10,8٪. كما ان صناعة القطن اتسعت بمعدل 6,7٪ بعد تقلص نسبته 4,8٪ سنة 1984. ومن جهة اخرى، تصاعد نسج الخيوط المركبة بما يفوق 50٪ بعدما كان قد تقلص بحق بمعدل 45٪ في السنة المنصرمة.

واخيرا، ظلت صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة تنمو بنسق اسرع بالمقارنة مع سنة 1984 وذلك بفضل التطور الملائم للصادرات التي تدعمت بفتح اسواق جديدة وخاصة بالبلدان العربية.

شهد نشاط صناعة الادوية اتجاها متباينا بحسب المختبرات، الا انه حقق في المجموع تقدما جديدا بفضل تطور الطلب الداخلي على الادوية والى حد ما بسبب بزوغ حركة تصديرية خصوصا نحو ليبيا.

صناعة الورق والورق المقوى

نظرا لانخفاض الصادرات، تقلص صنع عجينة الورق بمعدل 2,5٪ وذلك على الرغم من زيادة نسبتها 10٪ في المبيعات لوحدات تحويل الورق والورق المقوى والتي تصاعد نشاطها بنسبة 17٪.

صناعة الجلد

سجلت صناعة الجلد اجماليا تراجعا معدله 2,8٪. ذلك ان صنع الاحذية الذي تضرر من ضعف المبيعات بالسوق الداخلية شهد تقلصا نسبته 6,2٪ بعدما كان قد اتسع بمعدل 14,3٪ في السنة الفارطة، في حين ان نشاط الدباغة الذي ظل يتأثر من جراء ندرة الجلود الخام الجيدة، انتعش بعض الشيء اي بنسبة 1,9٪ بعدما كان قد تراجع بمعدل 7٪ في السنة السابقة.

صناعات مختلفة

تميزت صناعات هذه المجموعة بتطورات متباينة. وهكذا، سجلت صناعة الخشب هبوطا نسبته 7,9٪، هم كلا من التغليفات والافرشة والتلفيفات ومنتوجات الفلين الموجهة اساسا الى التصدير. اما تجميع المواد الكهربائية والالكترونية الذي استفاد في آن واحد من تحسن المبيعات بالسوق الداخلية ومن انتعاش الصادرات، فقد زاد بنسبة 13,3٪.

مواد البناء

المباني والاشغال العمومية
مواد البناء

بعدما سبق له ان انخفض بمعدل 10,9٪ في السنة الماضية، عرف المقياس المتعلق بتحويل معادن المقالع ارتفاعا ضعيفا نسبته 0,9٪. ويعزى هذا التغير الى تراجع قوي في انتاج المجمعات المختلفة والمنتوجات من الاسمنت، ولكنه يرجع ايضا لتوسع نسبته 3,8٪ في صنع الآجور و 3٪ في انتاج الاسمنت الذي وصل الى 3.694 الف طن، فتجاوز بذلك المبيعات بشكل خفيف.

المباني والاشغال العمومية

شهدت القيمة المضافة لفرع المباني والاشغال العمومية زيادة معدلها 6,4٪ جاءت في اعقاب انخفاض نسبته 2٪ في السنة السابقة.

ذلك ان الاشغال العمومية عرفت تحسنا ملحوظا اذ ارتفع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت بنسبة 30٪ بالاسعار الجارية.

وعلى النقيض من ذلك، فقد تراجع مستوى نشاط المباني سنة 1985 بعد سنتين من النمو. ذلك ان الاحصائيات المتعلقة برخص البناء تظهر انخفاضا معدله 8,5٪ في المساحات الارضية التي نزلت من 6.466 الى 5.918 الف متر مربع كما تظهر تقلصا نسبته 4,4٪ في النفقات المترقبة والتي قدرت بمبلغ 4,5 ملايير درهم عوضا عن 4,7 ملايير في السنة الفارطة. وبحسب نوع البناء، فان اقامة الفيلات والمساكن الاقتصادية هي التي سجلت اكبر ارتفاع، بينما انخفض بناء العمارات والمحلات الصناعية والادارية والتجارية. غير ان هذا التراجع المسجل من سنة لاخرى قد يكون لفترة قصيرة بالنظر للانتعاش الذي لوحظ خلال الاشهر الاخيرة من السنة وللاجراءات التشجيعية التي ينص عليها القانون العقاري الجديد الصادر في شهر غشت 1985.

السياحة

تبدو حصيلة النشاط السياحي عند نهاية سنة 1985 مرضية. ذلك انه اذا كانت نفقات ما يفوق قليلا 440.000 من المواطنين الذين توجهوا الى الخارج قد ارتفعت الى 700 مليون درهم، اي ما يمثل نسبة 0,8٪ من الاستهلاك الخصوصي، فان المداخيل المتأتية من زيارة 1.565.563 سائح لبلادنا وصلت الى 6.100 مليون درهم. فزادت بمعدل 44,6٪ ومثلت نسبة 5,1٪ من الناتج الداخلي الاجمالي(1). وفي المجموع، فقد بلغ الرصيد الايجابي لركن «الاسفار» 5.000 مليون من الدراهم محققا بذلك توسعا قويا معدله 50٪ من سنة لاخرى. وتعزى هذه النتيجة بصفة اساسية الى زيادة نسبتها 15,1٪ في عدد الزوار الاجانب، كما تعزى ايضا الى تمديد فترة الاقامة اذ وصل عدد الفترات المؤدى عنها بالفنادق

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المرتبة الى 9,6 ملايين اي بارتفاع معدله 6,2٪. وفي نفس الوقت، انتقل متوسط نسبة استعمال التجهيزات الفندقية من 53,4٪ الى 56,2٪ وذلك بفضل توزيع افضل للموسم السياحي.

وتشكل هذه النتائج بحق تجسيا للجهود القوية المتواصلة قصد تدعيم الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد وتنمية الحركة السياحية كما تعتبر ايضا وليدة وضعية اقتصادية عالمية كانت اكثر ملاءمة بعض الشيء وتميزت علاوة على ذلك بتخفيف القيود المفروضة على التحويلات وخصوصا من طرف فرنسا. كما تعتبر في الاخير ثمرة الجهود التي قام بها اصحاب المهنة الفندقية والتي تجلت بالاخص في عزمهم على تحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها. وفي هذه الظروف، فان انزلاق الدرهم لم يكن له دور حاسم. ذلك ان ارتفاع المداخيل بالعملات الاجنبية لم يكن قط اعلى من زيادة عدد الزائرين ومدة اقامتهم والذين تعين عليهم اداء اثمان بعملاتهم الوطنية تساوي على الاقل اسعار السنة المنصرمة وذلك نظرا للزيادة التي طرأت على الاثمان الداخلية. وفضلا عن ذلك، فان نموالحركة السياحية ببلادنا هذه السنة كان على وجه الخصوص ادنى من النمو الذي لوحظ بباقي بلدان الحوض الابيض المتوسط.

دخول السياح

وصل العدد الكلي للسياح الى 2.253.440، فزاد بمعدل 12,2٪ وذلك في نظير 2.008.082 سنة 1984. وضمن هذا المجموع، عرفت سياحة العبور ركودا جديدا حيث سجلت 73.334 شخصا ولم تعد تمثل سوى نسبة 3,2٪ من مجموع السياح، بينما بلغ عدد الزوار الذين اقاموا ببلادنا 2.180.106 منهم 643.543 من المواطنين المقيمين بالخارج اي ما يمثل 29,5٪ من المجموع. اما عدد السياح الاجانب، فقد وصل الى 1.536.563 فاتسع بنسبة 15,1٪ عوضا عن 4٪ في السنة السابقة محققا بذلك اكبر معدل نمو منذ سنة 1977. واذا كان هذا التطور الاجمالي يشمل زيادة في عدد الزوار القادمين من جميع الجهات، فان حصة اوروبا لا زالت تبدو مهيمنة. وهكذا، وبعد الانخفاض الذي لوحظ خلال السنتين المنصرمتين ونسبته 2٪ في كلتا الحالتين، ارتفع عدد السياح الاوروبيين الى 1.149.329 مسجلا بذلك سبقا قويا معدله 14,2٪ مما يرجع بصفة رئيسية الى عدد الزوار الفرنسيين والذي بلغ 401.392 وكذا الى دخول السياح الالمان والاسبانيين. وقد مثل الزوار القادمين من الدول العربية ثاني اهم المجموعات اذ وصل عددهم الى 202.556 اي بارتفاع نسبته 33,8٪ فانتقلت بذلك حصتهم ضمن مجموع السياح الغير القاطنين من 11,3٪ الى 13,2٪ في ظرف سنة. وقد نتج هذا التطور اساسا عن ارتفاع دخول الليبيين والتونسيين والجزائريين بينما انخفظ عدد الوافدين من دول منطقة الخليج. وعرف قدوم الكنديين زيادة قوية، بينما تقلص دخول رعايا الولايات المتحدة بشكل ملحوظ. وفي المجموع، بلغ عدد الوافدين من القارة الامريكية 137.188، اي بتوسع نسبته 4,6٪.

هذا ويؤكد توزيع دخول السياح بحسب وسيلة النقل الحصة المتزايدة والمهيمنة للطريق الجوية التي استعملت من طرف 56٪ من الزبناء، في حين ان حصة الطريق البرية ظلت قارة في حوالي 30٪، ونزلت حصة الطريق البحرية حيث لم تعد تمثل سوى نسبة 14٪.

التجهيز والسياحة السياحية

ان عودة الاستثمارات الى الارتفاع في اطار إجراءات التشجيع المتخذة سنة 1985 والتي تجلت بوضوح فيما يرجع لقطاع الفنادق ولكن ايضا في الفروع المرتبطة به. قد اسفرت عن تدعيم التجهيزات الاساسية للاستقبال. وهكذا، فقد تم خلال السنة الانتهاء من اعداد 23 مشروع بطاقة اجمالية تصل الى 4.052 سرير. مما كلف نفقة كلية قدرها 612 مليون درهم. وتبلورت انتعاشة القطاع ايضا في اهمية المشاريع الجاري انجازها والتي تمثل في المجموع ما يربو على 19.000 سرير والتي تقدر كلفتها بمبلغ 1.8 مليار درهم.

ويتجلى من خلال التجهيزات القائمة تمركز قوي سواء فيما يتعلق بفئة المؤسسات ام على صعيد التوزيع الجهوي. ذلك ان حصة الفنادق من الدرجة الرفيعة انتقلت من 44,7٪ الى 47٪ من مجموع التجهيزات. وقد استوعبت منطقة اكدير وحدها ما نسبته 36٪ من الفنادق الجديدة وتلقت منطقة مراكش 27٪ منها بينما كان الباقي موزعا على مناطق وسط البلاد وشرقها.

وفي المجموع، وصلت الطاقة الجاهزة الى 69.164 سرير، اي بتوسع سنوي معدله 6,2٪. وبموازاة ذلك، فان نسبة استعمال مجموع وسائل الايواء ولكن بغض النظر عن الاقامات السياحية انتقلت من 53,4٪ الى 56,2٪. والواقع ان الفترات المؤدى عنها بلغت إجماليا 9.646.191، فزادت بمعدل 6,2٪ وذلك على اثر ارتفاع نسبته 10,7٪ في مدة إقامة الزوار الاجانب وانخفاض معدله 11,3٪ فيما يرجع لفترة اقامة القاطنين.

هذا وتعتبر النتائج المحصل عليها عن امكانيات نمو السياحة التي لازالت بحق تتوقف على الوضعية الاقتصادية العالمية ولكن ايضا على مجهود الاشهار ونوعية الاستقبال والخدمات المقدمة. وعلاوة على ذلك، فان تنسيق عمل مختلف الاطراف المتدخلة في هذا المجال وتدعيم انشطة الاحياء، كل ذلك لا زال يشكل اهدافا ذات اولوية تنبغي مواصلتها دون هوادة.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

تميز تطور الاسعار سنة 1985 بتباطؤ ملموس سجل على الرغم من رفع أسعار المواد المستفيدة من دعم الدولة وبالرغم من زيادة الحرية الممنوحة لتحديد اثمان بعض المواد وذلك في وقت كان من الممكن علاوة على ذلك ان يؤدي أثر انزلاق الدرهم على اسعار الاستيراد الى خشية حدوث ارتفاع هام في تكاليف المعيشة. وعلى العكس من ذلك، فان الرخاء المسجل في هذا الميدان نتج عن وفرة أكبر في العرض الداخلي وخصوصا في القطاع الفلاحي، كما نتج دون شك أيضا عن متابعة مراقبة الاسعار. كما أن تراجع أثمان بعض المواد الاولية على الصعيد العالمي، قد لعب بالتأكيد دورا تخفيفيا في هذا الاتجاه الذي لوحظ على مستوى كل من اسعار التقسيط واسعار الجملة. وهكذا، ارتفعت الاولى بالمتوسط السنوي بمعدل 7,7٪ بدلا من 12,5٪ سنة 1984 وزادت الثانية بنسبة 9,6٪ عوضا عن 13,7٪. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن الشأن كذلك على صعيد الانتاج الصناعي حيث استوعبت الاسعار مباشرة غلاء مواد الانتاج المستوردة. وهكذا، أسفر المقياس الرسمي عن سبق معدله 14,4٪ في نظير 12٪ في السنة السابقة.

مقياس تكاليف المعيشة

يتم تتبع تغييرات أسعار التقسيط بواسطة مقياس لتكاليف المعيشة يرجع أساسه المائة (100) الى سنة 1973، يشمل 210 من المواد التي تهم خمس فئات اجتماعية ـ اقتصادية من الأسر ذات الدخل المتوسط. هذا ويتأثر هذا المقياس بشكل جد ملموس بالتقلبات الظرفية للاسعار الفلاحية نظرا للحصة الكبيرة التي تمثلها المواد الغذائية والتي تبلغ نسبة 54٪ في المجموع. كما أن المقياس المذكور لا يهم سوى سكان الحضر وتم اعداده على أساس معطيات يرجع تاريخها الى خمسة عشر سنة خلت. ومن ثم، فإن صبغته التمثيلية جد متقلصة بل ويبدو أنها اصبحت مختلة. غير انه على الرغم من هذه النقائص، فان التغييرات الملاحظة لا زالت تعبر بأمانة عن تطور الاسعار المسجلة.

وبحسابه على هذا الاساس، فان ارتفاع تكاليف المعيشة لم يتجاوز نسبة 7,7٪ سنة 1985 بينما كان قد وصل الى 12,5٪ سنة 1984 و 6,2٪ سنة 1983(1).

وقد تميز التطور الموسمي للمقياس بحركة تصاعدية خلال الربع الاول من السنة تلاها ركود استمر الى غاية شهر يوليوز حيث ظهرت بعض التوترات الاعتيادية الناجمة عن زيادة اسعار المنتوجات الفلاحية. وقد ساعد على استمرار هذا الاتجاه التصاعدي ما تم من زيادات في شهر شتنبر في أسعار المواد المدعمة، كما تواصل الاتجاه المذكور خلال الربع الاخير من السنة مع تسجيل ميل الى التباطؤ عند نهاية السنة.

واجماليا، شمل تباطؤ نسق زيادة الاسعار كل المدن، كما ان النتائج المسجلة كانت تميل علاوة على ذلك الى التقارب اذ تراوحت معدلات الارتفاع ما بين 7,2٪ كحد ادنى وسجل بتطوان و 8,6٪ كحد اقصى ولوحظ بالقنيطرة.

كما ان تحليل المقاييس بحسب فئات المواد، كما يتجلى من خلال الجدول الوارد ادناه، يظهر بان التغييرات القطاعية كانت جد قريبة من المتوسط العام.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1984	المتوسط السنوي 1985	التغير الاجمالي ٪	التغير المرجح ٪
التعدية	54,0	332,6	358,0	7,6	4,4
اللباس	8,5	250,4	267,8	6,9	0,5
السكن	13,5	258,6	276,6	7,0	0,8
الصيانة، الوقاية، العلاج	5,5	232,5	250,8	7,9	0,3
النقل والتسلية وغير ذلك	18,5	334,7	363,7	8,7	1,7
المقياس العام	100	310,5	334,5	7,7	7,7

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، فقد تراجعت زيادة اسعار المواد الغذائية من 13٪ سنة 1984 الى 7,6٪ هذه السنة وذلك خصوصا على اثر وفرة عرض جل المنتوجات المدرجة ضمن هذا الركن. وقد كانت نسب الانخفاض الاكبر هي التي همت بالاخص سعر اللحم الذي زاد بمعدل 8,7٪ بدلا من 14,7٪ في السنة السابقة في حين ان سعر الخضر الطرية شهد اكثر من ذلك تراجعا بنسبة 1,4٪ بعدما كان قد ارتفع بمعدل 25٪ في السنة المنصرمة. وعلى النقيض من ذلك، فان اثمان المشروبات الغازية والتوابل والمواد المستخرجة من الحبوب زادت بنسب اقوى بالمقارنة مع سنة 1984.

وفيما يتعلق بركن «النقل والتسلية وغير ذلك» والذي سبق له ان شهد ارتفاعا معدله 14٪ في السنة السابقة، فانه سجل سنة 1985 سبقا جديدا نسبته 8,7٪ اي ما يفوق المتوسط العام ويعزى الى حد كبير الى تصاعد اسعار السيارات إذ ان اثمان المنتوجات النفطية لم تعرف اي تغيير.

يبلور ارتفاع المقياس المتعلق بالسكن بصفة رئيسية زيادات اسعار الكهرباء وتصاعد كل من الاكرية وتكاليف الصيانة والاصلاح. وقد بلغ ارتفاع المقياس المذكور 7٪ عوضا عن 10,2٪ سنة 1984.

ووصلت زيادة مقياس ركن الملبس الى نسبة 6,9٪ في نظير 9٪ في السنة الماضية، وبلغ ارتفاع مقياس مجموعة «الصيانة والوقاية والعلاج» 7,9٪ بدلا من 10٪.

مقياس اسعار الجملة

يعود المرجع الاساسي لمقياس أسعار الجملة الى سنة 1977. ويعتمد هذا المقياس على الاثمان الكلية اي التي تشمل كل الرسوم والضرائب، والخاصة بـ : 231 من المواد الفلاحية والصناعية والطاقية، تلك الاسعار المطبقة بتسع مدن وفي نقط معاينة مختارة.

وقد ارتفع هذا المقياس بنسبة 9,6٪ عوضا عن 13,7٪ سنة 1984 و 7,3٪ سنة 1983(1).

وباستثناء اشهر فبراير ومايو ويوليوز والتي تميزت بانخفاض او استقرار اثمان بعض المواد ومنها الاسماك واللحوم على وجه الخصوص، فان اسعار الجملة شهدت زيادة طفيفة خلال الثانية اشهر الاولى، زادت سرعتها فيما بعد بسبب الزيادة الرسمية في اثمان المواد المدعمة وكذا التصاعد ذي الطابع الموسمي للمنتوجات الفلاحية.

وكما يتجلى من خلال الجدول الوارد ادناه، فان تحليل التغييرات القطاعية يظهر تطورا موازيا تقريبا. وذلك، فان مساهمتها في التطور الكلي للمقياس قد كانت مواتية لحصة كل منها.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1984	المتوسط السنوي 1985	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجح ٪
القطاع الفلاحي	39,6	207,3	228,6	10,3	4,1
القطاع الصناعي	60,4	204,9	223,6	9,1	5,5
ـ الطاقة	6,2	285,6	313,1	9,6	0,8
ـ الصناعات الغذائية	25,0	212,1	194,0	9,3	2,2
ـ الملبس والنسيج	7,3	164,8	176,1	6,9	0,4
ـ صناعات التعدين	10,4	211,9	236,2	11,5	1,2
ـ صناعات أخرى خفيفة	11,5	204,9	219,8	7,3	0,8
المقياس العام	100	205,9	225,6	9,6	9,6

وهكذا، فقد زاد المقياس المتعلق بالمنتوجات الفلاحية بمعدل 10,3٪ بدلا من 14,7٪ معبرا بذلك عن تباطؤ في جل مكونات هذا القطاع باستثناء الحبوب والقطاني وزراعات الخضر والتي كانت زياداتها اكبر بالمقارنة مع سنة 1984 حيث كانت جد بسيطة.

ان الاسعار الصناعية التي كانت قد سجلت سبقا في السنة الماضية نسبته 13٪ قد ارتفعت بمعدل 9,1٪ سنة 1985 مما يرجع اساسا الى زيادة اسعار الكهرباء والتي طرأت في شهر ابريل وكذا الى ارتفاع اثمان المواد الغذائية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 10.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي

يجري تتبع تطور اسعار الانتاج الصناعي بواسطة مقياس تمتد سنة اساسه من يوليوز 1975 الى يونيو 1976 والذي يعتمد على الاسعار الخالصة من جميع الرسوم لـ : 142 من المواد المحصاة لدى شركات الانتاج.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1984	المتوسط السنوي 1985	التغيير ٪
الصناعات الغذائية	46,0	176,0	200,3	13,8
الملبس والنسيج	13,5	266,6	326,0	22,3
صناعات التعدين.....	21,3	229,3	258.1	12,6
صناعات أخرى خفيفة	19,2	214.6	237.5	10,7
المقياس العام	100	206,9	236,8	14,4

خلافا للاتجاه الذي ظهر على مستوى اسواق الجملة والتقسيط، فان مقياس اسعار الانتاج الصناعي زاد بمعدل 14,4٪ في نظير 12٪ سنة 1984. ويتجلى من خلال هذا التطور تصاعد من سنة لاخرى لتكاليف الانتاج كان اكثر بروزا جدا خلال النصف الثاني من السنة، مما يعود اساسا الى رفع الاجور وغلاء اثمان المواد المستوردة. وقد تم تسجيل هذه الزيادة في الاسعار على مستوى جميع الفروع باستثناء فرع الملبس والنسيج والذي ارتفع مقياسه بنسق اقل سرعة من سنة 1984.

الاجور

ان الاجر الادنى القانوني الذي لم يشهد اي تعديل منذ شهر غشت 1983 رفع مرتين سنة 1985 وذلك بنسبة 10٪. وهكذا، فان الاجر المؤدى عن الساعة بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة انتقل من 3,26 دراهم الى 3,58 دراهم في بداية يناير والى 3,93 دراهم عند فاتح شتنبر 1985، في حين ان الاجر اليومي بالقطاع الفلاحي والذي كان محددا فيما قبل في 16,80 درهم رفع على مرحلتين الى 18,48 درهم ثم الى 20,32.

كما ان الاجور الاساسية بالوظيفة العمومية استفادت من مراجعتين الاولى في يناير والثانية في شتنبر ونسبة كل منهما 5٪. وهذه الزيادة التي تقتصر على النقط 150 الاولى من السلم رفعت الاجر الشهري الادنى بالادارة الى ما يناهز 900 درهم. اما الاجر الشهري المودى بالفلاحة فيصل الى 530 درهم، ويبلغ بالصناعة 820 درهم. غير ان هذه الزيادات لم تسفر عن تغييرات ملحوظة في هيكل التكوين العام للمداخيل والذي ما فتئ يتميز بفوارق جد واسعة.

وبموازاة ذلك، فان العاملين بالقطاع الحر والشبه العمومي والذين يتقاضون مكافآت تفوق الاجر الادنى القانوني قد حصلوا على زيادات اتفاقية. الا انه من الصعب الوقوف على اهمية هذه الزيادات.

السكان

قدر عدد السكان عند نهاية سنة 1985 بـ : 22,4 مليون نسمة، اي بزيادة سنوية تفوق نصف مليون. ويشكل الشباب جزءا كبيرا من هذا المجموع وقيل حصته نحو الارتفاع حيث ان نسبة 42٪ من السكان تقل اعمارهم عن 15 سنة. هذا ويزداد ثقل هذه الوضعية كل سنة على سوق التشغيل وخصوصا بالمحيط الحضري حيث يتفاقم هذا الاختلال من جراء الهجرة القروية التي ترتبط اهميتها بالاخص بتطور الظرفية بالقطاع الفلاحي.

التشغيل

في غياب معطيات شاملة حديثة وعلى اساس ما تم الحصول عليه من معلومات جزئية، يبدو ان وضعية التشغيل قد عرفت تحسنا طفيفا تمثل بالاخص في زيادة ظرفية للتوظيفات.

ذلك ان الاتجاه الحسن الذي عرفه الموسم الفلاحي قد تزامن دون شك بالمحيط القروي مع تدعيم للتوظيف خصوصا من اجل القيام باعمال ذات صبغة موسمية، في حين ان تحليل المعلومات الجزئية المتاحة بالنسبة لباقي القطاعات الاخرى، يفيد بان الوضعية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كانت تميل الى الاستقرار. فقد كان الشأن كذلك في قطاع المعادن الذي كانت وظائفه قد زادت بنسبة 5٪ سنة 1984، ولم تشهد أي تغيير يذكر سنة 1985 نظرا لما اتسم به نشاط الانتاج من ركود. أما بقطاع الصناعة والتجارة والسياحة، فإن التسريحات المحصاة رسميا ظلت تنخفض إذ بلغت 6.137، كما أن مدة العمل تقلصت بالنسبة لحوالي 16.200 عامل، اي تقريبا نفس العدد المسجل سنة 1984. وبالمقابل، فقد تم احداث 16.100 منصب شغل جديد عوضا عن 24.000 سنة 1984 وتم ذلك بصفة رئيسية بقطاع البناء والاشغال العمومية والصناعات الغذائية بينما تمت إعادة إقرار مدة العمل العادية لفائدة 6.000 عامل بدلا من 2.900 في السنة الفارطة.

وشهد الجو الاجتماعي بعض القلاقل، غير أن أهميتها كانت اقل حدة بالمقارنة مع سنة 1984. ذلك أنه تم إحصاء 1.058 خلاف جماعي أي ما يقارب العدد المسجل في السنة السابقة. غير أن 263 من الخلافات المذكورة هي التي أسفرت فعلا عن إضرابات وذلك في نظير 321 سنة 1984. ونظرا للانقطاعات عن العمل التي شملت بالاخص الفروع المستعملة لكثير من اليد العاملة. فإن مجموع ايام العمل المفقودة وصل الى 234.000 عوضا عن 208.000 في السنة المنصرمة.

اما عمليات الانعاش الوطني والتي انخفضت بعض الشيء بالنسبة لسنة 1984، فقد قدمت ما يقرب من 9,1 مليون يوم عمل، اي ما يمثل تشغيل 42.565 عامل خلال 213 يوم بالمتوسط، مما تطلب نفقة قدرها 231 مليون درهم.

وشهد تيار الهجرة بعض الانخفاض حيث ان عدد العقد المتفق عليها مع البلدان المستقبلة نزل من 13.000 الى 12.600 منها 5.400 منحت من طرف ليبيا. هذا ويتم حاليا تقدير عدد المغاربة العاملين بالخارج بما يفوق 860.000.

وفي المجموع، فان خمس سنوات من الجفاف ومن سياسة التقويم قد اسفرت على ما يبدو عن تفاقم اختلال وضعية التشغيل ولم تسمح على أية حال بتحقيق كل ما كان يرتقب من تشغيل خلال هذه الفترة.

التجارة الخارجية

لم يكن الوضع الاقتصادي الدولي مرة اخرى ملائما للمبادلات التجارية. ذلك ان الطلب الدولي تميز بالركود بينما تفاقمت اجراءات الاحتماء وحدة المنافسة وتراجعت اسعار المواد الاولية وخصوصا منها الفوسفاط. وعلاوة على ذلك، فان التطورات المرتقبة في المدى القصير وبالاخص في المدى المتوسط لا تبعث قط على التفاؤل، نظرا لتزايد انخفاض اثمان المنتوجات الاساسية وانغلاق سوق الرابطة الاقتصادية الاوروبية التي تعتبر زبوننا الرئيسي.

وعلى الرغم من هذه الملابسات، فقد تمت مواصلة مسلسل تحرير التجارة الخارجية. اولا بتوسيع البرنامج العام للاستيراد، اذ اصبحت نسبة 84٪ من الواردات تتم بصفة حرة، ولم تعد تخضع لمسطرة الرخصة سوى نسبة 16٪ منها، كما تم حصر عدد المواد الممنوعة من الاستيراد فيما قبل في حدود ضيقة. ثم بتحديد سقف حقوق الجمرك في معدل 60٪. واخيرا بالتخفيض من جديد من معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد وذلك من 10٪ الى 7,5٪. كما تم اتخاذ إجراءات مختلفة بهدف تشجيع الصادرات. وهكذا، فان فترة الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية تم تمديدها من 10 سنوات الى 13 سنة وادخلت مرونة على الانظمة الاقتصادية بالجمرك وتم تبسيط عدة قواعد ومسطرات من تنظيم عمليات الصرف. وبالاضافة الى ذلك، تم اعداد قانون جديد لتشجيع الصادرات. ومن جهة اخرى تم الغاء احتكار مكتب التسويق والتصدير فيما يتعلق بالمواد الغذائية الفلاحية والذي أصبح من الممكن تصديرها مباشرة او عند الطلب بواسطة المؤسسة المذكورة. وفي نفس السياق، توبعت سياسة الصرف الرامية الى تصحيح الاختلال التجاري وتم تخفيض القيمة الخارجية للدرهم.

وفي هذه الظروف وصلت المبادلات التجارية مع الخارج 60.4 مليار درهم، فالتسعت بنسبة 12,9٪ ومثلت ما يفوق 50٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وبلغ العجز التجاري 16,9 مليار مسجلا بذلك تفاقما بمعدل 10,8٪ وممثلا ما يعادل اكثر من 14٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

وهكذا فان الامل في الوصول الى تحسن ملموس ودائم لم يتحقق، بل من اهم ما تجدر الاشارة اليه ان وزن الصادرات نفسه ما فتئ ينخفض منذ خمس سنوات بنسق سنوي متوسط نسبته 1,4٪. وزيادة على ذلك، فان الصادرات التي تقلصت من حيث الكميات لم تجلب سوى ما مقابل قيمته 21,7 مليار درهم، اي بارتفاع محدود معدله 13,8٪ لا يفوق سوى بقليل زيادة انزلاق الدرهم. اما الواردات، فقد استلزمت نفقات قدرها 38,7 مليار، اي بتصاعد نسبته 12,5٪.

ومن ثم، فان اختلال معادلات التبادل تفاقم من جديد هذه السنة بحوالي 2,5٪.

وبالتالي، يبدو ان استعمال معدل الصرف كأداة للحد من الواردات لم يكن له أثر واضح من هذا الشأن. كما يبدو ان استعمال المعدل المذكور لم يشكل ايضا عاملا حاسما في نمو مجموع الصادرات. ذلك أنه فيما يتعلق بالاستيراد، ظهر بعد التجربة ان اقتناءات المنتوجات الطاقية والغذائية، وكذا مواد التجهيز وبعض مواد الاستهلاك لا تتأثر سوى قليلا بتغيرات الاسعار، في حين ان المواد الاولية الاخرى وانصاف المنتوجات مما هو ضروري لمعامل التحويل والتصدير، ينبغي تدعيمها الى اقصى حد. وفيما يرجع للصادرات فان عددا من المواد لا زالت تخضع لقانون العرض والطلب الدولي ولاسعار و شروط السوق العالمية، كما تتأثر باجراءات الاحتماء المطبقة هنا وهناك وبالمنافسة الحادة التي يواجهها جل هذه المنتوجات.

وفي النهاية، فان مبيعات مواد الاستهلاك هي وحدها التي شهدت زيادة ملحوظة والتي جاءت في اعقاب الزيادات المسجلة فيما قبل حتى في الوقت الذي لم ينخفض فيه معدل الصرف. وقد جاء هذا التطور نتيجة للاستثمارات التي قامت بها خصوصا الصناعات الصغرى والمتوسطة والتي يتوقف نشاطها بدرجات متفاوتة على المواد الاولية وانصاف المنتوجات المستوردة والتي لا تستفيد بالتالي وفي جميع الحالات من تخفيض قيمة الدرهم. وفضلا عن ذلك، فان السلع التي سبق وان كانت موضع تحديد في الكميات المقبولة بسوق الرابطة الاقتصادية الاوروبية هي التي اصبحت معرضة اكثر من غيرها لخطورة المنع من ولوج السوق المذكورة.

وكما يتجلى من خلال الجدول الوارد ادناه، فان العجز التجاري باعتبار كل من الواردات والصادرات مسلمة بميناء الشحن وصل الى 13,5 مليار درهم، اي بارتفاع نسبته 10,4٪ بالمقارنة مع العجز المسجل في السنة السالفة.

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985
الواردات مسلمة بميناء الشحن (1)	19 760	22 871	23 288	31 300	35 194
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2)	12 003	12 440	14 724	19 110	21 740
الرصيد	7 757-	10 431-	8 564-	12 190-	13 454-
التغطية (بالنسبة المائوية)	60,7	54,4	63,2	61,1	61,8

(1) باستثناء المواد المستوردة بدون مقابل.
(2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

وعلى اساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين اي بادماج تكاليف التامين والنقل والتي يقدر معدلها بـ 9٪ اي ما يمثل 3.481 مليون درهم بدلا من 3.096 مليون في السنة الفارطة. فان العجز التجاري زاد ايضا بنسبة 10,8٪ اذ بلغ 16,9 مليار درهم ومثل بذلك تسعة اشهر ونصف من الصادرات كما كان الشأن سنة 1984. وفي نفس الوقت وصل معدل التغطية الى 56,2٪، اي بتحسن نسبته 1,1٪ فقط(1).

ويبين تحليل التجارة الخارجية بحسب فئات المواد، اولا بان الميزان الغذائي الذي كان لا يزال عاجزا بما قدره 1.534 مليون درهم سنة 1984 اصبح فائضا بمبلغ 389 مليون وذلك بفضل تحسن محصول الحبوب وانخفاض خفيف في تكلفة شراء السكر. ومن جهة ثانية، يلاحظ بان الارصدة الايجابية التي اسفرت عنها في السنة السابقة كل من المنتوجات الخام ومواد الاستهلاك تقلصت اجماليا بشكل ملموس. واخيرا، فان مبادلات المواد الطاقية وانصاف المنتوجات ومواد التجهيز خلفت رصيدا سلبيا متزايدا بلغ في المجموع 18.468 مليون اي ما يفوق بكثير العجز الكلي.

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985
المواد الغذائية	1 573-	477-	72-	1 534-	389+
مواد الطاقة والتزييت	5 582-	6 536-	6 445-	8 236-	9 965-
المواد الخام	2 368+	1 348+	1 179+	1 434+	214+
أنصاف المنتوجات	1 794-	2 175-	1 157-	1 363-	2 136-
مواد التجهيز	3 831-	5 672-	4 774-	6 333-	6 367-
مواد الاستهلاك	40-	38-	402+	746+	930+
المجموع	10 452-	13 550-	10 867-	15 286-	16 935-

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لم يشهد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اي تغيير ملحوظ من سنة لاخرى اذ ظلت المبادلات تتم بصفة رئيسية مع بلدان اوروبا. غير ان ظروف التصدير بقيت صعبة وعاقتها تقوية الحواجز الاحتمائية التي تجعل من كل عمل يرمي الى اكتساح اسواق جديدة ودائمة غير ذي جدوى ثابتة.

ولاجل ذلك، فقد انصبت جهود البحث خارج الرابطة الاقتصادية الاوروبية سواء من طرف القطاع العمومي ام القطاع الحر. وقد تم لهذا الغرض القيام بدراسات الاسواق، كما تم تنظيم اتصالات فيا بين المصدرين الوطنيين والزبناء الممكن التعاقد معهم. غير ان الحفاظ على المبادلات التقليدية وتنمية الصادرات، كل ذلك يبقى رهينا بالضرورة بحيوية اكبر وبمراعاة افضل للمعايير سواء تعلق الامر بالنوعية ام بالاسعار.

الاستيرادات

وصلت الكميات المستوردة الى 12.350.000 طن فزادت بنسبة 1,5٪ بالمقارنة مع مستواها في سنة 1984 والذي كان قد اتسع بمعدل 14٪. ومن حيث القيمة بلغت الواردات 38.675 مليون درهم، فارتفعت بنسبة 12,5٪ بدلا من 34,4٪ في السنة الماضية. غير ان هذه النتيجة الاجمالية تشمل مفارقات تطور هامة من ركن لاخر. وهكذا، فقد تقلصت مشتريات المواد الغذائية بمعدل 20,2٪ من حيث الكمية و 12,2٪ فقط فيا يرجع للقيمة. وعلى النقيض من ذلك، زادت اقتناءات المنتوجات الطاقية توالياً بنسبة 14,4٪ و 20,2٪. اما مشتريات مواد التجهيز التي عرفت ركودا من حيث الوزن، فقد كلفت نفقات تفوق مستوى السنة السالفة بمعدل 1,1٪. وفيا يخص استيرادات المواد الخام وانصاف المنتوجات والتي اتسعت قليلا بالنسبة للحجم فإن كلفتها ارتفعت على التوالي بمعدل 33,2٪ و 14,3٪، الشيء الذي يبلور تضاعد بعض الاسعار. وفي الاخير، نمت التموينات بالمواد الاستهلاكية بنسبة 8,3٪ من حيث الحجم و 31,8٪ بالنسبة للقيمة.

وفي المجموع، شهد هيكل تكوين الاستيرادات تغيرات ملموسة جدا. ذلك ان حصتي المواد الغذائية ومواد التجهيز نزلتا من 16,9٪ الى 13,2٪ ومن 18,8٪ الى 16,9٪ بينما ظلت حصة انصاف المنتوجات قارة في حوالي 19٪. وقد تزايدت اهمية المواد الطاقية والمواد الخام حيث انتقلت بالنسبة للاولى من 26,1٪ الى 28٪ وفيا يعود للثانية من 13,2٪ الى 15,6٪. وقد كان الشان كذلك بالنسبة لمواد الاستهلاك التي ارتفعت حصتها من 6,1٪ الى 7,1٪.

المواد الغذائية

نزلت استيرادات المواد الغذائية هذه السنة الى 5.106 مليون درهم، اي بتقلص معدله 12,2٪ في حين ان حجمها انخفض بما يفوق 20٪. ذلك ان النتائج الحسنة التي اسفر عنها الموسم الفلاحي الاخير سمحت بحصر اقتناءات الحبوب في 2,1 مليون طن بقيمة قدرها 2.809 مليون درهم، اي بتراجع معدله 22,4٪. غير ان المشتريات الآنفة الذكر لا زالت تشكل اكثر من نصف مجموع هذا الركن. وعلاوة على ذلك، وصلت تكلفة التموينات بالسكر الى 398 مليون درهم، اي بتقلص نسبته 17,4٪ ولم تتجاوز كمياتها 238.000 طن،اي بانخفاض معدله 16٪. وعلى النقيض من ذلك، فان مشتريات باقي المواد الاخرى ومنها بصفة رئيسية الشاي والقهوة والتبوغ بلغت 1.899 مليون درهم مسجلة بذلك سبقا نسبته 10,6٪ بالمقارنة مع السنة الفارطة.

المواد الطاقية

لقد كان من أثر عدم كفاية انتاج الكهرباء المائية وارتفاع قيمة الدولار ان وصلت استيرادات المواد الطاقية الى 10.810 ملايين درهم، اي بتوسع نسبته 20,2٪ بينما زاد حجمها بمعدل 14,4٪. وقد مثلت النفقات التي تمت بهذا الصدد نسبة 28٪ من الاستيرادات الكلية وتجاوزت المداخيل المتأتية من مبيعات الفوسفاط ومشتقاته كما استوعبت ما يقرب من نصف مداخيل الصادرات. وقد استلزمت المنتوجات النفطية وحدها كلفة قدرها 9.931 مليون درهم، اي بتفاقم نسبته 18,3٪ في الوقت الذي بلغ الحجم المستورد حوالي 5 ملايين طن ولم يتسع سوى بمعدل 9,7٪. وتجدر الاشارة ايضا الى النمو الملحوظ سواء من حيث القيمة ام الوزن والذي شهدته باقي المنتوجات الطاقية الاخرى وبالاخص منها الفحم.

المواد الخام

وصلت التموينات بالمواد الخام الى 6.047 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة نسبتها 33,2٪، بينما لم يرتفع حجمها سوى بمعدل 5٪. وضمن هذا المجموع، اتسع حجم مشتريات المنتوجات المعدنية بنسبة 3,8٪ بالمقارنة مع السنة السالفة وبلغت قيمتها 2.771 مليون درهم اي بتصاعد معدله 47,9٪ يعزى اساسا الى ارتفاع سعر الكبريت الذي كلف شراؤه 2.268 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 56,9٪، وذلك لكمية لم تتسع سوى بمعدل 3,6٪. ووصلت اقتناءات المنتوجات من اصل حيواني ونباتي من جهتها في المجموع الى 3.276 مليون درهم وعرفت بذلك سبقا نسبته 22,8٪ جاء نتيجة لمشتريات الزيوت النباتية والحبوب الزيتية والتي انتقلت من 1.132 مليون درهم الى 1.532 مليون وكذا لاقتناءات الخشب وبالاخص القطن والتي ارتفعت على التوالي بمعدل 10,1٪ و 45,6٪.

انصاف المنتوجات

على الرغم من انخفاض استيرادات انصاف المنتوجات من حيث الحجم بنسبة 1,2٪، فانها استلزمت مع ذلك نفقة قدرها 7.422 مليون درهم، اي بزيادة معدلها 14,3٪ همت بالخصوص مشتريات المواد الكيماوية ومنتوجات البلاستيك. بينما شهدت اقتناءات القضبان والانابيب انخفاضا ملموسا.

مواد التجهيز

ظل مقابل قيمة اقتناءات مواد التجهيز المستوردة قارا فيا يناهز 6,5 ملايير من الدراهم. ذلك ان طلبات الادوات الصناعية تقلصت من سنة لاخرى، بينما تدعمت على العكس من ذلك استيرادات التجهيزات الخاصة بالقطاع الفلاحي. وعلى الرغم من هذا الركود، فان حصة مواد التجهيز لا زالت تبلغ 16,9٪ وتمثل جزءا هاما من مجموع الواردات.

مواد الاستهلاك

بلغت استيرادات مواد الاستهلاك 2.758 مليون درهم، فزادت بنسبة 31,8٪ في حين ان كمياتها لم تزد سوى بمعدل 8,3٪. وقد هم هذا التطور كل مواد هذه المجموعة وبالاخص منها السيارات السياحية والادوية والانسجة القطنية والادوات المصنوعة من مادة البلاستيك.

الصادرات

ان نمو الصادرات الذي كان قد وصل الى نسبة 29,8٪ من حيث الاسعار و 6,5٪ من حيث الحجم لم يستمر هذه السنة. ذلك انه اذا كانت المداخيل قد بلغت 21.740 مليون درهم، فاتسعت بمعدل 13,8٪، فان الكميات تقلصت على النقيض من ذلك بنسبة 1,2٪. والواقع ان كل الاركان سجلت ارتفاعا من حيث القيمة. الا ان الامر لم يكن كذلك على مستوى الكميات المصدرة والتي بدت كلها في انخفاض باستثناء كميات انصاف المنتوجات و مواد الاستهلاك. وهكذا، فان انزلاق قيمة الدرهم الذي ظل ساريا منذ اكثر من خمس سنوات قد اسفر دون شك عن تدعيم مقابل القيمة المتأتية من الصادرات. غير انه لم يسمح بنمو هذه الاخيرة من حيث الحجم. وفضلا عن ذلك، فإن مقياس معادلات التبادل والذي يرجع اساسه (100) الى سنة 1980 بلغ 89,3٪ وكان بذلك ادنى بما يناهز 2,5٪ بالمقارنة مع المستوى الذي وصله في السنة الفارطة وتراجع بمعدل 10,7٪ منذ سنة 1980.

وعلاوة على ذلك، فان التطور المذكور يتجلى ايضا من خلال هيكل تكوين الصادرات، حيث ارتفعت حصة كل من المواد الغذائية ومواد الاستهلاك من 22,4٪ الى 25,3٪ ومن 14,8٪ الى 17٪. وعلى النقيض من ذلك، تقلصت حصتا المواد الخام وانصاف المنتوجات بشكل ملحوظ اذ نزلتا توالياً من 31,3٪ الى 28,8٪ ومن 26,8٪ الى 24,3٪.

المواد الغذائية

تضاءلت صادرات المواد الغذائية بنسبة 3٪ فيا يخص الحجم ولكنها اتسعت بمعدل 28,3٪ فيا يتعلق بالقيمة إذ بلغت 5.495 مليون درهم. وقد نتج هذا الارتفاع القوي في المداخيل بالخصوص عن تصاعد اسعار بعض المواد والذي نجم بدوره عن عدم توازن بين العرض والطلب نظرا لانخفاض حدة المنافسة وخصوصا منها الاسبانية. وهكذا، فقد بلغت مبيعات الحوامض 1.493 مليون اي بتوسع نسبته 41,2٪. كا ان منتوجات الصيد البحري حلبت مداخيل قدرها 2.218 مليون، اي بزيادة معدلها 24,4٪. اما مبيعات البواكير ومصبرات الخضر وعصير الفواكه، فقد تدعمت ايضا بما مبلغه 297 مليون درهم.

المواد الخام

جلبت صادرات المواد الخام 6.261 مليون درهم، اي بارتفاع معدله 4,8٪ من حيث القيمة في حين ان كمياتها انخفضت بنسبة 1,5٪. وقد استشعر هذا التطور بشكل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مختلف من طرف الركنين الرئيسيين المكونين لهذه المجموعة. ذلك ان المداخيل المحصل عليها برسم مبيعات المنتوجات من اصل حيواني ونباتي بلغت 574 مليون درهم، فارتفعت بمعدل 24,8٪، واتسعت كمياتها بنسبة 1,8٪. وعلى العكس من ذلك، فان المداخيل المتأتية من صادرات المنتوجات المعدنية وصلت الى 5.687 مليون درهم فزادت بشكل محدود اي بنسبة 3,1٪ وذلك نظرا لتراجع الكميات المصدرة بمعدل 1,6٪، وخصوصا منها كميات الفوسفاط التي بلغت 14,8 مليون طن، اي بانخفاض نسبته 1,3٪ وجلبت ما مقابل قيمته 4.816 مليون درهم، اي بتصاعد نسبته 4,3٪. اما مداخيل باقي المعادن الاخرى فقد اتجهت في المجمل نحو الانخفاض.

اصناف المنتوجات والمواد المنتهية الصنع

وصلت صادرات المواد المخدومة الى 9.139 مليون درهم وارتفعت بنسبة 5٪ من حيث الحجم وبمعدل 12,9٪ فيما يرجع للقيمة ومثلت بذلك ما نسبته 42٪ من مجموع الصادرات. وضمن هذه المجموعة شملت اصناف المنتوجات ما قدره 5.286 مليون درهم اي ما يفوق قليلا مداخيل السنة المنصرمة على الرغم من التدني العام الذي شهدته الاسعار. ومن جهة اخرى، تسبب هبوط الطلب على الحامض الفوسفوري في تقلص مبيعات هذه المادة بمعدل 10,9٪ حيث لم تتجاوز 3.132 مليون درهم. ويتعارض هذا التطور مع الحيوية التي شهدها هذا الفرع خلال السنوات الاخيرة، وكذا مع نمو مبيعات الاسمدة والرصاص. واخيرا، وصل مدخول صادرات مواد الاستهلاك ما قيمته 3.688 مليون درهم، اي بارتفاع نسبته 30٪ يعزى الى زيادة صادرات الالبسة الجاهزة والملابس الداخلية والاحذية. اما تفويتات الزرابي، فانها لم تشهد على النقيض من ذلك اي ارتفاع ملحوظ.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لا زال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية مع الخارج يتميز بهيمنة حصة بلدان اوروبا التي تتلقى نسبة 75٪ من الصادرات وتزود بمعدل 55٪ من الواردات.

وقد مثلت التجارة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية وحدها ما يناهز 43٪ من المجموع واسفرت عن عجز قدره 4.400 مليون درهم، اي اكثر من ضعف العجز المسجل في السنة السالفة. ذلك ان الاستيرادات بلغت ما مقابل قيمته 15.156 مليون درهم، فاتسعت بنسبة 34,4٪، بينما وصلت الصادرات الى 10.756 مليون درهم، فلم تزد سوى بمعدل 11,2٪. ويعزى هذا التفاقم الجديد في المبادلات مع السوق المشتركة خصوصا الى زيادة الاختلال المسجل على مستوى المبادلات مع فرنسا والمانيا الاتحادية.

ففيما يتعلق بفرنسا وهي الطرف الرئيسي الذي تم معه اكثر من نسبة 23٪ من مجموع التجارة، خلفت العمليات التجارية عجزا قدره 3.685 مليون، اي بارتفاع نسبته 72,5٪. ذلك ان الواردات بلغت 8.813 مليون، فنمت بما يفوق 40٪. واتسعت الصادرات بمعدل 23,5٪ اذ وصلت الى ما مقابل قيمته 5.128 مليون درهم.

اما فيما يتعلق ببباقي الفرقاء الاخرين فقد انخفض الاختلال بشكل ملموس اذ نزل من 13.771 مليون درهم الى 10.991 مليون مما يرجع خصوصا الى تقلص العجز تجاه اسبانيا وبالاخص ازاء الولايات المتحدة. كما ان تيار التبادل تدعم بصفة خاصة مع الاتحاد السوفياتي واليابان وبولندا. وعلى النقيض من ذلك، زاد العجز تفاقما تجاه البلدان المصدرة للنفط.

ان نتائج المبادلات التجارية التي جرت خلال الثلاث سنوات الاخيرة تحت شعار التحرير لا تظهر اي انخفاض في العجز. وهكذا، فان تدني قيمة الدرهم بشكل قوي لم يكن له اي اثر محسوس. ذلك انه باستثناء بعض مواد الاستهلاك التي من الممكن ان تكون قد استشعرت اثر الانخفاض المذكور، فانه لا يبدو قط من البديهي ان يكون التدني الانف الذكر قد اثر بشكل هام على الاستيرادات وعلى حجم الصادرات و لا فيما يرجع لتنويع الاسواق. واخيرا، فان تحرير التجارة الخارجية قد تم بنسق جد سريع واسفر عن صعوبات في تدبير احتياطيات الصرف والتي لا يمكن لمستواها ان يساير مثل هذا التطور الى ما لا نهاية له.

ومن ثم، فانه يصبح من اللازم إعادة النظر في الاهداف اعتبارا للوسائل المالية الممكن رصدها والتي لا يمكن ان تكون سوى محدودة.

وعلاوة على ذلك، فان الدخول الرسمي لاسبانيا والبرتغال الى حظيرة الرابطة الاقتصادية الاوروبية يطرح وبحدة بالغة مشكل المنافذ التقليدية. ولذلك، فانه يبدو من الحتمي منذ الآن إعادة تحديد استراتيجية تجارية متناسقة وفاعلة واقعية

العلاقات المالية مع الخارج

امام تفاقم اختلال الحساب الجاري لميزان الاداءات الذى يعزى في جزء منه خاصة الى الصدمتين النفطيتين والى ارتفاع قيمة الدولار وفي جزءه الاخر الى مخلفات جفاف مستمر استلزم القيام باستيرادات هامة من المواد الغذائية والطاقية، امام كل هذا، كان من الضروري تطبيق مسلسل تصحيحي يرتكز في آن واحد على تسهيلات المؤسسات الدولية وعلى اعادة جدولة الدين الخارجي الذي شمل هذه السنة ما يناهز 11,5 مليار درهم برسم الفوائد ورأس المال عوضا عن 12 مليار في السنة السابقة.

وتبدو النتائج المحققة عند نهاية سنة 1985 مشجعة نسبيا على الرغم من كونها دون الآمال والطموحات. ويعزى هذا التطور الملائم الى تقوية المداخيل السياحية واكثر من ذلك الى ارتفاع تحويلات المغاربة العاملين بالخارج. والحقيقة انه كان بالامكان تحقيق تقدمات اكثر بروزا لو ان الاقتصاد الوطني لم يستمر في استشعار الآثار المضرة لفتور الطلب الدولي وعدم استقرار معدلات الصرف والمستوى العالي لاسعار الفائدة وانخفاض اثمان المواد الاولية وتفاقم حدة الاحتمائية. وفي المجموع، اذا كان الرصيد السلبي الذي اسفرت عنه العمليات الخاصة بالسلع والخدمات قد انتقل من 17 الى 17,9 مليار درهم، فظل يضغط بقوة على التوازن العام، فان عجز الحساب الجاري كان محدودا في 7,2 ملايير بدلا من 8,8 ملايير في السنة الفارطة ومثل ذلك نسبة 6٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 8,4٪ سنة 1984.

وعلى الرغم من تراجع العجز الجاري بشكل ملموس، فان تمويله ظل صعبا نسبيا. ذلك انه بالرغم من اعادة جدولة الدين المتوسط والطويل الاجل، فان النفقات برسم الرساميل غير النقدية وتسديد ما قدره 1.209 مليون لصندوق النقد الدولي ارتفعت الى 3.954 مليون. غير ان تعبئة ما يفوق 12 مليار من القروض الجديدة سمحت ليس فقط بتغطية العجز الجاري برمته ولكن ايضا بإفراز فائض نهائي قدره 1.190 مليون درهم.

وقد اسفر هذا التحسن عن تدعيم الاحتياطات الصافية من الصرف الموجودة بحوزة الجهاز البنكي والتي انتقلت من 2.410 الى 3.601 مليون، ومثلت بذلك ما يزيد قليلا على شهر واحد من الواردات وعلاوة على ذلك، فان التحسن المذكور يبدو مرتبطا في مجموعه بتوسع الموجودات القابلة للتحويل التي انتقلت في ظرف سنة من 2.393 الى 3.583 مليون، اذ ان الوضعية الدائنة للعملات الغير القابلة للتحويل ظلت في حالة استقرار تقريبا، اي ما قدره حوالي 18 مليون. اما الاحتياطيات الاجمالية، فقد ارتفعت من جهتها من 3.433 الى 4.736 مليون محققة بذلك ما يناهز شهرا ونصف من المشتريات من الخارج.

ميزان الاداءات

لقد ادى توسع كل من العجز التجاري والنفقات الحكومية بالخارج وكذا التسديدات الهامة برسم فوائد الدين الى تفاقم اختلال حساب السلع والخدمات الذي انتقل من 16.979 الى 17.908 مليون درهم، وذلك على الرغم من نمو المداخيل السياحية بشكل ملحوظ. غير ان الزيادة الجديدة التي شهدها فائض ركن التحويلات الذي ارتفع في بحر سنة من 8.189 الى 10.693 مليون، مكنت من تقليص الرصيد السلبي للعمليات الجارية والذي نزل من 8.790 الى 7.210 مليون، فتراجع بذلك الى نسبة 6٪ من الناتج الداخلي بدلا من 8,4٪ عند نهاية السنة المنصرمة. وفضلا عن ذلك، فان هذا العجز الذي تخفف، قد تم تعويضه كليا بواسطة مجلوبات صافية من رؤوس الاموال غير النقدية بلغت 7.407 مليون درهم وكذا عن طريق زيادة قدرها 993 مليون في الالتجاءات الى تسليفات صندوق النقد الدولي. ومن ثم، فان ميزان الاداءات اسفر عن فائض اجمالي مقداره 1.190 مليون، اي ما يفوق بكثير فائض السنة السابقة كما يتبين من خلال الجدول التالي :

الارصدة بملايير الدرهم	1981	1982	1983	1984	1985
السلع والخدمات	15 157-	17 346-	13 353-	16 979-	17 903-
أداءات التحويل	5 527+	5 909+	6 945+	8 189+	10 693+
العمليات الجارية	9 630-	11 437-	6 408-	8 790-	7 210-
رؤوس الاموال الخارجية	9 183+	12 605+	5 079+	9 390+	8 400+
- رؤوس الاموال غير النقدية	(8 284)	(9 720)	(5 041)	(8 215)	(7 407)
- منح حقوق السحب الخاصة	(78)	-	-	-	-
- تسهيلات صندوق النقد الدولي	(821)	(2 885)	(838)	(1 175)	(993)
ميزان الاداءات	447-	1 168+	529-	600+	1 190+

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السلع والخدمات

ان ما تم تسجيله سنة 1984 من تفاقم في اختلال ميزان السلع والخدمات قد تواصل سنة 1985 بموازاة ارتفاع في كلفة الاستيراد وتحمل الفوائد برسم الدين الخارجي. غير انه نظرا للتوسع الملحوظ الذي عرفته المداخيل السياحية، فان التفاقم المذكور جرى بنسق جد بطيء لا يصل سوى نسبة 5٪ عوضا عن الثلث تقريبا في السنة الماضية. وفي هذه الظروف، مثل الرصيد الصافي بركن «السلع والخدمات» 15٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 16,2٪ في نهاية السنة الفارطة و 19,3٪ سنة 1982.

انتقل اختلال العمليات المتعلقة بالسلع من 12.403 الى 13.766 مليون درهم مسجلا بذلك توسعا نسبته 11٪، اي ما يقل عن الزيادة بما يفوق 40٪ والمسجلة في السنة السالفة. ذلك ان الصادرات وصلت الى 21.584 مليون، فزادت بما يناهز 2.543 مليون او معدل 13,4٪ وذلك خاصة بفضل مبيعات المنتوجات الغذائية التي نمت بشكل ملحوظ، اي بتصاعد نسبته 12,4٪ وذلك خصوصا بسبب ارتفاع مشتريات كل من النفط والمواد الاولية وانصاف المنتوجات ومواد الاستهلاك. وفضلا عن ذلك، فان زيادة نفقات الاستيراد تعزى الى عدة عوامل تجدر الاشارة من بينها الى انزلاق الدرهم، ومسلسل تحرير المبادلات وارتفاع الاسعار داخل الاسواق الخارجية. كما ان الاداءات برسم تكاليف النقل والتامين ارتفعت من 3.112 الى 3.500 مليون، كما انتقلت المداخيل المقابلة من 1.079 الى 1.280 مليون وبالتالي فان عجز هذا الركن بلغ 2.220 مليون فتفاقم بنسبة تفوق 9٪.

ونظرا للتوسع السريع للاداءات المتعلقة بفوائد الدين العمومي الخارجي التي انتقلت في ظرف سنة من 5.012 الى 5.690 مليون درهم على الرغم من اعادة جدولة مبلغ يناهز 3 مليارات من الدراهم برسم الفوائد، فان العمليات الخاصة «بمداخيل الاستثمارات» اسفرت عن رصيد سلبي قدره 5.945 مليون يفوق المبلغ المسجل في السنة السابقة بمقدار 877 مليون او بمعدل 17,3٪. اما فيما يرجع للتوظيفات بالخارج، فقد جلبت 155 مليون عوضا عن 144 مليون سنة 1984.

وصلت الاداءات برسم العمليات الحكومية الى 3.400 مليون درهم فشهدت بذلك زيادة بما يفوق الربع جاءت في اعقاب انخفاض نسبته 6٪ في السنة السالفة. اما المداخيل التي تمثل نفقات تسيير السفارات والهيآت الدولية المتواجدة بالمغرب، فقد ارتفعت من جهتها من 590 الى 687 مليون درهم. وفي المجموع، اتسع عجز هذا الركن من 2.080 الى 2.713 مليون درهم ممثلا بذلك نسبة 15,2٪ من الرصيد السلبي للسلع والخدمات.

وعلى النقيض من ذلك، فان ركن «الاسفار» الذي يشكل دائما العنصر الاكثر ملاءمة بميزان السلع والخدمات، خلف فائضا قدره 5.210 مليون درهم، يفوق بمعدل 44,7٪ فائض سنة 1984 والذي كان قد عرف ارتفاعا بنسبة 35,3٪. ذلك ان المداخيل المقدرة بمبلغ قياسي وصل الى 6.100 مليون درهم سجلت زيادة بما يناهز 44,5٪ وذلك بموازاة نمو الحركة السياحية، في حين ان المنح المقدمة للقاطنين الذين توجهوا للخارج ارتفعت من 620 الى 890 مليون. كما ان مقابل قيمة العملات الاجنبية التي مرت بالفعل عن طريق الجهاز البنكي انتقلت من 3.920 الى 5.473 مليون درهم بالنسبة للمداخيل ومن 625 الى 769 مليون فيما يرجع للنفقات.

اداءات التحويل

لا زالت التحويلات دون مقابل تتزايد باستمرار حيث قدمت مجلوبا جديدا صافيا قدره 10.693 مليون درهم في نظير 8.190 مليون في السنة المنصرمة. وهذا الارتفاع البالغ 2.503 مليون او نسبة 30,6٪ يعزى اساسا الى نمو تحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج والتي وصلت الى 9.723 مليون درهم، اي بتوسع معدله 26,7٪. اما ارسال الاموال من طرف الاجانب القاطنين بالمغرب، فقد بلغ من جهته 250 مليون مقابل 323 مليون سنة 1984. وفيما يتعلق بعمليات القطاع العمومي، فقد اسفرت عن فائض قدره 315 مليون درهم. فقد وصلت المداخيل الى 671 مليون بدلا من 554 مليون سنة 1984، في حين ان النفقات التي تشمل المعاشات التي تؤديها الدولة وكذا مساهمة المغرب في تسيير الهيآت الدولية، ادرجت بمبلغ 356 مليون عوضا عن354 مليون في السنة الماضية.

وفي المجموع، سمح توسع الرصيد الايجابي لاداءات التحويل بتغطية ما يناهز 60٪ من عجز العمليات الخاصة بالسلع والخدمات في نظير 48,2٪ سنة 1984، كما سمح بحصر اختلال الحساب الجاري في مقدار 7.210 مليون. وقد تحقق تمويل هذا الاختلال بلجوء الى رؤوس الاموال الغير النقدية والى تسهيلات صندوق النقد الدولي بمبلغ إجمالي يقرب جدا من مبلغ السنة السابقة.

رؤوس الاموال غير النقدية

ان فائض رؤوس الاموال الغير النقدية الذي ما فتىء يشكل مجلوبا لايمكن الاستغناء عنه لتحقيق توازن ميزان الاداءات نزل من 8.215 الى 7.407 مليون. ذلك انه على اثر تراجع المداخيل الخارجية للقطاع العمومي، فقد انخفض مجموع المساعدات المحصل عليها من 10.776 الى 10.152 مليون درهم، مسجلا بذلك تقلصا معدله 5,8٪، وممثلا نسبة 8,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 10,3٪ في السنة السالفة. وفي نفس الوقت، بلغت الاموال التي خرجت 2.745 مليون، فلم تزد سوى بمعدل 7,2٪ بسبب إعادة جدولة جزء من الاستحقاقات.

ارتفع الرصيد الايجابي لحركات رؤوس الاموال الحرة الى 1.937 مليون درهم بدلا من 1.416 مليون سنة 1984 وذلك نتيجة لنمو القروض التجارية التي وصلت الى 700 مليون واكثر من ذلك بسبب زيادة القروض والاستثمارات التي انتقل فائضها من 413 الى 760 مليون. فقد ارتفعت المداخيل برسم الاستثمارات الحرة من 656 الى 750 مليون، تمت في شكل تفويتات للعملات الاجنبية بمبلغ 474 مليون وادماجات للاحتياطيات بمقدار 209 مليون واستعمالات للودائع بحسابات الرسمال بما قدره 67 مليون.

بلغت المداخيل الصافية من رؤوس الاموال الموجهة للدولة وللمؤسسات العمومية 5.470 مليون درهم في نظير 6.799 مليون سنة 1984. والواقع ان الاموال المتلقاة تحددت في 8.215 مليون، فلم تصل الى المبالغ المتوقعة وتقلصت بنسبة 9,7٪، مما يعزى كلية الى القروض التجارية التي تراجعت باكثر من الثلثين لتحدد في مبلغ 1.560 مليون. اما التسليفات بالعملات الاجنبية، فقد ارتفعت على العكس من ذلك بما يناهز 62٪. اما فيما يتعلق بالاداءات، فقد ادرجت استخدامات التسهيلات التجارية بما قدره 783 مليون عوضا عن 725 مليون فيما قبل في حين ان تسديدات الاقتراضات بالعملات الاجنبية او بالدراهم انتقلت من 1.488 الى 1.884 مليون.

وفي المجموع، فان التحمل الكلي للدين العمومي الخارجي المتكون من الرسمال ومن الفوائد التي تم احصاؤها بمبلغ 5.690 ضمن ركن «مداخيل الاستثمارات»، وصل الى 9.566 مليون درهم بدلا من 7.662,2 مليون سنة 1984 و 8.100 مليون سنة 1983. وقد بقي بهذا المستوى ادنى من التسليفات الخارجية المحصل عليها ومثل نسبة 29,7٪ من مداخيل صادرات السلع والخدمات و 22٪ من المداخيل الجارية.

تسليفات صندوق النقد الدولي

في إطار البحث عن تمويل مخطط الاصلاح الذي شرع في تطبيقه من قبل وبالتالي تسهيل تقليص عجز ميزان الاداءات الجارية حصلت بلادنا من صندوق النقد الدولي ولمدة 18 شهرا ابتداء من شتنبر 1985 على خطوط اعتمادات جديدة بما مجموعه 315,1 مليون من حقوق السحب الخاصة منها 115,1 مليون موجهة لتعويض انخفاض مداخيل الصادرات و200 مليون برسم قرض جديد. وخلال السنة، شملت الالتجاءات الى هذه الهيأة في يناير وفبراير الحصتين الاخيرتين من قرض سنة 1983 و ذلك بتعبئة 50 و 40 مليون من حقوق السحب الخاصة على التوالي. وفي شتنبر، تمت تعبئة 125 مليون في إطار التسهيلات الجديدة. وفي النهاية، بلغ مقابل قيمة السحوبات 2.202 مليون درهم نظير 1.612 مليون في السنة السابقة، في حين ان عمليات التسديد لدى صندوق النقد الدولي انتقلت من 437 الى 1.460 مليون درهم.

تنظيم عمليات الصرف

واصلت السلطات العمومية سنة 1985 عمليات انفتاح الاقتصاد على الخارج التي شرع فيها في اطار مسلسل التصحيح. ولهذا الغرض، تم تطبيق عدة اجراءات تهدف الى تبسيط المسطرات الادارية وتشجيع مجهود التصدير. وهكذا، فقد ادخلت مرونة جديدة على الانظمة الاقتصادية بالجمرك، وذلك قصد تدعيم ما سبق إدخاله من مرونة في شهر فبراير 1984. وعلاوة على ذلك، وفي الميدان الجبائي، تم تمديد فترة اعفاء المقاولات المصدرة من الضريبة على الارباح المهنية لمدة سنة وتم رفعها الى 13 سنة. وفي نفس الوقت وسعيا وراء تشجيع البحث عن الاسواق، سمح لمصدري المنتوجات الفلاحية ابتداء من موسم 1985-1986 بالقيام بتسويق منتوجاتهم بوسائلهم الخاصة او اذا رغبوا في ذلك ان يستفيدوا كما كان الشان في الماضي من خدمات مكتب التسويق والتصدير. ومن جهة اخرى، فقد تمت اعادة النظر في البرنامج العام للاستيراد بحيث اصبح اكثر ليبرالية وشهد نقل بعض المواد من لائحة «ج» الى «ب» الخاضعة للترخيص الاداري وبالاخص من لائحة «ب» الى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

«أ» التي تتضمن المواد المستوردة بشكل حر. وفي نفس الوقت، تم من جديد تخفيض معدل الضريبة الخاصة على الاستيراد في يناير من 10٪ الى 7,5٪.

ومن جهه اخرى، فقد تم ادخال نوع من المرونة على التنظيم الخاص ببعض التحويلات. وفي هذا الميدان، فان امكانيات تحويل الاموال المفتوحة لاعضاء المهن الحرة اصبحت تبلغ 2.500 درهم لكل شهر مقابل 2.000 درهم فيما قبل. كما ان السقف المحدد برسم المغادرة النهائية للاجانب الذين قضوا بالمغرب اكثر من 24 سنة انتقل من 350.000 الى 500.000 درهم. كما ان الاشخاص المتوفرين على حسابات للرسمال والتي كان رصيدها في فاتح يناير 1985 يساوي او يقل عن 30.000 درهم قد سمح لهم بتحويل هذا الرصيد الى الخارج ولكن الى غاية 31 دجنبر 1985 فقط. اما فيما يرجع للاشخاص المعنويين الاجانب، فقد اصبح في امكانهم السحب من حساباتهم للرسمال لتقوية الاموال الذاتية لفروعهم المتواجدة بالمغرب او لتقديم تسبيقات لهذه الفروع.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تحسين الشروط الممنوحة لتوظيف التوفير الخارجي. ذلك ان سعر الفائدة المقدم للموجودات بحساب الرسمال التي يتم توظيفها في شكل اذينات للخزينة انتقل من 6٪ الى 7,5٪، كما ان سعر الفائدة الدائنة البالغ 10٪ والمخصص للحسابات الاجنبية بالدراهم المقابلة للتحويل لم يعد يشكل سوى حد ادنى. اما فيما يتعلق بالاسفار التي يقوم بها رجال الاعمال غير المصدرين والعاملين بالقطاع السياحي، فان المنحة اليومية القصوى ارتفعت من 500 الى 750 درهم، كما ان المنحة المخصصة لكل سفر انتقلت من 5.000 الى 7.500 درهم. وقد تم ايضا اتخاذ إجراءات اكثر مرونة لفائدة العمال المغاربة المتواجدين بالخارج والذين اصبحوا يستفيدون من منحة مغادرة ارتفعت من 2.000 الى 3.000 درهم وعند رجوعهم الى البلد المستقبل، يمكنهم اعادة شراء عملات اجنبية في حدود 3.000 درهم وحدود 15٪ من المبالغ التي قاموا بتحويلها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة.

وفي ميدان الصرف، فان السعر الفعلي للدرهم الذي ياخذ بعين الاعتبار تغيرات عملات اهم الفرقاء التجاريين للمغرب، المؤخودة اجماليا والمرجحة بحسب التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية وعملات التسديد المستعملة، ان السعر المذكور انخفض بمعدل 13٪ من نهاية سنة لاخرى، اي ما يشابه التراجع البالغ 11.3٪ المسجل على اساس حق السحب الخاصة. وقد كان انخفاض قيمة الدرهم اكثر بروزا تجاه الفرنك الفرنسي والمارك الالماني والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري، حيث ناهز نسبة 20٪، في حين انه كان محدودا في نسبة 13,3٪ بازاء الليرة الايطالية و 11,8٪ بالمقارنة مع البسيطة الاسبانية. وعلى النقيض من ذلك، فقد ظل الدرهم مستقرا تجاه الدولار الامريكي وسجل ارتفاعا بمعدل 5,3٪ بازاء الدولار الكندي.

ان تحسن الوضعية الاقتصادية الداخلية والتقدمات التي تم تحقيقها في طريق التصحيح، كل ذلك ساهم لا محالة في التخفيف بشكل ملحوظ من العجز الجاري لميزان الاداءات. غير ان اللجوء الى التمويل الخارجي لا زال يبدو هاما نظرا لتوسع الاختلال التجاري بصفة ملموسة. ومن ثم، ولكي يتسنى الوصول الى تدبير افضل لاحتياطيات الصرف والى تخصيصها تخصيصا صائبا، فانه يبدو من الحتمي الاستمرار في تشجيع الانشطة المصدرة ولكن ايضا في التحكم في مستوى المبادلات الخارجية. ذلك انه ينبغي خلال السنوات القادمة مواجهة تسديدات الاقتراضات الخارجية مع البحث على اقصى ما يمكن من تقوية الموجودات الخارجية للبلاد، الشيء الذي يعتبر سابقة لابد من توفيرها لكل تقويم اقتصادي.

المالية العمومية

لا زالت نفقات الدولة تضغط بقوة على التوازنات الداخلية والخارجية سواء من حيث حجمها ام من حيث وسائل التمويل التي تستلزمها.

وقد شهدت سنة 1985 استمرار العزم على مواصلة الاصلاح الذي بدأ منذ بضع سنوات. وبالخصوص، عملت السلطات العمومية على توسيع الموارد دون اللجوء الى فرض ضرائب جديدة، وعلى الحد من التحملات الجارية على الرغم من رفع الاجور وزيادة عدد الموظفين وتصاعد المساعدات المخصصة للمواد الضرورية. وعلى صعيد الاستثمارات اذ كانت اداءات الخزينة قد ظلت قارة في مستواها للسنة السابقة. فان اتساع الفوارق فيما بين فتح الاعتمادات بميزانية التجهيز وبين تنفيذ هذه الاخيرة من جهة. وامكانيات الاداءات الفعلية من جهة ثانية، كل ذلك شكل مرة اخرى مصدر صعوبات سواء على مستوى تدبير المالية العمومية ام فيما يتعلق بتصفية الاداءات المتأخرة.

ذلك ان الترخيصات الواردة ببرنامج قانون المالية لازالت تبدو اكبر ارتفاعا بكثير بالمقارنة مع الاهداف المقرر تحقيقها. وعدم التوافق هذا يؤدي الى تفاقم عجز الخزينة كما انه يشكل بالاخص مصدر تراكم الاداءات المتأخرة والذي يستدعي بدوره إصلاحا جديدا.

وقد بلغ مجموع النفقات الاجمالية للدولة سنة 1985 مستوى لم يسبق تسجيله من قبل إذ تجاوز 42 مليار من الدراهم ممثلا بذلك ما يفوق نسبة 35٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. ومن ثم، فان أداءات الخزينة لم تنخفض قط بل زادت على العكس من ذلك في ظرف سنة بما يفوق 28٪ وذلك بالرغم من الربح الذي سمحت به إعادة جدولة كل من فوائد ورأس مال الدين الخارجي.

فتسديد ما تاخر من اداءات انتقل وحده في بحر سنة مما يقل عن 300 مليون درهم الى ما يناهز 3,3 ملايير درهم. غير انه على الرغم من اهمية هذه الاداءات، فان ما تبقى من مبالغ في ذمة الدولة لفائدة الشركات العمومية والخصوصية، والذي كان جد مرتفع عند نهاية سنة 1984، فقد زاد من جديد دون شك سنة 1985. ومن المتعين ان يسمح برنامج تصفية هذه المتأخرات والذي يوجد قيد الدرس بايجاد حل لهذه الوضعية المحرجة لا سيما ومستوى القروض الداخلية التي تتحمل منذ وقت طويل الاداءات المتأخرة مرتفع بصفة غير مشروعة.

وبالمقابل وصلت الموارد الجارية الى 26,7 مليار، وعلى الرغم من اتساعها بشكل ملحوظ، فقد بدت اقل من النفقات الكلية. وفي المجموع، اسفرت العمليات العادية عن عجز، كما ان حاجيات التمويل الاجمالية قاربت 15,4 مليار فزادت بنسبة 65٪ بالمقارنة مع السنة الفارطة. ومع ان تغطية العجز المذكور تمت في حدود الثلثين تقريبا بواسطة مساعدات وتسليفات خارجية، فان تمويله استلزم لجوءا قويا جدا لوسائل ذات صبغة نقدية. وبالتالي فانه لم يتمكن من مراعاة كل المعايير المحددة في هذا الشأن.

غير انه بغض النظر عن تسديدات الاداءات المتأخرة واندثار الدين، فان عجز الخزينة الذي تراجع تدريجيا منذ سنة 1981 نزل هذه السنة من 6,8٪ الى 6,2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي وبذلك كان متمشيا مع اهداف البرنامج التصحيحي، مما يعبر عن الحرص على التقريب اكثر ما يمكن فيما بين التحملات والموارد.

قانون المالية لسنة 1985

يتجلى من خلال قانون المالية لسنة 1985 نوع من التخفيف من حدة القيود التي استلزمت بها السلطات في مجال الميزانية خلال السنوات الماضية.

ذلك انه بدا من الصعب الاستمرار في نهج السياسة التي كانت تتمثل في تخفيض النفقات العمومية بموازاة موارد محددة على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك نظرا لضرورة التخفيف بعض الشيء من الضغوط الواقعة على بعض الميزانيات. وهكذا، فقد تم رفع ميزانية التجهيز بنسبة الخمس، بينما كانت هذه الميزانية قد شهدت في ظرف سنتين تقلصا بمعدل 40٪. وكان الشان كذلك فيما يتعلق بنفقات التسيير بالنسبة للموظفين والمعدات والتي زيد فيها بشكل خفيف وكذا فيما يرجع للمساعدات الممنوحة لاسعار استهلاك المواد الضرورية والتي تقررالاحتفاظ بها في مستوى سنة 1984. وبالمقابل، فانه لم يتم إحداث اية ضريبة جديدة، بل تم ادخال تخفيض على الحقوق الجمركية والضرائب على الاستيراد.

وفي المجموع، تم تقدير الموارد كلية بمبلغ 42,3 مليار درهم اي بارتفاع معدله 15,5٪ على عكس التقلص المسجل في السنة السالفة ونسبته 8٪. اما مجموع النفقات، فقد حدد سقفه في مبلغ 49,6 مليار، اي بزيادة نسبتها 12,2٪ جاءت في اعقاب الانخفاض الذي كان مرتقبا في السنة السالفة ومعدله 4٪. ومن ثم، فقد بلغ العجز 7,3 ملايير كما يتضح من خلال الجدول الوارد ادناه(1) :

بلايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الارصدة	
	1984	1985	1984	1985	1984	1985
الميزانية العامة *	38 829	44 313	32 479	38 055	6 350-	6 258-
ـ التسيير	19 226	21 284				
ـ الدين العمومي **	9 448	10 747				
ـ الاستثمارات	10 155	12 282				
الميزانيات الملحقة	975	618	975	618		
الحسابات الخاصة	4 380	4 647	3 155	3 626	1 225-	1 021-
قانون المالية	44 184	49 578	36 609	42 299	7 575-	7 279-

* تتوزع موارد الميزانية العامة كما يلي :
ـ المداخيل العادية 24 411 مليون سنة 1984 و 26 640 مليون سنة 1985.
ـ مداخيل الاقتراضات 8 068 مليون سنة 1984 و 11 415 مليون سنة 1985.
** قبل إعادة جدولة الدين

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 18 و 19.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نفقات الميزانية العامة

تحدد حجم الاعتمادات المفتوحة برسم الميزانية العامة في مبلغ 44,3 مليار درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 5,5 ملايير او ما نسبته اكثر من 14٪. ويعزى هذا الارتفاع في حدود حوالي 38٪ الى كل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز وبالنسبة للباقي الى خدمة الدين العمومي قبل اعادة الجدولة.

وفي إطار الميزانية العادية بلغت تحملات التسيير البحتة 19,2 مليار من الدراهم، اي بتصاعد معدله 11,9٪ بينما كانت قد تقلصت بنسبة 1٪ سنة 1984. ووصلت نفقات الموظفين الى 13,6 مليار ومثلت اهم حصة من الغلاف الكلي واتسعت بما قدره 1,4 مليار او بمعدل 11,7٪ وذلك لمواجهة ارتفاع عدد الموظفين وكذا الزيادة بنسبة 10٪ في الرواتب والاجور بالوظيفة العمومية والتي جرت على مرحلتين وخصت فقط النقط 150 الاولى. كما تم تخصيص منح لنفقات المعدات بمبلغ 4,6 ملايير، اي باتساع معدله 15,7٪.

وفيما يتعلق بالمدفوعات لصندوق المقاصة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، فقد بقي مبلغها قارا في نفس مستوى الاداءات الفعلية التي قامت بها الخزينة سنة 1984 اي 2,1 مليار درهم.

اما مجموع خدمة الدين الداخلي والخارجي، فقد قدر بمبلغ 10,7 ملايير من الدراهم، اي بتفاقم نسبته 13,7٪. فتحملات الدين الداخلي تصل الى 3 ملايير درهم منها 1,9 مليار مخصص للدين القصير الاجل. وتبلغ تحملات الدين الخارجي 7,7 ملايير منها 4,4 ملايير كان من المتعين أن تتم اعادة جدولتها. غير ان النفقات برسم الدين وإن تم تقليصها على النحو المذكور، فانه من المتعين ان تستوعب ما يناهز ربع الموارد العادية.

واخيرا، فان المرتقبات الاكثر اتساعا هي التي تمت على مستوى ميزانية التجهيز. ذلك ان الاعتمادات المفتوحة حددت في مبلغ 12,3 مليار اي بزيادة نسبتها 21٪ من سنة لاخرى. وخصصت هذه الاعتمادات بالدرجة الاولى الى بناء الموانيء والسدود والسكك الحديدية وكذا الى الفلاحة والتكوين المهني ومنجزات الجماعات المحلية.

مداخيل الميزانية العامة

بلغت الموارد الاجمالية للمزانية العامة 38,1 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا معدله 17,2٪. ذلك ان المداخيل العادية وصلت الى 26,7 مليار اي ما يمثل 70٪ من مجموع الموارد، فزادت بنسبة 9٪ تقريبا بينما بلغت مداخيل الاقتراضات 11,4 مليار فاتسعت بمعدل 41,5٪.

وقد كانت الزيادة المرتقبة للمداخيل الجارية تهم جل المساهمات. وهكذا، وعلى وجه الخصوص، قدرت الاقتطاعات من الرواتب والاجور بارتفاع نسبته 20٪، وتم تقدير مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط بما يناهز 2 مليار من الدراهم، اي بتصاعد يفوق ثلاثة ارباع.

هذا وحددت المداخيل الجبائية إجماليا بمبلغ 24,1 مليار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,9٪ بدلا من 2,8٪ سنة 1984، وذلك على اثر اتساع في القاعدة الضريبية وليس بسبب تفاقم الجباية. بل على العكس من ذلك، كان من المفروض ان تسفر المقتضيات الجديدة عن تخفيف هام خصوصا بالنسبة لاستيرادات المواد الموجهة الى القطاع الفلاحي والى الانشطة الصناعية والمصدرة. وقد حددت معدلات حقوق الجمرك في مستوى اقصى نسبته 60٪، كما ان الضريبة الخاصة عن الاستيراد والتي سبق تخفيض نسبتها من 15٪ الى 10٪ سنة 1984،خفضت من جديد الى 7,5٪. وعلاوة على ذلك، فان النسبة الاجمالية للضريبة على الاستيراد حدد سقفها في 100٪. وبموازاة ذلك تمت مراجعة لائحة الرسوم الداخلية على الاستهلاك نحو الانخفاض بشكل انتقائي لصالح بعض القطاعات.

وصل مجموع المبالغ المتعين تحصيلها برسم الضرائب المباشرة الى 6,7 مليارات اي بزيادة معدلها 11,6٪. ذلك ان المداخيل المرتقبة من الضريبة على الارباح المهنية قدرت بمبلغ 3,2 ملايير، وتم تحديد الاقتطاعات من الاجور في 2,2 مليار.

اما الضرائب الغير المباشرة، فقد حددت من جهتها في مبلغ 10,3 ملايير، مسفرة بذلك عن ارتفاع نسبته 11,3٪ يعزى بصفة اساسية الى الضريبة على رقم المعاملات وقدرها 7,9 ملايير، اي بتوسع معدله 13,4٪ والباقي الى الرسوم الداخلية على الاستهلاك والمقدرة بمبلغ 2,4 مليار، اي بتصاعد نسبته 5,2٪. وادرجت رسوم التسجيل والدمغة بما قدره 2,3 مليار،اي بنسق ارتفاع معدله 2,6٪. وعلى النقيض من ذلك، فان حقوق الجمرك المتوقعة بلغت 4,8 ملايير اي بتقلص نسبته 5٪ تقريبا.

هذا ووصلت باقي المداخيل العادية الاخرى في المجموع الى 2,6 مليار من الدراهم. وتتكون في الجزء الاكبر منها من مجلوب الاحتكارات والمساهمات المالية للدولة والتي ارتفعت بشكل ملحوظ بفضل مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط التي انتقلت من 0,4 الى 1,1 مليار درهم.

وبلغ حجم الموارد المرتقبة من الاقتراضات الداخلية والخارجية 11,4 مليار، اي بتوسع نسبته 41,5٪، بينما كان قد تقلص خلال السنتين المنصرمتين. وتمثل التسليفات الخارجية وحدها 10,4 ملايير منها 4,4 ملايير تتمثل في تاجيل الاداءات المستحقة الناجم عن اتفاقيات إعادة الجدولة.

تنفيذ قانون المالية

ان عزم السلطات على التحكم بشكل ادق في تطور المالية العمومية لم يسفر بصفة كلية عن النتائج التي كانت متوخاة على مستوى تنفيذ قانون المالية.

فعلى صعيد النفقات، اذا كانت تحملات ميزانية التسيير قد ظلت دون الحدود المقررة لها ضمن قانون المالية، بكثير، فان المساعدات الممنوحة للمواد الضرورية والتي كان من المرتقب ان تظل مستقرة قد زادت بنسبة الربع من سنة لاخرى لتصل الى مبلغ لم يسبق تسجيله من قبل. اما فيما يتعلق بميزانية التجهيز، فان الانجازات لم تتجاوز ما تم تحقيقه سنة 1984 اذ بلغت ما يفوق قليلا النصف فقط من المنح المخصصة لها في اطار الميزانية والتي لا تاخذ فضلا عن ذلك بعين الاعتبار مبالغ هامة من الاعتمادات المرحلة من جديد. وفي المجموع، فان النفقات التي بلورت مرة اخرى هذه السنة آثار اجراءات إعادة الجدولة وصلت الى 42,1 مليار درهم.

وبالمقابل، تجاوزت الموارد العادية بقليل المبالغ المقررة ضمن قانون المالية حيث وصلت الى ما يربو على 26,7 مليار، فاتسعت بنسبة 14٪ بالمقارنة مع سنة 1984.

وفي النهاية، اسفر تنفيذ قانون المالية عن عجز قدره 15,4 مليار و 7,4 ملايير اذ ما استثنيت اداءات الرسمال برسم الدين وكذا تسديدات الاداءات المتأخرة. ويمثل المبلغ الاخير نسبة 6,2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 6,8٪ سنة 1984. وعلى الرغم من كون انخفاض هذه النسبة التي كانت قد وصلت الى 14,5٪ سنة 1981 تعبر عن مجهود تقريب تحملات الميزانية من الموارد الجارية للدولة، فانه لم يسمح مع ذلك بالمراعاة التامة للهدف الذي حددته السلطات في هذا الشأن.

ذلك انه سعيا وراء الاصلاح المتوخى، فقد تم في بداية السنة تحديد معايير تشمل في آن واحد الميزانية العادية ونفقات الاستثمار وتسوية الاداءات المتأخرة وذلك قصد تحديد تمويل لا يخل بمسلسل الاصلاح ولا يسفر عن التجاءات الى المديونية الخارجية والى الانشاء النقدي في حدود تتجاوز المعايير المسموح بها.

وبالمقارنة مع اهداف البرنامج التصحيحي فقد تم ايضا تسجيل مفارقات ملموسة. فامام مداخيل لم تصل الى المستوى المرغوب، نظرا لنقص في المداخيل الجبائية ولتقلص مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط، فانه امكن حصر النفقات دون السقوف المحددة. ذلك ان ارتفاع المساعدات للاستهلاك تم اكثر من تعويضه بما امكن تحقيقه من توفير على مستوى أداءات فوائد الدين الخارجي خصوصا على إثر تراجع اسعار الفائدة الدولية وانخفاض قيمة الدولار.

غير ان الفائض الطفيف الذي سبق تسجيله سنة 1984 على مستوى الميزانية العادية، قد حل محله هذه السنة عجز قدره 147 مليون وإن كان يحق ادنى من عجز سنة 1983 وهي السنة التي شهدت تطبيق اجراءات تصحيحية. وعلى الرغم من كون هذا العجز العادي كان مرتقبا فانه تزامن ليس فقط مع نفقات استثمار اقوى مما كان مقررا، ولكن ايضا مع تسديدات لمبالغ هامة من الاداءات المتأخرة وقدرها 3,3 ملايير ليصل بذلك الحجم الكلي للاداءات والتي تحملتها الخزينة الى 37,4 مليار اي بزيادة نسبتها 21٪. ولا يشمل هذا المبلغ مع ذلك لا التسديدات برسم رأسمال الدين العمومي ولا الاستحقاقات البالغة اكثر من خمس مليارات والتي تمت إعادة جدولتها. ومن ثم، فان حاجيات التمويل الصافية انتقلت من 7,5 ملايير الى 10,7 ملايير درهم فسجلت بذلك ارتفاعا معدله 43,3٪ من سنة لاخرى، ومثلت ما يناهز 9٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 7,1٪ في السنة السابقة(1).

(1) يرجع الملحق الاحصائي رقم 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا وقد بدت تغطية العجز المذكور صعبة جدا نظرا لتعذر تجميع الاموال اللازمة ولقيود برنامج التصحيح التي تحدد سقوف مختلف التجاءات الخزينة. وامام عدم كفاية التسليفات الخارجية، تعين على الخزينة ان تلتجىء وفي حدود اوسع مما كان منتظرا ليس فقط الى التوفير الوطني ولكن ايضا وبصفة خاصة الى التمويل النقدي، الشيء الذي لم يفته ان يسفر عن تجاوز السقوف المحددة للقروض البنكية وكذا عن تغيير جدري لهيكل تكوين وسائل التمويل المستعملة.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مجموع عمليات الخزينة :

بملايين الدراهم	1984	1985
المداخيل العادية	23 469	26 746
النفقات العادية (1)	23 390	26 893
الرصيد العادي	+ 79	**147 -**
نفقات التجهيز	7 263	7 250
عجز الخزانة	7 184 -	**7 397 -**
أموال مخصصة	273 -	779 -
تسديدات الاداءات المتأخرة	-	2 508 -
عجز التمويل	7 457 -	10 684 -
التمويل الصافي	**7 457+**	**10 684+**
الهبات	139	2 508
اقتراضات خارجية	5 180	2 008
تسليفات صندوق النقد الدولي	1 374	1 070
قروض بنكية	814	3 456
منها ـ بنك المغرب	(65 -)	(1 033 -)
البنوك (2)	(879)	(4 489)
اقتراضات داخلية غير بنكية	50 -	1 642+

(1) اعتبارا فقط لفوائد الدين.

(2) لا يشمل هذا البند سوى مخطفة السندات العمومية وودائع البنوك لدى الخزينة باستثناء الودائع من أجل الاستيراد ومدرجة ضمن «الاقتراضات الغير البنكية». ولاجل ذلك، من الممكن ملاحظة بعض التباين فيما بين التسليفات البنكية للخزينة كما هي واردة في البند المذكور والتسليفات من نفس النوع الواردة ضمن الفصل المتعلق بالنقد.

المداخيل

وصلت الموارد العادية في المجموع الى 26.746 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة نسبتها 14٪ وهي زيادة اكبر مما تم تحقيقه سنة 1984. وقد شمل هذا التطور كل فئات المداخيل، وشهدت المداخيل ذات الصبغة غير الجبائية منها اكبر توسع ومعدله 46٪..

بلغت الاقتطاعات برسم الضرائب 23.379 مليون، فارتفعت بنسبة 10,4٪ وهي نسبة مشابهة لمعدل السنةالفارطة. غير ان الضغط الجبائي تراجع بعض الشيء حيث نزل توالي ا من 20,2٪ الى 20٪ ثم الى 19,6٪ في ظرف ثلاث سنوات. الا ان هذه الظاهرة تعزى بصفة اساسية الى مختلف الاجراءات القاضية بتخفيض حقوق الجمرك. ذلك ان تحليل هيكل تكوين الجباية يظهر تقلصا تدريجيا لحصة حقوق الجمرك التي نزلت من 27,2٪ سنة 1982 الى 20,5٪ هذه السنة. وعلى العكس من ذلك، فان الضرائب الغير المباشرة بما فيها رسوم التسجيل والدمغة اخذت اهمية اكبر حيث مثلت نسبة 53,8٪ من مجموع الضرائب عوضا عن 50,1٪ سنة 1982. كما ان الجباية المباشرة التي كانت تساهم بمعدل 22,7٪ قبل ثلاث سنوات، انتقلت حصتها الى 25,7٪.

فقد جلبت الضرائب المباشرة 6.003 مليون وحققت زيادة نسبتها 14,2٪. فالاقتطاعات من الرواتب والاجور بلغت 2.365 مليون ومثلت 39,4٪ من هذا الركن. كما ان التحصيلات برسم مساهمة التضامن الوطني انتقلت من 462 مليون الى 581 مليون. اما أداءات الضريبة على الارباح المهنية، فوصلت الى 2.211 مليون وارتفعت بمعدل 3٪ فقط بدلا من 20,2٪ في السنة البالغة، وظلت الاداءات برسم المساهمة التكميلية قارة في حوالي 136 مليون.

إن تأثير انخفاض حقوق الجمرك والضريبة الخاصة على الاستيراد والذي كان يخفف من حدته جزئيا فيما قبل نمو التجارة الخارجية اصبح ملموسا سنة 1985 نظرا لتباطؤ حجم الواردات. فقد بلغت المداخيل 4.799 مليون منها 2.245 مليون برسم حقوق الجمرك و 2.221 مليون برسم الضريبة الخاصة، ولم تزد سوى بمعدل 1,8٪ من سنة لاخرى، في نظير 5,9٪ في السنة السابقة ومثلت بذلك 12,5٪ من قيمة الواردات مقابل 19٪ سنة 1982.

اما الضرائب الغير المباشرة، فوصلت في المجموع الى 10.322 مليون، فارتفعت بنسبة 13,9٪. فالرسوم الداخلية المفروضة اساسا على استهلاك التبوغ والمواد النفطية جلبت مدخولا قدره 2.530 مليون. اما الضرائب على رقم المعاملات، فقد شملت 7.792 مليون، اي بتصاعد نسبته 18,8٪ عوضا عن 9,2٪ في السنة السالفة.

واتسعت رسوم التسجيل والدمغة بمعدل 5,4٪ إذ بلغت 2.255 مليون درهم.

واخيرا، وصلت الموارد العادية غير الجبائية الى 3.367 مليون بدلا من 2.296 مليون في السنة الفارطة، وظلت تتكون اساسا من مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط والتي وإن ارتفعت من 1.100 الى 1.738 مليون، لم تبلغ الهدف المحدد لها اي 2.100 مليون. وحصلت الخزينة برسم احتكارات واستغلالات الدولة الاخرى على 760 مليون بالاضافة الى 83 مليون برسم مداخيل الاملاك العمومية و 786 مليون كمداخيل مختلفة. وفي المجموع زادت هذه المجلوبات بمعدل 36,2٪ بالمقارنة مع السنة الماضية.

النفقات

على الرغم من اعادة جدولة ما قدره 5,4 ملايير درهم، ارتفعت النفقات الكلية للخزينة الى 37.430 مليون في نظير 30.926 مليون في السنة السابقة، فزادت بذلك بنسبة 21٪ مما يعزى في آن واحد الى اتساع النفقات العادية والى تسديد الاداءات المتأخرة الذي تقرر في اطار إصلاح المالية العمومية.

غير انه امكن توفير بعض المبالغ فيما يخص نفقات التسيير وخدمة الدين. وعلى النقيض من ذلك، تم تسجيل بعض التجاوزات على مستوى مساعدات الاسعار وعلى صعيد الاستثمارات وكذا فيما يتعلق بالاداءات المتاخرة.

فقد انتقلت النفقات العادية من سنة لاخرى من 23.390 مليون الى 26.893 مليون مسجلة بذلك سبقا اسرع من زيادة المداخيل العادية وتبلغ نسبته 15٪ تقريبا عوضا عن 8,5٪ في السنة السابقة و 5,2٪ سنة 1983. ويعزى هذا التصاعد في حدود النصف الى خدمة الدين.

ذلك ان تحملات التسيير بلغت 18.008 مليون، اي بارتفاع نسبته 7,2٪، مما يرجع السبب فيه من جهة الى زيادة عدد الموظفين ورفع المرتبات بالوظيفة العمومية، ومن جهة الى تصاعد اخرى النفقات برسم المعدات والتي كانت قد شهدت تقلصا ملموسا في السنة الفارطة.

وصلت المساعدات الممنوحة لاسعاراستهلاك المواد الاساسية الى 2.693 مليون، فتفاقمت بما قدره 538 مليون او بنسبة 25٪ بعدما سبق لها ان ارتفعت بمعدل 32٪ في السنة السالفة، متجاوزة بذلك الاعتمادات المفتوحة في إطار قانون المالية وكذا السقف المحدد من طرف البرنامج التصحيحي. وقد ظلت التحويلات الى صندوق الموازنة مشابهة لمستواها في السنة الماضية اي 1.286 مليون وذلك على الرغم من تدني الاسعار الدولية للعديد من المواد والزيادة في اثمان التقسيط لبعض المواد ابتداء من شتنبر 1985. وهكذا، فإذا كانت المنتوجات النفطية والسكر والاسمدة بدرجة اقل قد خلفت في المجمل عجزا قدره 554 مليون، اي اقل مما تم تسجيله سنة 1984، فان الزيوت الغذائية استفادت من دعم قدره 813 مليون بدلا من 600 مليون في السنة الماضية. وعلى العكس من ذلك، فقد تم تسجيل فائض طفيف فيما يتعلق باستهلاك الزبدة والحليب. اما المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، فقد حصل من جهته على منحة قدرها 1.407 مليون عوضا عن 910 ملايين فيما قبل وذلك من اجل دعم اسعار الفرينة الذي زاد باكثر من النصف على الرغم من تقلص الواردات.

واستلزمت خدمة الدين أداء 1.192 مليون، اي بارتفاع قدره 1.750 مليون او ما معدله 39,4٪. فقد بلغت التسديدات برسم فوائد الدين الخارجي 4.305 مليون وسجلت بذلك توسعا نسبته 38,4٪ من سنة لاخرى. وفيما يرجع للدين الداخلي، انتقلت الاداءات في ظرف سنة من 1.332 مليون الى 1.887 مليون، فشهدت تصاعدا بمعدل 41,7٪ يعزى الى اتساع التجاءات الخزينة الى السوق النقدية. وفي المجموع، فان خدمة الدين ما فتئت تستوعب حصة متزايدة من المداخيل الجارية للدولة بلغت نسبتها هذه السنة 23,2٪ بدلا من 18,9٪ سنة 1984 و 16,8٪ سنة 1983 و 15,3٪ سنة 1982.

وفي النهاية تجاوزت النفقات العادية المداخيل الجارية مما اسفر عن رصيد سلبي قدره 147 مليون عوضا عن فائض مبلغه 79 مليون في نهاية سنة 1984. وهذه النتيجة وان كانت متشية مع ما كان مرتقبا فانها زادت من حاجيات تمويل الخزينة وقلصت بالتالي من طاقة هذه الاخيرة على مواجهة الاستثمارات. ذلك ان انجاز المشاريع المقررة حدد في 6.700 مليون الى جانب تسديد ما قدره 3 ملايير برسم الاداءات المتأخرة. بيد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ان التنفيذات بدت اعلى من ذلك بكثير حيث وصلت الى 7.250 مليون اضافة الى 3.287 مليون كتسديد لمل تاخر من أداءات، اي بزيادة اجمالية نسبتها 40٪ تقريبا من سنة لاخرى.

تمويل عجز الخزينة

إن متطلبات الميزانية وما صاحبها من ضرورة تصفية متأخرات الدولة، قد ادت في النهاية الى تجاوز الحدود المقررة لعجز الصندوق الذي انتقل من 7.457 مليون الى 10.684 مليون. ومن جهة اخرى فان ما ميز الوضعية الاقتصادية العالمية من انخفاض في حركة رؤوس الاموال لم يسمح بالوصول الى الاهداف المرتقبة في مجال استعمال الموارد الخارجية للتمويل.

وقد تمت تغطية العجز فقط في حدود ما يتجاوز النصف قليلا بواسطة التدفقات الصافية لرؤوس الاموال الخارجية والتي وصلت في المجموع بما في ذلك تسليفات صندوق النقد الدولي الى 5.586 مليون درهم في نظير 6.693 مليون، بينما كانت قد شكلت في السنة السالفة ما يناهز تسعة اعشار الموارد المالية وكان من المفروض ان تقدم سنة 1985 ثلاثة ارباع الموارد المذكورة.

وعلى النقيض من ذلك، بلغت الوسائل الداخلية 5.098 مليون، اي ما يمثل ضعف المبلغ المرتقب مما يرجع الفضل فيه اولا الى الاتجاهات للتوفير بواسطة اصدار اقتراضين لمدة 3 سنوات ولكن ايضا الى اللجوء لاموال الجهاز البنكي.

التسليفات الخارجية

شهدت رؤوس الاموال الخارجية الصافية من الاندثارات انخفاضا هذه السنة حيث نزلت من 5.319 مليون الى 4.516 مليون، بينما كانت الخزينة ترتقب الحصول على 6.454 مليون.

فبغض النظر عن الهبات التي ارتفعت من 139 مليون، فان التسليفات الخارجية الجديدة نزلت الى 5071 مليون، في حين انه كان من المنتظر الحصول على 6.879 مليون. وبعد طرح الاندثارات التي سددتها الخزينة وقدرها 3.063 مليون عوضا عن 1.183 مليون في السنة السابقة، خلفت التسليفات المذكورة مجلوبا صافيا قدره 2.008 مليون في نظير 5.180 مليون فيا قبل. ومن جهة اخرى، فان اتفاقيات اعادة الجدولة التي ابرمت مع البلدان والمؤسسات الدولية وكذا مع البنوك الحرة العالمية مكنت من تاجيل تسديد ما يناهز 5 مليارات من الدراهم.

تسليفات صندوق النقد الدولي

استمر صندوق النقد الدولي في منح تسليفاته للخزينة التي حصلت على 1.070 مليون درهم بدلا من 1.374 مليون خلال السنة المنصرمة. ذلك انه تم في أوائل السنة سحب 90 مليون من حقوق السحب الخاصة برسم الحصتين الخامسة والسادسة من القرض الذي فتحه الصندوق في شهر شتنبر 1983 وقيمته 300 مليون من حقوق السحب الخاصة. وعند نهاية الربع الثالث من السنة، مكنت المراعات النسبية لاهداف البرنامج من تسهيل الحصول على خطوط اعتمادات جديدة للفترة الممتدة الى غاية فبراير 1987 وذلك في شكل تمويل تعويضي قيمته 115 مليون من حقوق السحب الخاصة، تمت تعبئته كليا منذ منتصف شهر شتنبر 1985 وكذا في شكل قرض جديد قدره 200 مليون من حقوق السحب الخاصة تم سحب 10 ملايين منها عند نهاية نفس الشهر. اما فيا يتعلق بعمليات اعادة الشراء التي قامت بها الخزينة سنة 1985، فقد اسفرت عن مدفوعات خفضت باكثر من النصف من رؤوس الاموال المحصل عليها.

الاقتراضات الداخلية

تتكون الموارد الدخلية اساسا من تسليفات الجهاز البنكي وبدرجة اقل من الودائع الموكولة للمحاسبين العموميين ومن الاذينات والسندات الالزامية للدولة المكتتبة من طرف الاشخاص والشركات والمستثمرين الاساسيين. وقد وصلت هذه السنة الى 5.098 مليون ومكنت من تغطية نسبة 47,7٪ من حاجيات الخزينة في نظير 764 مليون او 10,3٪ في السنة الفارطة.

فالتسليفات البنكية الجديدة التي بلغت 814 مليون في السنة الماضية ارتفعت الى 3.456 مليون متجاوزة بذلك والى حد كبير اهداف البرنامج المحدد. ويعود السبب في ذلك بصفة رئيسية الى تقلص دخول التسليفات الخارجية. والواقع ان تسهيلات البنوك الاضافية كانت المصدر في هذا التطور حيث انتقلت من 879 مليون الى 4.489 مليون. كما زادت محفظة السندات العمومية ببلغ 4.450 مليون، وذلك اساسا بسبب التدخلات بالسوق النقدية التي التجأت لها الخزينة بشكل واسع، في حين ان الاذينات بالحساب الجاري لم تجلب سوى 881 مليون.

ان السياسة المتبعة منذ عدة سنوات خلت من طرف معهد الاصدار في مجال منح الموارد للخزينة قد اسفرت عن تقليص جديد لمديونية الخزينة تجاه البنك المركزي الذي نزلت تسهيلاته مرة اخرى هذه السنة بمقدار 1.033 مليون. ذلك انه لم يتم سنة 1985 تجديد اي تسبيق اتفاقي للدولة. فالتسبيق القانوني الممنوح بصفة مجانية هو وحده الذي زاد ببلغ 89 مليون واستعمل برمته اي بمقدار 2.386 مليون وعلى مدار المدة المسموح بها اي 300 يوم. اما فيا يتعلق بالتسهيلات الخاضعة لاداء الفائدة، فقد سجلت انخفاضا قدره 776 مليون.

وفيا يخص الموارد الاخرى والمكونة من ديون الشركات والخواص والتي كانت قد تقلصت بعض الشيء سنة 1984، فقد شهدت هذه السنة نموا ملحوظا قدره 1.642 مليون مكنت من تغطية ما نسبته 15,4٪ من عجز الصندوق. وقد قامت الخزينة بتعبئة قدر هام من التوفير خصوصا بواسطة اصدار اقتراضين لمدة ثلاث سنوات بسعر فائدة يصل الى 14٪، مما جلب لها 2,3 مليار تقريبا اضيفت الى رؤوس الاموال المتلقاة عادة بالسوق المالية الداخلية. وعلى النقيض من ذلك، فان الودائع الموكولة للمحاسبين العموميين تقلصت بشكل قوي. غير انه اذا ما اعتبرت الودائع ذات الصبغة النقدية وحدها، فانها زادت ببلغ 177 مليون درهم.

وفي النهاية، فانه نظرا لضعف دخول رؤوس الاموال الخارجية بالمقارنة مع ما كان مرتقبا، فان الاهداف المقررة للقروض البنكية لم تتحقق، وبالتالي، فقد التجأت الخزينة الى الوسائل النقدية التي وصلت الى 3.633 مليون، ومولت ما نسبته 34٪ من عجز الصندوق عوضا عن 3٪ فقط سنة 1984.

هذا وتؤكد النتائج المحصل عليها عند نهاية سنة 1985 على ضرورة متابعة الالتزام بالحيطة والحذر مع تركيز الاصلاح على تقليص النفقات عوض الرفع من الجباية. ذلك ان زيادة هذه الاخيرة لا زالت تبدو غير ثابتة ومن الممكن ان تضغط على القطاعات المنتجة. بيد انه يبقى من المفروض على الجميع، كل حسب طاقته، المساهمة في دعم موارد الدولة. وفضلا عن ذلك، فان الحرص على الحد من حاجيات الخزينة لا ينبغي ان يسفر فقط عن تخفيض النفقات العمومية للتجهيز بل يجب ايضا وبالخصوص ان يتجلى في مجهود القطاع الخصوصي من اجل الاضطلاع بالمسؤولية وذلك بتقوية استثماراته التي تستفيد من عدة مزايا.

حركة تطور النقد

على غرار السنوات السابقة، فقد تم انتهاج السياسة النقدية تحت شعار دعم التوفير وتنمية السوق النقدية. كما ان التخمينات جرت هذه السنة ايضا على اساس حاجيات الاقتصاد وكذا حاجيات كل من الخزينة والقطاع الخاص، وذلك اعتبارا للتطور المرتقب لميزان الاداءات وللنمو الحقيقي للاقتصاد ولارتفاع الاسعار. وهكذا، فقد تم تحديد التوسع النقدي الكلي فيا يناهز نسبة 12٪ اي بنسق اسرع بالمقارنة مع سنة 1984. ومن جهة اخرى، ووعيا من السلطات النقدية بضرورة عدم الابتعاد عن الحذر والحزم اللذين اتبعا خلال السنوات الاخيرة، فقد عملت على تقليل الطلب الداخلي، وتشجيع الانتاج بغية تخفيف حدة الضغوطات على الاسعار وتخفيض وطأة الضغط الخارجي خصوصا بواسطة تدعيم الصادرات. ولهذا الغرض، فقد قامت باخذ من طلبات الخزينة على الاموال وتحديد مقادير اللجوء الى القرض بالحفاظ على تأطير هذا الاخير واتخاذ اجراءات انتقائية بالاخص في ميدان معدلات الفائدة وبتشجيع الودائع بشتى الوسائل.

ومن ثم، فقد بلغت نسبة التوسع النقدي 17,7٪ من نهاية سنة لاخرى و 14,3٪ بالمتوسط السنوي. وبذلك، فان هذه الزيادة تبدو اعلى من النسبة المتوقعة في بداية السنة وكذا بالمقارنة مع المعدل المسجل خلال السنة السابقة وهو 9٪ ومع نمو الناتج الداخلي المحسوب بالاسعار الجارية(1).

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 41 الى 50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويرجع مصدر الارتفاع المذكور الى تجاوز الزيادات التي عرفتها القروض المقدمة للاقتصاد والديون على الخزينة لما كان مرتقبا لها وبشكل ملموس. ويجد تفسيره في النفقات العمومية التي زادت باسرع مما كان متوقعا على إثر تسديد الدولة للديون المتأخرة. غير ان تأثير الارتفاع المذكور كان محدودا على التوازن الخارجي واكثر من ذلك على مستوى الاسعار وذلك نظرا لكون جزء من السيولات المحدثة خلال السنة اتجه نحو اقتراضات الخزينة التي سمحت شروطها الملائمة بجلب مبالغ هامة. كما ان جزءا آخر من الاداءات النقدية اتجه، نظرا لكون الظرفية ظلت تتسم بضعف الاستثمار نحو تدعيم التوفير بفضل معدلات المكافأة التي اصبحت مغرية بما فيه الكفاية. وقد تم مرة اخرى توجيه التوفير المذكور الى الخزينة بواسطة السوق النقدية التي نمت بشكل قوي. وعليه فان جزءا فقط من الانشاء النقدي هو الذي استعمل لتمويل زيادة نفقات الموسسات والاسر.

وفي المجموع، فان معدل سيولة الاقتصاد والمعبر عنه بواسطة حاصل كل من الاصول النقدية والسائلة والناتج الداخلي الاجمالي او النفقة الوطنية قد ازداد بشكل قوي سنة 1985. غير انه اذا ما قتصر على المتيسرات النقدية، فان المعدل المذكور قد تراجع بعض الشيء.

المجموعة النقدية

بلغت المجموعة النقدية 59.416 مليون درهم سنة 1985 فسجلت بذلك حركة تصاعدية بشكل شبه مستمر وقوية خصوصا خلال السنة اشهر الاولى وعند نهاية السنة. ذلك ان الزيادة المزدوجة الى غاية شهر مارس لكل من الديون على الخزينة ودخول العملات الاجنبية وعودة القروض المقدمة للاقتصاد الى الارتفاع ابتداء من شهر مايو. كل ذلك جعل معدل توسع الوسائل النقدية يصل الى 10,6٪ خلال النصف الاول من السنة. وعلى الرغم من التباطؤ الذي لوحظ فيما بعد والمرتبط بالحد من التزامات الخزينة، فان التوسع النقدي اصبح منذ شهر نونبر يتجاوز بنقطتين النسبة السنوية المحددة. وعند نهاية السنة، ونظرا للنمو المتزامن للمقابلات الثلاث، فان النوالنقدي قد تضاعف علاوة على ذلك بشكل مفاجيء ليصل في النهاية الى 17,7٪ في طرف سنة.

خلافا لما كان عليه الشان في السنة السابقة، فان نسب زيادة مكونات المجموعة النقدية قد ارتفعت بشكل متفاوت الاهمية اذ انتقلت في ظرف سنة من 8,3٪ الى 9,6٪ فيما يخص العملة الائتمانية ومن 8,5٪ الى 18,5٪ فيما يرجع للعملة الكتابية ومن 11٪ الى 26,5٪ بالنسبة لشبه العملة.

ملايين الدرهم	1983	1984		1985	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات	المبالغ	التغيرات
أ. المتيسرات النقدية	36 142	39 188	8,4+	45 131	15,2+
العملة الائتمانية	13 636	14 771	8,3+	16.194	9,6+
العملة الكتابية	22 506	24 417	8,5+	28 937	18,5+
ب. شبه العملة	10 178	11 296	11,0+	14 285	26,5+
ودائع لاجل	9 602	11 281	17,5+	14 283	26,6+
ودائع من أجل الاستيراد	576	15	97,4-	2	86,7-
المجموعة النقدية الكلية	46 320	50 484	9,0+	59 416	17,7+

العملة الائتمانية

تتكون العملة الائتمانية من الاوراق والقطع النقدية المتداولة. وقد وصل مجموعها عند نهاية دجنبر الى 16.194 مليون درهم. وبلغت زيادتها بالمقارنة مع بداية السنة 1.423 مليون او ما نسبته 9,6٪ عوضا عن 1.135 مليون او 8,3٪ في السنة الفارطة.

وقد تميز تطورها كالمعتاد بشبه ركود خلال الاشهر الاولى، اعقبته زيادة ملحوظة خلال الفترة ما بين يونيو وغشت مما يرجع السبب فيه في آن واحد الى تسويق محاصيل الحبوب وفترات العطل الصيفية وحلول شهر رمضان وعيد الاضحى وما يرتبط بها من نفقات. واخيرا، فقد طرأ تقلص خلال الثلث الاخير من السنة، غير انه توقف على إثر الزيادة المعتادة لشهر دجنبر.

ومن جهة اخرى، فان الفارق الملاحظ عادة فيما بين الطلب على الاوراق النقدية وباقي وسائل الاداء الاخرى لصالح هذه الاخيرة، قد ازداد بصفة استثنائية خلال سنة 1985 لدرجة ان حصة العملة الائتمانية تقلصت بنقطتين لتنزل الى نسبة 27,3٪ من المجموعة النقدية. ويعبر هذا الاتجاه علاوة على الطابع البنكي المتزايد للاقتصاد عن تحول جزئي هذه السنة للمحصولات نحو الاكتتابات في اقتراضات الدولة لمدة ثلاث سنوات.

وفي الاخير، فان تكوين الاوراق النقدية اتسم بزيادة حقيقية لحصة الاوراق من فئة 100 درهم والتي انتقلت من 86,1٪ الى 86,8٪ بينما نزلت حصة الاوراق من فئة 50 درهم من 9,3٪ الى 8,9٪.

العملة الكتابية

تقوم البنوك بتدبير ما يفوق 90٪ من الودائع تحت الطلب. وقد بلغت هذه الاخيرة عند نهاية دجنبر 28.937 مليون درهم، فارتفعت بما قدره 4.520 مليون او بمعدل 18,5٪ بدلا من 1.911 مليون او 8,5٪ عند مختتم السنة الفارطة. وقد بلغت حصتها ضمن المجموعة النقدية 48,7٪، فظلت بذلك قارة بالمقارنة مع سنة 1984.

هذا وتحت التأثير المزدوج لدخول العملات الاجنبية وتضخم التزامات الخزينة اولا ثم عودة القروض المقدمة للاقتصاد الى الارتفاع ثانيا، فقد اتسعت العملة الكتابية منذ بداية السنة وبدون انقطاع الى غاية شهر يوليوز. وشهدت خلال الشهور الموالية انخفاضا موازيا لتقلص القروض الداخلية. وبعد ان عادت هذه الاخيرة الى الارتفاع في شهر دجنبر، عرفت الحسابات تحت الطلب من جديد توسعا قويا.

الودائع تحت الطلب
لدى الجهاز البنكي

وصلت الودائع البنكية تحت الطلب الى 26.667 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها 4.335 مليون او ما نسبته 19,4٪، اي ضعف التوسع المسجل عند نهاية السنة المنصرمة. فقد بلغت الحسابات الدائنة لدى بنك المغرب 449 مليون فانخفضت بمقدار 109 مليون او بمعدل 19,5٪.

اما الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، فقد وصلت الى 26.218 مليون، فارتفعت بما قدره 4.444 مليون او بنسبة 20,4٪ في نظير 1.765 مليون او 8,8٪ في السنة السالفة.

اما الحسابات الجارية، فقد بلغت 8.108 ملايين من الدراهم، اي ما يمثل 31٪ تقريبا من مجموع الودائع البنكية، فحققت بذلك نموا قدره 1.234 مليون او ما نسبته 18٪، وهي زيادة تفوق بكثير ما تم تسجيله سنة 1984 اي 199 مليون او 3٪. وقد وصلت حسابات الشيكات من جهتها الى 13.270 مليون مثلت ما يناهز 51٪ من الودائع البنكية. وبلغت زيادتها في ظرف سنة 2.473 مليون او ما معدله 22,9٪. وتعزى هذه الزيادة في الجزء الاكبر منها الى الارتفاع المستمر لاموال العمال المغاربة المقيمين بالخارج والتي انتقل حجمها في بحر سنة من 5.580 مليون الى 7.165 مليون درهم، اي ما يمثل 54٪ من مجموع حسابات الشيكات عند نهاية دجنبر 1985.

وبلغت قيمة الحسابات على الدفاتر 2.309 ملايين، فاتسعت بمقدار 321 مليون او بنسبة 16,2٪ عوضا عن 381 مليون او 23,7٪ في السنة الماضية. هذا وعلى الرغم من ارتفاع معدل مكافأة هذه الحسابات في شهر ابريل من 7٪ الى 8٪، فان حصتها ضمن مجموع الودائع البنكية قد انخفضت بعض الشيء اذ انزلقت من 9٪ الى 8,8٪ من نهاية سنة لاخرى.

ووصل الحجم الكلي لباقي الارصدة الدائنة الى 2.531 مليون، اي بزيادة قدرها 416 مليون او 19,7٪.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

إن الحسابات المفتوحة من طرف الشركات والخواص لدى كل من المحاسبين العموميين للخزينة ومركز الشيكات البريدية بعدما شهدت تقلبات واسعة على مدار السنة بلغت في النهاية 2.270 مليون، اي بارتفاع خفيف مقداره 185 مليون او ما نسبته 8,9٪ وذلك في نظير انخفاض قدره 56 مليون او 2,6٪ في السنة السابقة.

شبه العملة

انتقلت شبه العملة الى 14.285 مليون محققة بذلك نموا ملحوظا ينغ 2.989 مليون او ما معدله 26,5٪ بدلا من 1.118 مليون او 11٪ سنة 1984. فقد نزلت الودائع من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اجل الاستيراد من 15 مليون الى مليونين من الدراهم. وبذلك يكون التطور الملاحظ يبلور تطور الحسابات والسندات لاجل استحقاق ثابت والتي بلغت 14.283 مليون وارتفعت بما قدره 3.002 مليون او بمعدل 26,6٪ عوضا عن 1.679 مليون او 17,5٪ في السنة الفارطة.

والسبب في هذا الارتفاع الذي طرأ على الرغم من الاقتراضين اللذين اصدرتهما الدولة في مارس واكتوبر يعود في آن واحد الى رفع معدلات الفائدة الممنوحة للحسابات والسندات لاجل استحقاق ثابت بنقطتين والى استثناء هذه الحسابات والسندات من قاعدة المحفظة الدنيا للسندات العمومية وقاعدة الاحتياطي النقدي. ومن ثم، فان حصة شبه العملة اتسعت من جديد حيث انتقلت في ظرف سنة من 22,4٪ الى 24٪ من المجموعة النقدية.

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولات الاقتصاد من المجموعة النقدية ومن الوصول السائلة (ودائع بصندوق التوفير الوطني والخزينة لاجل قصير المكتتبة من طرف الشركات والخواص). وقد وصلت في المجموع الى 59.083 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها 9.172 مليون او ما نسبته 18,4٪ وهو ارتفاع اعلى مما سجل سنة 1984 اي 5.296 مليون او 11,9٪. وبالمقابل، فان الزيادات التي شهدها كل من الناتج الداخلي الاجمالي والنفقة الوطنية كانت ادنى من ذلك بكثير اذ بلغت على التوالي 14,2٪ و 11,7٪.

بملايين الدراهم	1983 المبالغ	1984 المبالغ	1984 التغييرات ٪	1985 المبالغ	1985 التغييرات ٪
1. **المجموعة النقدية**	**43 218**	**48 278**	**+11,7**	**55 160**	**+14,3**
– التيسيرات النقدية	34 177	37 693	+10,3	42 276	+12,2
– شبه العملة	9 041	10 585	+17,1	12 884	+21,7
2. **الاصول السائلة**	**1 397**	**1 633**	**+16,9**	**3 923**	**+140,2**
مجموع السيولات (1+2)	**44 615**	**49 911**	**+11,9**	**59 083**	**+18,4**
الناتج الداخلي الاجمالي	94 635	104 807	+10,7	119,658	+14,2
النفقة الوطنية الاجمالية	102 586	115 992	+13,1	129 612	+11,7
معدل سيولة الاقتصاد					
– السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي	47,1	47,6		49,4	
– التيسيرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	36,1	36,0		35,3	
– شبه العملة + الاصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	11,0	11,6		14,1	
– السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية	43,5	43,0		45,6	

وهكذا، كما يتجلى من الجدول اعلاه، فان سيولة الاقتصاد اتسعت بشكل ملموس. ذلك ان المعامل الذي يقدر الحاصل ما بين مجموع السيولات والناتج الداخلي الاجمالي ارتفع من 47,6٪ الى 49,4٪ بينما كان قد ظل قارا في السنة السالفة. غير ان هذا التطور يشمل حركتين مختلفتين الاتجاه. الاولى نحو الانخفاض وتتعلق بالمعدل الناتج عن تقريب الموجودات النقدية من الناتج الداخلي الاجمالي، والثانية نحو الارتفاع وتهم الحاصل فيما بين كل من شبه العملة والاصول السائلة والناتج الداخلي الاجمالي، وهو الحاصل الذي انتقل من سنة لاخرى من 11,7٪ الى 14٪.

وبالتالي، فان الانشاء النقدي كان قويا سنة 1985، على الرغم من المجهودات المبذولة قصد الحد من اتساعه. غير أن المستفيدين من السيولات الاضافية، نظرا لما تميزت به الوضعية الاقتصادية من ترقب، اختاروا توظيف اموالهم في التوفير. وقد شجعهم على ذلك مستوى معدلات المكافأة الذي اصبح مغريا وكذا امكانية الاكتتاب في اقتراضات عمومية لاجل قصير نسبيا وبشروط جد مناسبة. ومن ثم، فان التوفير الوطني تدعم بشكل ملموس بينما تباطأ نسق نمو النفقات، الشيء الذي اسفر عن تقليص حدة الضغوطات على الاسعار وعلى الحساب الخارجي.

مقابلات المجموعة النقدية

لقد تمثل مصدر الانشاء النقدي سنة 1985 في النمو المتزامن لكل من الموجودات من العملات الاجنبية والقروض المقدمة للاقتصاد والديون على الخزينة والتي كان معدل زيادتها اقل اهمية بكثير سنة 1984. وعند نهاية السنة، كان اصدار وسائل الاداء الجديدة يعزى بنسبة 13٪ لموجودات الصرف و 41٪ للديون على الخزينة و 44٪ للقروض للاقتصاد.

وعلاوة على ذلك، وخلافا لما سجل في السنة المنصرمة، فان تطور المقابلات لم يكن متمشيا مع الاهداف المحددة في هذا الشأن. ذلك انه اذا ما استثنينا الموجودات الخارجية التي تمت اعادة تكوينها بشكل قوي، فان القروض الممنوحة للاقتصاد وبالاخص الديون على الخزينة قد تجاوزت بكثير الحدود القصوى المحددة لها اذ بلغت زيادتها على التوالي 16,5٪ و 14,4٪.

وقد شهد تكوين مقابلات المجموعة النقدية بعض التغيير من نهاية سنة لاخرى مع ارتفاع خفيف في حصة الموجودات الخارجية الصافية التي انتقلت من 4,7٪ الى 6٪ وتقلص ضعيف من 49,4٪ الى 48,3٪ في حصة الديون على الخزينة وركود في حصة القروض للاقتصاد التي بقيت مستقرة في 45,7٪.

بملايين الدراهم	1983 المبالغ	1984 المبالغ	1984 التغييرات ٪	1985 المبالغ	1985 التغييرات ٪
الموجودات الخارجية الصافية	**1 798**	**2 410**	**+34,0**	**3 601**	**+49,4**
الديون على الخزينة	**25 086**	**25 318**	**+0,9**	**28 951**	**+14,4**
منها :					
– ديون بنك المغرب	10 802	10 737	–0,6	9 704	–9,6
– محفظة السندات العمومية	11 466	12 405	+8,2	16 855	+35,9
القروض المقدمة للاقتصاد	**20 281**	**23 520**	**+16,0**	**27 393**	**+16,5**
مجموع المقابلات	47 165	51 249		59 945	
عناصر مختلفة	–845	–764		–529	

الموجودات الخارجية

وصلت المجموعة الخارجية الصافية عند نهاية دجنبر الى 3.601 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا ملحوظا قدره 1.191 مليون او ما نسبته 49,4٪. وقد جاء هذا التوسع لتدعيم الزيادة الملاحظة في السنة الفارطة وقدرها 612 مليون او ما معدله 34٪.

وقد تميز تطورها بحسب التسلسل الزمني بحركة تصاعدية تراجعت في ابريل واكتوبر. غير انه نظرا لارتفاع عجز العمليات الجارية مع الخارج، فان اعادة تكوين الموجودات من العملات الاجنبية لم يتأت الا بفضل اعادة جدولة تحملات الدين وتعبئة الخزينة العمومية لموارد خارجية جديدة وهامة.

وهكذا، انتقلت الاحتياطيات الصافية من الصرف ببنك المغرب من 299 مليون الى 973 مليون وذلك على اثر ارتفاع الموجودات الاجمالية من 1.000 مليون الى 1.636 مليون ونزول الالتزامات من 701 مليون الى 663 مليون، مما نتج بدوره عن تسديد معهد الاصدار لديونه تجاه صندوق النقد الدولي. اما موجودات بنوك الودائع والمكونة بصفة اساسية من محفظتها من الديون المترتبة على الخارج، فقد بلغت 2.628 مليون فزادت بمدار 517 مليون او بمعدل 24,5٪.

الديون على الخزينة

وصل مجموع الديون على الخزينة عند نهاية دجنبر 1985 الى 28.951 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 3.633 مليون او ما نسبته 14,4٪، بينما كانت هذه الزيادة محدودة في 232 مليون او 0,9٪ في السنة السالفة.

وهذا التوسع في التزامات الخزينة الذي تجاوز الى حد كبير السقف المحدد له في الشهور الاخيرة من السنة يعزى الى ارتفاع حاجيات تمويل الدولة وبالاخص الى تقلص دخول التسليفات الخارجية.

واضافة الى ذلك، فان تطور الديون على الخزينة بحسب التسلسل الزمني لم يكن على نفس الوتيرة حيث تم تسجيل ما يناهز اربعة اخماس الزيادة خلال الثلث الاول من السنة، والباقي خلال الشهرين الاخيرين منه. وعلى النقيض من ذلك فان المبالغ المسجلة من مايو الى اكتوبر، مع تغييرها من شهر لاخر، فقد ظلت في المستوى المسجل عند نهاية ابريل وذلك تمشيا مع المعايير المحددة من طرف البرنامج التصحيحي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا وأن تسليفات معهد الاصدار والتي سبق لها أن انخفضت بمبلغ 65 مليون سنة 1984، تراجعت من جديد بمقدار 1.033 مليون او بنسبة 9.6٪ حيث وصلت الى 9.704 مليون. ذلك ان الخزينة العمومية قد حدت من التجاءاتها الى التسبيقات على السندات الالزامية للمؤسسات المالية والتي أصبحت تتم بسعر التدخل في السوق النقدية وليس بسعر اصدارها.

وعلى العكس من ذلك، فقد زادت الخزينة من التجاءاتها الى اموال بنوك الودائع والتي بلغت محفظتها من السندات العمومية 16.780 مليون درهم عند نهاية دجنبر، اي بتوسع قدره 4.375 مليون او ما معدله 35,3٪ بدلا من 939 مليون او 8,2٪ فقط في مختتم السنة الفارطة. وقد نتج هذا التطور اساسا على شراء السندات العمومية بالسوق النقدية بمبلغ 7.917 مليون اي بريادة قدرها 3.495 مليون او ما نسبته 79٪، في حين ان الاكتتابات التي تمت في اطار المحفظة الدنيا والبالغ معدلها منذ شهر ابريل 45٪ من الودائع تحت الطلب وصلت الى 8.863 مليون، اي بارتفاع محدود قدره 880 مليون او 11٪. اما ودائع البنوك لدى المحاسبين العموميين، فلم تزد من جهتها سوى بمقدار 31 مليون.

كما ان موجودات الشركات والخواص لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية اتسعت بشكل خفيف اي بمبلغ 185 مليون او بمعدل 8,9٪.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصلت القروض الممنوحة للاقتصاد والممولة بواسطة الموارد النقدية الى 27.393 مليون درهم محققة بذلك سبقا قدره 3.873 مليون او ما نسبته 16.5٪ عوضا عن 3.239 مليون او 16٪ في السنة السابقة.

وقد شهد الطلب على القروض تراجعا خلال الاربعة اشهر الاولى من السنة مما يعزى جزئيا الى أداءات الخزينة العمومية، ثم عرف ارتفاعا قويا من مارس الى يوليوز بموازاة انتعاش الحركة الاقتصادية وكذا خلال الشهرين الاخيرين من السنة.

وبلغت القروض الممولة من طرف بنوك الودائع 21.620 مليون، فنمت بما قدره 1.940 مليون او بمعدل 9,9٪ في نظير 2.406 مليون او 13,9٪ في السنة الماضية. اما تسهيلات بنك المغرب، فقد زادت باكثر من النصف حيث وصلت الى 5.773 مليون. وقد مولت ما نسبته 21.1٪ من مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي بدلا من 16,3٪ عند نهاية سنة 1984.

عناصر مختلفة

بلغت المجموعة النقدية 59.416 مليون من الدراهم، ووصل مجموع المقابلات الى 59.945 مليون درهم. ويمثل الفارق والبالغ قدره 529 مليون عوضا عن 764 مليون في السنة الفارطة فائض الموارد الغير النقدية للجهاز البنكي على الاستعمالات من نفس النوع. وتعبر هذه النتيجة عن زيادة في الاوصول غير النقدية نجمت بصفة اساسية عن توسع محفظة الرسوم الخاصة ببنوك الودائع، تلك الزيادة التي كانت اكبر من ارتفاع الموارد الغير النقدية، وتشمل بصفة رئيسية من جانب بنوك الودائع تغيير مبلغ محفظة الرسوم ومن جانب معهد الاصدار تغيير الاموال الذاتية ومنح حقوق السحب الخاصة.

الائتمان

وصلت القروض الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد من طرف كل من الجهاز البنكي والمؤسسات المالية المتخصصة في المجموع الى 42.714 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1985 فزادت بمبلغ 6.257 مليون او بنسبة 17,2٪ بدلا ن 4.858 مليون او 15,4٪ عند نهاية السنة الماضية. وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الاجمالي، فان الحجم الكلي لالتزامات المؤسسات الموزعة للسلف يمثل نسبة 35,7٪ عوضا عن 34,8٪ سنة 1984.

وتحتل هذا المجموع، اتسعت التسليفات لاجل قصير بما قدره 4.129 مليون او بمعدل 17,6٪ وارتفعت القروض المتوسطة والطويلة الاجل بمبلغ 2.128 مليون او بنسبة 16,3٪. فقد زادت البنوك من التزاماتها بمقدار 2.672 مليون او بمعدل 11,7٪ مساهمة بذلك بنسبة 42,7٪ في التوسع المذكور بينما رفعت المؤسسات المالية من قروضها بما قدره 1.976 مليون او بمعدل 16,6٪، فوزعت بذلك ما نسبته 31,6٪ من التسليفات الممنوحة. وقام بنك المغرب من جهته برفع تسهيلاته من 1.782 مليون الى 3.391 مليون وساهم في حدود 25,7٪ في توزيع القروض المقدمة للاقتصاد. كما قام علاوة على ذلك، وبواسطة السوق النقدية، بدعم نشاط المؤسسات الموزعة للسلف بمنحه اياها في حالة الضيق القوي لخزائنها، السيولات اللازمة لتحقيق توازن تلك الخزائن مع ابدائه لحزم شديد تجاه المؤسسات البنكية التي لا تراعي الاجراءات المحددة تمام المراعاة.

سياسة السلف

لقد كان الهدف الاول من سياسة النقد والسلف المطبقة سنة 1985 هو حصر زيادة وسائل الاداء في حدود تتلاءم وتصحيح التوازنات الداخلية والخارجية. إن مراعاة هذا الهدف الذي كان يرمي الى التحكم في تطور المقابلات الرئيسية للمجموعة النقدية وإلى الحفاظ على مراقبة كمية، لم تؤد الى التخلي عن ضرورة متابعة التلاؤم اللازم والاصلاح التدريجي للشروط العامة لتمويل الاقتصاد.

وهكذا، فبموازاة الحفاظ على اجراءات انتقائية لفائدة القطاعات ذات الاولوية، قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات جديدة بهدف تشجيع الادخار وتدعيم قنوات تجميعه مع العمل على جعل توزيع السلف توزيعا معقولا. وقامت السلطات المذكورة الى جانب ذلك بدعم نمو السوق النقدية فرضت بواسطة ذلك من درجة تداخل مختلف الدوالب المالية وكذا من الدور الذي تلعبه اسعار الفائدة.

وسعيا وراء الحد من ارتفاع الاسعار وبالاخص من العجز الخارجي اختارت السلطات النقدية ان تجعل من جديد من المراقبة المباشرة للانشاء النقدي قاعدة لتدخلها وواصلت العمل من اجل ذلك بسياسة تأطير القروض. وانطلاقا من هدف زيادة المجموعة النقدية بنسبة حوالي 12٪ اي بمعدل يتمشى مع التطور الاسمي للمجموعات الاقتصادية، عمدت السلطات الى تخفيض المعدل الاقصى لتوسع التسليفات المقننة من 12٪ الى 10٪، وذلك بعد ان وضعت سقفا لحاجيات القطاع العمومي واخذت بعين الاعتبار الزيادة المحتملة للقروض الغير الخاضعة للتأطير والموجودات الخارجية. غير انه لم يكن من شأن هذا الانخفاض ان يسفر عن قيود كبيرة بالنسبة لتمويل النشاط الاقتصادي نظرا لما كان ينبغي لتسديد الخزينة العمومية لمبالغ هامة من أداءاتها المتأخرة ان يسمح به من تخفيف ضيق خزائن عدد من الشركات. ومن جهة اخرى، فقد كانت طريقة تحديد سقوف التسليفات البنكية مرة اخرى هذه السنة موضع مراجعة ترمي الى اعتبار حيوية المؤسسات في تجميعها للادخار.

وقد تم توسيع الجانب الانتقائي بالنسبة للقطاعات التي تؤثر مباشرة على النمو او على استعادة التوازن الخارجي كالاستثمارات والصادرات. وهكذا وعلاوة على المزايا التي تمنح عادة لهذه القطاعات في شكل عدم الخضوع الى التأطير وشروط اعادة تمويل ملائمة، استفادت عدة انشطة من مقتضيات جديدة تحث البنوك على منحها مزيدا من التسليفات. وفي هذا الصدد، تم الترخيص للبنوك بان تدرج بعض التسهيلات ضمن قاعدة حساب المعامل الالزامي للاستعمال في شكل قروض للسكن. ويظل تمويل الاستثمارات كما كان الشأن في الماضي يتم خارج سقف التأطير سواء قدم من طرف الجهاز البنكي ام من طرف المؤسسات المالية المتخصصة التي تتلقى جزءا هاما من مواردها من لدن البنوك التي تخضع لنسب قانونية للاستعمال. كما ان تطبيق مسطرات مبسطة ووسائل مالية كافية ومناسبة كان يهدف الى تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

وقد سعت السلطات الى جعل توزيع السلف توزيعا معقولا ايضا من خلال زيادة عامة في اسعار الفائدة المدينة. وقد كان الهدف من وراء رفع تكلفة المال هو انتقاء احسن للاستثمارات وصرف المستملين عن اللجوء المعمم الى الاقتراض، وتدعيم التمويل الذاتي. كما ان نمو الادخار كان مرتقبا من وراء كل من رفع اسعار الفائدة الدائنة، ومن استثناء الاذينات والحسابات لاجل من قاعدة النسب القانونية ومن الترخيص الممنوح لبعض المؤسسات المالية لتلقي الودائع. ومن المفروض ان يسمح هذا الاجراء الاخير في المستقبل بتقليص الفرق بين الجهازين البنكي والمالي من اجل تسهيل حركة تدفق رؤوس الاموال وتحقيق استعمال دائم للاموال المجمعة.

وعلاوة على ذلك، فقد تم تحديد الاسعار البنكية في شكل معدلات دنيا بالنسبة لمكافأة الودائع ومعدلات قصوى فيما يرجع لتقديم القروض. وقد ارادت السلطات النقدية من وراء هذه المرونة أن تضع اللبنات الاولى لمنافسة متزايدة داخل المهنة البنكية والتي من شأنها ان تحقق عن طريق مواجهة حرة بين العرض والطلب استعمالا امثل للموارد. وقد بدت هذه الاجراءات ايضا كبوادر لتحرير تدرجي لاسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتي تحدد منذ وقت طويل بطريقة قانونية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي نفس السياق، فان سير السوق المالية المفتوحة بشكل اوسع للخزينة العمومية منذ سنة 1983، كان موضع اصلاح بغية توسيع دورها في تمويل الاقتصاد وبحثا عن ملاءمة افضل فيما بين الالتجاءات والحاجيات الى السيولات البنكية وسيولات باقي مؤسسات القرض الاخرى.

واخيرا، جددت السلطات النقدية نداءها للبنوك من اجل ان تواصل تقييمها لطلبات القرض بحصافة، وان تحدد تسليفاتها اعتبارا لجهود التمويل الذاتي التي تبذلها الشركات وألا تمول سوى العمليات السليمة والمبررة من الناحية الاقتصادية.

مراقبة السلف

لقد فرضت مراعاة الهدف النقدي المحدد بالنسبة لسنة 1985 الحفاظ على المراقبة الصارمة للمصادر الداخلية للانشاء النقدي وبالتالي تحديد معايير لنمو كل واحدة منها وبالخصوص فيما يتعلق بزيادة مجموع القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد والتي حددت في نسبة 12٪. واعتبارا للارتفاع المرتقب في التسليفات الغير الخاضعة للتأطير، فقد تم تحديد المعدل الاقصى للقروض المؤطرة فيما يخص سنة 1985 في نسبة 4٪ للنصف الاول من السنة و 10٪ لمجموع السنة. وحتى يتسنى تخفيف حدة سلبيات نظام التأطير الذي يجمد الوضعيات القائمة ويخل بالمنافسة ويؤدي الى اختلالات في دواليب التمويل، فقد تم هذه السنة مرة اخرى، اثناء تحديد السقوف اعتبار الجهود المبذولة من طرف كل بنك لدعم تجميعه للودائع. وعلاوة على ذلك، فان العقوبات المطبقة في حالة التجاوز اصبحت اكثر إلزاما بالنسبة للبنوك المخلة بالنظام والتي بات مفروضا عليها ان تودع تلقائيا احتياطيات لدى معهد الاصدار الى جانب تحملها لغرامات.

بلغت القروض الخاضعة للتأطير 21.594 مليون، وقد جرت زيادتها بالنسق الذي كان مرتقبا خلال السنة الا انها ابتعدت عن الحدود المقررة لنهاية نصفي السنة. ذلك ان ضغوطات استثنائية طرأت على بعض فئات التسليفات، مما اسفر عن حدوث تجاوز للمعدلات المسموح بها عند نهاية يونيو ودجنبر حيث زاد مبلغ الالتزامات البنكية بالقياس لبداية السنة بنسبة 6,1٪ و 11.1٪ على التوالي. ووعيا من بنك المغرب بخطر عودة التوترات التضخمية وتفاقم خلال الحساب الخارجي الممكن حدوثه على إثر كل تجاوز للمعايير المحددة، فقد عاتب وبصرامة بالغة المؤسسات التي لم تراع المعايير المذكورة.

اما القروض الممنوحة خارج التأطير، فقد وصلت الى 4.099 مليون درهم ومثلت نسبة 16٪ من مجموع التسليفات البنكية وسجلت توسعا قدره 608 مليون او ما معدله 17,4٪ عوضا عن 200 مليون او 4,5٪ فقط سنة 1984. مما يعزى اساسا الى ارتفاع القروض من اجل التصدير بمبلغ 650 مليون او بنسبة 24.1٪.

وفي المجموع، وصلت القروض الموزعة من طرف بنوك الودائع عند نهاية دجنبر الى 25.693 مليون، فاتسعت بمقدار 2.772 مليون او بمعدل 12.1٪ وذلك في نظير 2.700 مليون او 13,4٪ في السنة السابقة.

التأثير على السيولة

ان المراقبة الغير المباشرة لتوزيع السلف القائمة على تقنيات اعادة التمويل لدى البنك المركزي وتكوين احتياطي نقدي، كل ذلك يسمح بالتحكم في حجم السيولات البنكية، وذلك بغية احلاله تدريجيا محل نظام التأطير.

ويعتبر دور السوق النقدية في هذا الصدد دورا حاسما. ولذلك وسعيا وراء دعم الدور المذكور ورفع فعاليته، فقد اعيد تحديد قواعد تدخل معهد الاصدار قصد تمكين هذا الاخير من القيام بدوره الكامل في تنظيم السيولات. ولهذا الغرض، فقد تم التفكير في جعل كل التسبيقات التي يمنحها بنك المغرب للبنوك تمر من الآن فصاعدا عن طريق السوق النقدية. وبالاضافة الى ذلك فان تحديد مبالغ وشروط هذه العمليات يترك لتصرف السلطات النقدية. ومن شأن هذه المسطرة ان توفر للسلطات المذكورة مجال عمل واسع. وقد تم ايضا ادخال بعض المرونة على النظام بحيث يتم تحديد مدة التسبيقات بحسب حاجيات البنوك التي اصبح بإمكانها الحصول على تسهيلات ليوم واحد او ثلاثة ايام او سبعة ايام، الشيء الذي يسهل لها تدبير خزائنها ويمكنها من مراعاة الالتزام وبالاحتياطي النقدي. وقد كان هذا الاخير الى حد الآن يدرج ضمن الحسابات العادية للبنوك لدى بنك المغرب. وقد اصبح يدرج منذ شهر ابريل في حساب منفصل. اما معدله الذي لايزال محدودا في نسبة 0,5٪ من الالتزامات البنكية، فانه اصبح يقارن مع الودائع تحت الطلب وحدها بعد استثناء الودائع لاجل يقل عن السنة والتي كانت تدرج فيما قبل ضمن قاعدة الحساب. وهذا الاستثناء الذي شمل الودائع والحسابات لاجل والذي كان يهدف الى حث البنوك على تقوية تجميعها للادخار قد كان له ايضا اثر توسعي على السيولة.

غير انه اذا كانت هذه الاجراءات لم تغير بشكل ملموس هيكل تكوين امكانيات إعادة تمويل البنوك لدى معهد الاصدار فقد اسفرت على العكس من ذلك عن نمو ملحوظ في التدخلات باسعار متغيرة. ذلك ان هذه الاخيرة مثلت ربع المجموع، وظل الباقي مفتوحا في شكل تسهيلات للخصم. وتعود هيمنة الالتجاءات الى التسليفات ذات السعر الثابت الى اهمية التسليفات الموضوعة رهن اشارة المصدرين. ذلك ان الحجم القابل للتعبئة للديون المترتبة على الخارج والاوراق المالية الخاصة بالتصدير مثل اكثر من نصف مساعدات البنك المركزي للبنوك، بينما كانت هذه الحصة تبلغ 43٪ سنة 1984. اما حصة سقف اعادة الخصم الذي لم يتجاوز 708 مليون عند نهاية دجنبر، فقد ارتفعت الى 13,2٪ بدلا من 11,7٪ سنة 1984. واخيرا، تم خلال السنة رفع الجدادة الخاصة لتمويل قروض الحبوب من 200 الى 350 مليون درهم.

التأثير بواسطة المعدلات

سعيا وراء تقوية فعالية الدور الذي تلعبه اسعار الفائدة في دعم التوفير ورصده، قامت السلطات العمومية برفع هذه الاخيرة سنة 1985، كما اعطتها صبغة اكثر مرونة تسمح لها باعتبار تطور الاسعار وحاجيات تمويل العناصر الاقتصادية.

وهكذا، تم رفع الاسعار الدائنة بنقطة فيما يتعلق بالحسابات على دفاتر وبنقطتين فيما يرجع للودائع والحسابات لاجل والتي اصبحت مكافأتها الدنيا تصل الى 12٪ لاجل يبلغ 12 شهرا، وذلك من اجل تحقيق اسعار حقيقية ايجابية قدر الامكان. وعلى النقيض من ذلك، اصبحت اسعار آجال الاستحقاق التي تزيد على 12 شهر تحدد بشكل حر وباتفاق الطرفين، في حين ان التوظيفات لمدة تقل عن ثلاثة اشهر اصبحت لا تتلقى اية مكافأة. وبموازاة ذلك، تم رفع الاسعار المطبقة بالنسبة لرسوم الدولة بنقطة ونصف.

وفيما يرجع للشروط المدينة الخاصة بالبنوك، فقد زيد فيها بما يتراوح بين نقطة ونقطتين حسب نوع التسليفات بينما رفعت الاسعار المطبقة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة بنقطة. وفي المجموع، تم وضع الحد الاعلى للاسعار البنكية المدينة، باعتبار ان القروض قابلة للتعبئة ام لا ما بين 12٪ و 14٪ فيما يخص الاجل القصير وفيما بين 14٪ و 15٪ بالنسبة للامد المتوسط وفي 16٪ فيما يعود للاجل الطويل.

الا ان قروض التصدير والديون المترتبة على الخارج والتمويل المسبق ما فتئت تستفيد من سعر تفاضلي رفع الى نسبة 8٪.

وقام معهد الاصدار ايضا بزيادة سعر تسهيلاته ذات المعدل الثابت بنقطة الى نقطتين. وهكذا، انتقل معدل إعادة الخصم من 7 الى 8.50 ومعدل اعادة تمويل القروض الخاصة بالتصدير من 5٪ الى 6٪ ومعدل التسبيقات الخاصة من 16٪ الى 18٪. اما فيما يتعلق باسعار التدخلات بالسوق النقدية، فقد بلغت في المتوسط نفس المستوى المسجل سنة 1984 اي 10٪ تقريبا(1).

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

وصل مجموع حصيلة بنوك الودائع الخمسة عشر الى ما يفوق 57 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1985. وقد تدعمت من جديد حصة الثمان مؤسسات الاكبر اهمية حيث انتقلت هذه السنة من 91,4٪ الى 92,3٪ وذلك بفضل حيوية المؤسستين الاوليين وبالاخص حيوية الست مؤسسات الموالية والتي ارتفعت من 47.7٪ الى 48.4٪. وعلى العكس من ذلك، نزلت حصة البنوك السبعة الصغرى من 8.6٪ الى 7.7٪.

مبالغ الوضعيات في نهاية السنة

حصة الحصيلة بملايين الدرهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		النسبة المئوية للمجموع	
	1984	1985	1984	1985	1984	1985
7000 فأكثر	2	2	20 831	25 257	43,7	43,9
من 7000 إلى 1 500	6	6	22 728	27 854	47,7	48,4
أقل من 1 500	7	7	4 093	4 449	8.6	7.7
المجموع	15	15	47 652	57 560	100	100

(1) يرجع الصفحات الاحصائية 55 و 56 و 57

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصل مجموع الشبكة البنكية عند نهاية دجنبر 1985 الى 721 شباكا وذلك على إثر افتتاح 24 شباك جديد. و يوجد اكثر من ربع الوكالات بمدينة الدار البيضاء التي تلقت ما يناهز 38٪ من الودائع كما كان الشأن سنة 1984.

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغت الحصيلة المجمعة لبنوك الودائع في المجموع 49.194 مليون درهم عند نهاية السنة، فزادت بما قدره 8.400 مليون او بنسبة 20,6٪ عوضا عن 4.249 مليون او 11,6٪ في السنة الفارطة(1). وقد نتج هذا التوسع بصفة رئيسية عن ارتفاع الديون على الخزينة وبدرجة اقل عن زيادة القروض المقدمة للاقتصاد كما يتبين من الجدول التالي :

بملايين الدراهم	نهاية 1984	نهاية 1985	التغييرات بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
الموجودات السائلة	816	696	14,7-
الديون على الخزينة	12 496	16 902	35,3
منها : محفظة السندات العمومية	(12 405)	(16 780)	(35,3)
الودائع من أجل الاستيراد	(10)	(1)	(90,0)-
ودائع أخرى	(81)	(121)	(49,4)
القروض للاقتصاد	22 779	25 451	11,7
التسبيقات للمؤسسات المالية المتخصصة	142	242	70,4
الرسوم بالحفظة	3 154	4 125	30,8
الموجودات الخارجية (1)	392	551	40,6
التعثرات	1 015	1 227	20,9
المجموع	40 794	49 194	26,6+

بملايين الدراهم	نهاية 1984	نهاية 1985	التغييرات بالنسبة المائوية
الموارد			
الرسمال والاحتياطيات	1 633	1 882	15,2+
المخصصات	620	758	22,3
الودائع تحت الطلب	21 774	26 218	20,4
الودائع لاجل	11 281	14 283	26,6
الودائع من أجل الاستيراد	15	2	86,7-
الالتزامات الخارجية	322	472	46,6
مساعدات معهد الاصدار (2)	3 734	3 756	0,6
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	72	22	69,4-
موارد مختلفة صافية	1 343	1 801	34,1
المجموع	40 794	49 194	20,6+

(1) باستثناء الديون المقومة على الخارج والشبكات المخصومة على الخارج والمدرجة ضمن القروض للاقتصاد.
(2) ما في ذلك السلف المتوسطة الاجل التي تمر عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي.

الاستخدامات

وصلت القروض الممنوحة من طرف بنوك الودائع لكل من الشركات والمؤسسات المالية المتخصصة والخواص الى 25.693 مليون درهم، اي ما يمثل نسبة 52٪ من مجموع استخداماتها فزادت من سنة لاخرى بما قدره 2.772 مليون او بمعدل 12,1٪، اي ما يقل شيئا ما عن نسق زيادة السنة المنصرمة. ذلك ان قروض الخزينة المكونة في حدود النصف تقريبا من تسهيلات الصندوق وبالنسبة للباقي من الديون التجارية على المغرب ومن التسبيقات على بضائع او المدينونة ببضائع بلغت 16.136 مليون، اي بارتفاع مقداره 7316 مليون او ما نسبته 8,9٪ بدلا من 1.632 مليون او 12,4٪ في السنة السالفة. اما التمويلات الخاصة، فقد نمت بشكل ملموس وخصوصا منها القروض المقدمة للتصدير والسكن والتي تصاعدت بمعدل 25٪ و 22٪ توالبا. وعلاوة على ذلك. فان معامل الاستعمال في شكل قروض للسكنى والمحدد في نسبة 4٪ من التزامات البنوك، قد نمت مراعاته في المجمل الى حد كبير. وعلى العكس من ذلك، فان البنوك لم تتمكن من الاستجابة بوى جزئيا للالتزام بتكوين محفظة دنيا من القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم والمحددة في نسبة 5,5٪ من التزاماتها. وذلك على الرغم من كونها اكتتبت في أذينات لمدة 5 سنوات اصدرها لهذا الغرض كل من البنك الوطني للانعاش الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي(1).

وصلت الديون على الخزينة في المجموع الى 16.902 مليون عند نهاية دجنبر ومثلت ما يفوق ثلث الاستخدامات في نظير 30,6٪ في السنة السابقة وزادت بمبلغ 4.406 مليون او بمعدل 35,3٪ عوضا عن 353 مليون او 2,9٪ فقط سنة 1984. ذلك ان البنوك رفعت من اقتنائاتها لاذينات الخزينة بالسوق النقدية والتي بلغت 7.917 مليون درهم، اي بتصاعد قدره 3.495 مليون أو ما نسبته 79٪، كما رفعت في نفس الوقت اكتتاباتها برسم المحفظة الدنيا للسندات العمومية الى 8.863 مليون، أي ما يعادل زيادة قدرها 880 مليون أو ما معدله 11٪ في ظرف سنة. وقد تمكنت بذلك أن تراعي بصفة عامه قاعدة المحفظة الدنيا المحددة منذ شهر ابريل في نسبة 35٪ من الودائع تحت الطلب.

أما محفظة الرسوم، فقد ارتفعت الى 4.125 مليون درهم فاتسعت بما قدره 971 مليون أو بمعدل 30,8٪. هذا وبغية رفع المعدلات القانونية التي تسمح بالوقوف على مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات والسكن، فقد استدعيت هذه الاخيرة الى الاكتتاب في أذينات أصدرها لهذا الغرض كل من البنك الوطني للانعاش الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي. وبموازاة ارتفاع ودائع عملائها، قامت البنوك ايضا بتوسيع محفظتها الالزامية من أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتي ظلت محددة في نسبة 3,5٪ من التزاماتها.

وعلى النقيض من ذلك، نزلت الموجودات السائلة في ظرف سنة الى 696 مليون درهم فتقلصت بذلك بما قدره 120 مليون او بمعدل 14,7٪. اما الودائع المكونة برسم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي والتي تحسب ابتداء من شهر أبريل على اساس الودائع تحت الطلب وحدها والتي توضع بحساب مفصل عن الحساب العادي للبنوك، فقد وصلت الى 111 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1985.

الموارد

بلغ مجموع الودائع البنكية تحت الطلب و لاجل 40.503 مليون درهم عند نهاية السنة، اي بارتفاع قدره 7.433 مليون او ما معدله 22,5٪. وتعزى هذه الزيادة بالاخص الى تصاعد مقداره 2.144 مليون او ما نسبته 30٪ في موجودات العمال المغاربة بالخارج والتي مثلت نسبة 23,2٪ من الودائع البنكية بحجم يصل في المجموع الى 9.394 مليون درهم.

هذا وان الودائع والحسابات لاجل استحقاق ثابت والحسابات على دفاتر ووجودات المواطنين المغاربة العاملين بالخارج، نظرا للمكافآت الممنوحة لها قد زادت بنسق أسرع بالمقارنة مع الودائع التي لا تتلقى أية مكافأة وارتفعت بذلك حصتها من 57٪ الى 59٪ من مجموع الودائع.

ومن جهة اخرى استطاعت البنوك ان تراعي الى حد كبير جدا معامل السيولة المفروضة عليها حيث ان الحاصل ما بين أصولها السائلة والقابلة للتحقيق وبين التزاماتها تحت الطلب ولاجل قصير تجاوز بالفعل نسبة 75٪ اي ما يفوق بكثير المعدل القانوني البالغ نسبة 60٪.

بلغ مجموع رأس مال واحتياطيات البنوك 1.882 مليون، فزاد بالمقارنة مع السنة السالفة بما قدره 249 مليون او بمعدل 15,2٪. وقد نتج هذا التغيير في حدود 33 مليون درهم عن زيادات الرسمال التي قامت بها ثلاث مؤسسات. غير ان معامل الملاءة او الحاصل فيما بين الوضعية الصافية للبنوك والتزاماتها تحت الطلب ولاجل لم تتم مراعاته من طرف مجموع الجهاز البنكي وخصوصا خلال النصف الثاني من السنة بعدما رفعت السلطات النقدية من معدله الادنى من 5,25٪ الى 5,50٪.

المؤسسات المالية المتخصصة

وصلت الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمس(1) الى 20.596 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1985، فاتسعت بما قدره 3.276 مليون او بمعدل 18,9٪ في نظير 1.921 مليون او 12,5٪ في مختتم السنة الفارطة(2). وبمقارنة الحصيلة المذكورة مع الوضعية المحاسبية للبنوك المسجلة، فانها تعادل وكا كان الشأن سنة 1984 ما يناهز نسبة 42٪ من مجموع هذه الاخيرة.

بملايين الدراهم	نهاية 1984 *	نهاية 1985	التغييرات المبلغ	التغييرات ٪
الاستعمالات				
ديون على الخزينة	1 683	2 081	398	23,6
ديون على البنوك	419	319	100-	23,9-
قروض للاقتصاد	11 896	13 872	1 976	16,6
قروض للجماعات العمومية	462	552	90	19,5
محفظة الرسوم	1 371	1 830	459	33,5
استعمالات أخرى	453	427	26-	5,7-
استعمالات مختلفة صافية	1 036	1 515	479	46,2
الموارد				
الاموال الذاتية	1 365	1 539	174	12,7
مساعدات الدولة	515	519	4	0,8
اقتراضات خارجية	4 196	5 712	1 516	36,1
اقتراضات داخلية	3 792	4 548	756	19,9
- سندات إنزلبية وأذينات	3 650	4 306	656	18,0
- سندات إنزلبية	1 640	1 777	137	8,4
- أذينات	2 010	2 529	519	25,8
- قروض وتسليفات البنوك	142	242	100	70,4
ودائع لاجل قصير	6 508	7 342	834	12,8
مساعدات معهد الاصدار	944	936	8-	0,8-
المجموع	17 320	20 596	3 276	18,9

أرقام مصححة

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانعاش الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والفندقي والصندوق المغربي للتقاعد.
(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51
(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 54

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستخدامات

بلغت القروض الموزعة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة 13.872 مليون درهم مرتفعة بذلك بمقدار 1.976 مليون أو بنسبة 16,6٪ بدلا من 1.332 مليون أو 12,6٪ في نهاية السنة المنصرمة. وقد نتج هذا التطور عن التسليفات التي منحها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وبدرجة اقل عن القروض التي قدمها القرض العقاري والفندقي والتي زادت على التوالي بمبلغ 1.556 مليون أو بمعدل 37٪ و 597 مليون أو 15٪، في حين ان تسليفات كل من الصندوق الوطني للانعاش الاقتصادي وصندوق الايداع والتدبير سجلت انخفاضا وصل الى 82 مليون و 102 مليون تواليا.

وبلغت الديون على الخزينة 2.081 مليون، اي ما يمثل نسبة 10٪ من الاصول، وشهدت بذلك تصاعدا قدره 398 مليون او ما معدله 23,6٪. وتعزى هذه الزيادة في مجموعها تقريبا الى صندوق الايداع والتدبير الذي وصلت اكتتاباته في السندات الالزامية لاجل قصير والتي اصدرتها الخزينة الى 1.986 مليون.

ومن بين الاستخدامات الاخرى، اتسعت محفظة الرسوم بنسبة الثلث إذ بلغت 1.830 مليون درهم، في حين ان القروض الممنوحة للجماعات العمومية من طرف صندوق الايداع والتدبير زادت بما يناهز 20٪. واخيرا، تقلصت الديون على البنوك إجماليا بما يقرب من 24٪.

الموارد

كانت الموارد الجديدة التي حصلت عليها المؤسسات المالية المتخصصة سنة 1985 متأتية بما يفوق 46٪ من الاقتراضات الخارجية عوضا عن 27٪ فقط سنة 1984، وتأتي الباقي من زيادة الودائع ومن الاقتراضات الداخلية.

فقد مثلت الودائع نسبة 35,7٪ من مجموع الموارد بمبلغ قدره 7.342 مليون، اي بارتفاع قدره 834 مليون او ما معدله 12,8٪ بدلا من 849 مليون أو 15٪ في السنة الماضية. وقد تلقاها صندوق القرض الفلاحي حيث مثلت نسبة 12٪ من عناصر خصومه وصندوق الايداع والتدبير الذي غطى بها نسبة 90٪ من استخداماته.

اما الاقتراضات بالسوق الداخلية والتي لم تنم سوى بشكل طفيف سنة 1984، فقد ارتفعت بما قدره 756 مليون أو بنسبة حوالي 20٪ سنة 1985 لتصل الى 4.548 مليون وتمثل بذلك 22٪ من مجموع الاموال المجمعة. ويشمل هذا الارتفاع في آن واحد زيادة مبلغها 519 مليون او ما معدله 25,8٪ في اصدارات الاذينات الموجهة للبنوك في إطار نسب الاستعمالات الالزامية وكذا تصاعدا بمقدار 137 مليون أو بنسبة 8,4 في اصدارات الاذينات بالسوق المالية وزيادة قدرها 100 مليون في التسبيقات الممنوحة من طرف البنوك.

ووصل حجم الاقتراضات الخارجية الى 5.712 مليون عند نهاية دجنبر مسجلا بذلك توسعا ملموسا جدا من سنة لاخرى قدره 1.516 مليون أو ما معدله 36,1٪. وقد قاربت بذلك حصة 28٪ من الموارد الكلية في نظير 24٪ في السنة السالفة. وتبلور هذه الوضعية أساسا التطور الذي عرفه الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي رفع من التجاءاته الى التسليفات الخارجية بما يناهز الثلثين وحقق بذلك نصف وسائل تمويله. من جهة اخرى، فان المديونية الخارجية تمثل ما يقرب من 40٪ من خصوم البنك الوطني للانعاش الاقتصادي و 15٪ من خصوم القرض العقاري والفندقي.

وبلغت مساعدات بنك المغرب للمؤسسات المالية 936 مليون، وانخفضت بذلك بعض الشيء، حيث نزلت حصتها ضمن موارد هذه المؤسسات الى 4,5٪ عند نهاية دجنبر 1985 بدلا من 5,4٪ في السنة السابقة.

وفي الاخير، تدعمت الاموال الذاتية لمجموع المؤسسات المالية بما قدره 174 مليون أو بنسبة 12,7٪ لتصل الى 1.539 مليون ومثلت إجماليا بهذا المستوى ما نسبته 7,5٪ من خصومها.

توزيع السلف

وصل مجموع القروض المقدمة للاقتصاد من طرف كل من بنك المغرب وبنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر الى 42.714 مليون درهم فزادت بمبلغ 6.257 مليون أو بمعدل 17,2٪ عوضا عن 4.858 مليون أو 15,4٪ في السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها خلال الثلاث سنوات الاخيرة :

ملايين الدراهم	نهاية 1983	نهاية 1984	نهاية 1985
حسب مصدر توزيعها			
معهد الاصدار	1 206	1 782	3 391
بنوك الودائع	19 829	22 779	25 451
المؤسسات المالية المتخصصة	10 564	11 896	13 872
	31 599	36 457	42 714
حسب تمويلها			
معهد الاصدار	4 322	5 414	7 862
بنوك الودائع (1)	19 104	21 824	24 297
المؤسسات المالية المتخصصة	8 173	9 219	10 555
	31 599	36 457	42 714
حسب مدتها			
لاجل قصير	20 012	23 432	27 561
معهد الاصدار	1 206	1 782	3 391
بنوك الودائع	17 567	20 105	22 303
المؤسسات المالية المتخصصة	1 239	1 545	1 867
لاجل متوسط وطويل	11 587	13 025	15 153
بنوك الودائع	2 262	2 674	3 148
المؤسسات المالية المتخصصة	9 325	10 351	12 005
	31 599	36 457	42 714

(1) بما في ذلك التسبيقات الممنوحة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الاذينات.

حسب مصدر التوزيع

بلغت القروض الموزعة من طرف بنوك الودائع 25.451 مليون فزادت بمقدار 2.672 مليون أو بنسبة 11,7٪، وهو ارتفاع يبدو أقل من الزيادة التي سجلتها مؤسسات القرض الاخرى. ومن ثم، فإن حصة القروض المذكورة ضمن مجموع التمويل تزلت من سنة لاخرى من 62,5٪ الى 59,6٪.

ووصلت التسليفات التي منحتها المؤسسات المالية المتخصصة الى 13.872 مليون، فارتفعت بما قدره 1.976 مليون و بمعدل 16,6٪ ومثلت نسبة 32,5٪ من التمويل الكلي كما كان الشأن سنة 1984.

وفي الاخير، تصاعدت تسهيلات بنك المغرب بشكل قوي اي بمبلغ 1.609 مليون أو بنسبة 90,3٪ لتصل الى 3.391 مليون درهم عند نهاية دجنبر، فارتفعت بذلك حصتها ضمن القروض من 5٪ الى 8٪.

حسب التمويل

انتقلت القروض الممولة من طرف البنوك الى 24.297 مليون مسجلة بذلك وفي ظرف سنة ارتفاعا قدره 2.473 أو ما معدله 11,3٪ ومثلية نسبة 95,5٪ من التسليفات التي منحتها اي تقريبا نفس النسبة المسجلة في السنة السالفة.

كما ان القروض التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة بلغت 10.555 مليون، فزادت بمقدار 1.336 مليون أو بمعدل 14,5٪ وشكلت كالسنة الماضية حوالي ثلاثة أرباع تسليفات هذه المؤسسات.

واخيرا، فإن وسائل التمويل الموضوعة من طرف بنك المغرب رهن إشارة الاقتصاد بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وصلت الى 7.862 مليون، اي بتوسع قدره 2.448 مليون أو بنسبة 45,2٪ يعزى بمقدار 839 مليون الى إعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة ومبلغ 1.609 مليون الى باقي التسهيلات الاخرى.

حسب المدة

تم احصاء القروض القصيرة الأجل بمبلغ 27.561 مليون اي بتوسع قدره 4.129 مليون أو ما معدله 17,6٪. وقد منحت في حدود 81٪ من طرف بنوك الودائع، وظلت حصتها ضمن مجموع القروض قارة في نسبة 64,5٪. اما الالتزامات لاجل متوسط وطويل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والتي لا تهم في حدود اربعة اخماسها سوى المؤسسات المالية المتخصصة، فقد ادرجت بمبلغ 15.153 مليون درهم اي ما يمثل نسبة 35,5٪ من مجموع التسليفات. وتبلغ زيادتها في ظرف سنة ما قدره 2.128 مليون او ما معدله 16,3٪ بدلا من 1.438 مليون أو 12,4٪ عند نهاية السنة المنصرمة.

حسب قطاعات النشاط

ان توزيع القروض حسب قطاعات النشاط الاقتصادي لا زال يتم من خلال التصريحات التي تتلقها مركزية المخاطر، غير ان هذه التصريحات لا تشمل سوى الالتزامات التي تفوق 100.000 درهم. وعلى هذا الاساس، فإن حجم القروض المصرح بها عند نهاية دجنبر 1985 وصل في المجموع الى 365. 26 مليون فمثل بذلك على التوالي 78٪ و 47٪ من مجموع التسليفات الموزعة من طرف كل من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة. ويعزى ضعف معدل التصريح بالنسبة لهذه الاخيرة كليا الى أهمية القروض التي تقل عن الحد الادنى القابل للتصريح والتي يقدمها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

بملايين الدراهم / قطاعات النشاط	دجنبر 1983	دجنبر 1984	دجنبر 1985	التغيرات: دجنبر 1984 / دجنبر 1983	التغيرات: دجنبر 1985 / دجنبر 1984
الفلاحة والصيد	**2 228**	**2 393**	**2 807**	**7,4**	**17,3**
منها :					
- الزراعات	1 099	1 269	1 700	15,5	34,0
- الانشطة الملحقة بالفلاحة	697	687	662	1,4-	3,6-
- الصيد البحري	238	226	195	5.0-	13,7-
- أنشطة فلاحية أخرى	194	211	250	8,8	18 5
المعادن والصناعة	**10 389**	**11 953**	**13 644**	**15,1**	**14,1**
منها :					
- الطاقة	772	1 274	896	65	29,7-
- (منها النفط والوقود)	(411)	(1 048)	(716)	(155)	(31,7-)
- المعادن	1 226	1 167	1 458	4,8-	24,9
- مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	1 642	1 829	2 155	11,4	17,8
- الصناعات الميكانيكية	1 327	1 491	1 908	12,4	28,0
- الصناعات الكيماوية	955	1 044	1 129	9.3	9,1
- الصناعات الغذائية	1 866	2 198	2 615	17,8	19.0
- صناعات النسيج	1 661	1 943	2 293	17,0	18,0
- صناعات مختلفة	940	1 007	1 180	7,1	17,2
الخدمات وغيرها	**8 226**	**8 942**	**9 914**	**8,7**	**10,9**
منها :					
- التجارة	3 317	3 657	3 905	10,3	6,8
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1 060)	(1 221)	(1 123)	(15,2)	(8,0-)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(1 083)	(1 221)	(1 344)	(12,9)	(10,1)
(تجارة النسيج)	(235)	(223)	(255)	(5,1-)	(14,3)
- وسطاء التجارة والصناعة	145	156	219	7.6	40.4
- النقل وما يلحق به	1 063	1 108	1 075	4,2	3.0-
(النقل البحري)	(647)	(751)	(678)	(16,1)	(9,7-)
- الفنادق	253	235	247	7,1-	5,1
- أشغال عقارية	926	971	931	4,9	4,1-
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1 339	1 487	1 655	11,1	11,3
- عناصر مختلفة	1 183	1 328	1 882	12.3	41,7
المجموع	**20 843**	**23 288**	**26 365**	**11,7**	**13,2**
منها :					
- القروض لاجل قصير	14 238	16 339	18 612	14.8	13.9
- القروض لاجل متوسط وطويل	6 605	6 949	7 753	5.2	11.6

كما يتجلى من خلال الجدول الوارد أعلاه، فإن تمويل الاقتصاد قد اتسع. فباستثناء القطاع النفطي على وجه الخصوص والذي سجل انخفاضا، استفادت كل الانشطة الاخرى من تسليفات متزايدة بشكل ملموس.

وهكذا، فإن القروض التي تلقاها قطاع الفلاحة والصيد البحري زادت في بحر سنة بنسبة 17,3٪ عوضا عن 7,4٪ سنة 1984 مما يرجع أساسا الى الارتفاع الملحوظ في التسهيلات الممنوحة للزراعات.

وحصلت الصناعة والمعادن والطاقة، كما كان الشأن سنة 1984 على نصف القروض اي 13.6 مليار درهم وهو مبلغ ارتفع بمعدل 14,1٪ في نظير 15,1٪ في السنة السابقة. وباستثناء قطاع النفط الذي تقلصت التسليفات المقدمة له بما يناهز 32٪ فان كل الفروع الاخرى استفادت من تمويلات اتسعت بشكل قوي وصلت نسبته 28٪ فيما يتعلق بالصناعات الكيماوية و 25٪ فيما يرجع للمعادن ومن 17٪ الى 19٪ فيما يخص باقي القطاعات الاخرى.

وتصاعدت القروض لفائدة أنشطة القطاع الثالث بنسبة 10,9٪ بدلا من 8,7٪ في السنة الفارطة مع تطورات مختلفة من حالة لاخرى. والواقع انه اذا كانت التسبيقات الممنوحة للانشطة المالية ولتجارة الجملة ولصناعة النسيج قد سجلت ارتفاعا قويا، فإن الامر لم يكن كذلك بالنسبة لقطاع العقار وقطاع التغذية والتي كانت تسليفاتها أقل أهمية بالمقارنة مع سنة 1984.

توازن خزائن البنوك

على الرغم من كون البنوك زادت من استعمالاتها بشكل ملحوظ، فإن خزائنها لم تشهد توترات قوية. كما استطاعت البنوك خلال الشهور النادرة لضيق خزائنها أن تعيد تمويلها بسهولة لدى البنك المركزي بواسطة السوق النقدية. ذلك ان أذينات الخزينة لمدة شهر واحد والتي اكتتبت فيها البنوك قد سمحت لهذه الاخيرة عن طريق توظيف السيولات المحدثة، بتدعيم مواردها من جهة والحصول على حجم هام من الاصول السهلة التعبئة من جهة اخرى.

وباستثناء أشهر مايو وغشت ونونبر تأثرت خزائن البنوك من جراء تسديد الخزينة لديونها تجاه معهد الاصدار، فان باقي السنة كان يتميز في المجمل على العكس من ذلك برخاء ملحوظ في الخزائن المذكورة. وعلى الرغم من ارتفاع التجاءات البنوك لبنك المغرب بنسبة 17,7٪ من سنة لاخرى إذ بلغت في المتوسط الشهري 4.319 مليون. فإنها لا زالت تمثل عشر موارد البنوك.

ويتجلى رخاء الخزائن ايضا في انخفاض تبادل الاموال فيما بين البنوك وفي المستوى المنخفض لاسعار الفائدة المطبقة داخل السوق فيما يرجع لاقتراض الاموال لاجل قصير. ذلك ان الاسعار المذكورة غالبا ما كانت دون أسعار تدخلات البنك المركزي الذي تعين عليه أن يستجيب بصفة أساسية الى حاجيات بعض المؤسسات التي لم يكن من الممكن تغطية طلباتها بواسطة مجلوبات سوق تبادل الاموال فيما بين البنوك وحدها نظرا لاهمية الطلبات المذكورة.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

ويبين الجدول التالي تطور مختلف العناصر ذات التأثير الايجابي أو السلبي على السيولة البنكية خلال سنة 1985 :

التغييرات المجمعة منذ بداية السنة (1)	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	285 +	611 -	1 688 -	1 475 -
منها :				
- الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(87 +)	(589 -)	(1 592 -)	(1 752 -)
- حسابات السوق والخزينة	(288 +)	(232 +)	(84 +)	(167 +)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	765 +	624 +	1 005 +	674 +
ديون معهد الاصدار على الخزينة	1 277 -	1 858 -	1 659 -	772 -
تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ومختلف المديونين	435 +	674 +	1 222 +	1 613 +
عوامل أخرى	337 -	172 +	528 +	61 -
المجموع	**129 -**	**999 -**	**592 -**	**21 -**
التجاءات البنوك لمعهد الاصدار (2)	**129 +**	**999 +**	**592 +**	**21 +**

(1) تعبر العلامات الموجهة على الاثر التوسعي على السيولة، والعلامات السالبة عن أثر تضييقي.
(2) تعادل علامة (-) احتياطيا في الالتجاءات وعلامة (+) زيادة في هذه الاخيرة.

تحت التأثير المزدوج لدخول العملات الاجنبية وانكماش العملة الائتمانية، ظلت خزائن البنوك متسعة طوال الربع الاول من السنة وحتى شهر ابريل. وعلى النقيض من ذلك، فان قيام الخزينة بتسديد ديونها تجاه معهد الاصدار خلال شهر مايو لم يكن ملائما للخزائن المذكورة. غير ان تقلص السيولات الذي نتج عن ذلك قد أمكن تعويضه بفضل التسهيلات الممنوحة من طرف البنك المركزي. هذا وقد حلت مكان هذا الضيق وبسرعة اي في يونيو ويوليوز فترة رخاء وذلك نتيجة عودة أداءات الدولة الى الارتفاع. ولم يشهد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا التطور اي انقطاع سوى في شهر غشت بسبب النمو الذي تعرفه عادة هذه المدة في الطلب على الاوراق النقدية. وابتداء من شتنبر وخلال نهاية السنة ظلت نفقات الدولة تسام في رخاء خزينة البنوك باستثناء شهر نونبر حيث قامت الخزينة من جديد بتخفيض التزاماتها إزاء معهد الاصدار.

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

سجلت التجاءات البنوك الى معهد الاصدار إجماليا زيادات ملموسة في بعض الاحيان كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

(عند نهاية الاشهر وبملايين الدراهم)						
النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو
..... 1984	2 584	2 800	2 698	3 775	3 044	2 834
..... 1985	3 678	3 722	3 862	3 520	5 263	4 733
النصف الثاني من السنة	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
..... 1984	3 386	4 320	3 968	5 525	5 374	3 774
..... 1985	3 990	4 910	4 326	4 124	5 935	3 756

ذلك انه على أساس المتوسط في نهاية الاشهر، بلغت مساعدات بنك المغرب للبنوك في المجموع 4.319 مليون سنة 1985، فزادت بما قدره 645 مليون او بمعدل 17,6٪ بالمقارنة مع السنة المنصرمة. وقد تم تسجيل هذه الزيادة بصفة اساسية خلال النصف الاول من السنة حيث وصلت تسهيلات معهد الاصدار الى 4.130 مليون في المتوسط عوضا عن 2.956 مليون خلال نفس الفترة من السنة السابقة. اما في غضون النصف الثاني من السنة، فان التسهيلات المذكورة بلغت 4.507 مليون بدلا من 4.391 مليون درهم سنة من قبيل.

وقد صاحب هذا التطور تغيير في هيكل تكوين الالتجاءات البنكية يعزى في جزئه الاكبر الى الدور المتزايد للسوق النقدية. فالتدخلات ذات الاسعار المتغيرة بلغت في المتوسط الشهري 1.183 مليون درهم ومثلت بذلك نسبة 27,4٪ من مجموع التسهيلات الممنوحة من طرف البنك المركزي للبنوك في نظير 100 مليون أو 2,6٪ فقط سنة 1984. وقد استعملت هذه التسبيقات بشكل مرتفع خلال اشهر ماي ويونيو وغشت ونونبر وهي الاشهر التي ضاقت خلالها خزائن البنوك. وقد منحت باسعار تتراوح ما بين 8,75٪ و 10,125٪. غير ان التسبيقات ذات السعر الثابت والتي نزلت حصتها من 97,4٪ سنة 1984 الى 72,6٪ سنة 1985، ظلت مهيمنة بسبب الحجم المتزايد لقروض التصدير المعبأة. ذلك ان اعادة خصم الديون المترتبة على الخارج والاوراق المالية الخاصة بالتصدير والتي تم رفع سعرها من 5٪ الى 6٪ قد شملت ما يقرب من مليارين ونصف من الدراهم، اي ما يعادل نسبة 57٪ من مجموع التسليفات الممنوحة للبنوك. وعلى النقيض من ذلك، فان التسهيلات الممنوحة في حدود سقف اعادة الخصم، لم تتجاوز 428 مليون في المتوسط أي ما لا يزيد قط عن نسبة 10٪ من مجموع الالتجاءات.

السوق النقدية

إن السوق النقدية التي أصبحت تسمح للخزينة بتغطية جزء واسع من حاجيات صندوقها وذلك عن طريق إصدار اذينات لاجل قصير جدا توجه للبنوك، شهدت توسعا جديدا على إثر الاصلاحات التي ادخلت على تسييرها سنة 1985. ذلك انه سعيا وراء تدعيم دور السوق المذكورة كأداة فعالة للتحكم في السيولات، وزيادة فعاليتها قرر بنك المغرب إدماج كل التسبيقات العادية التي يمنحها للبنوك بهذه السوق وذلك بغية التحكم في كل من المدة والاسعار. والواقع ان السوق النقدية عرفت بفضل هذه المرونة نشاطا جد مرتفع خلال السنة المنصرمة، حيث انتقلت اكتتابات البنوك في أذينات الخزينة لمدة شهر واحد من 3.805 مليون الى 7.500 مليون في ظرف سنة، كما انتقلت التجاءات البنوك الى معهد الاصدار من 100 مليون الى 1.183 مليون درهم في المتوسط.

وعوازة ذلك، انخفضت العمليات فيما بين البنوك حيث نزلت من 253 مليون في المتوسط سنة 1984 الى 142 مليون درهم سنة 1985. كما قامت البنوك أيضا بتقليص التجاءاتها الصافية الى المؤسسات المالية المتخصصة وذلك من 118 مليون الى 72 مليون درهم في المتوسط. وقد تراجع سعر هذه التسليفات على أساس المتوسط اليومي من 9,8٪ الى 8,9٪، وعند نهاية الاشهر، كان يتراوح ما بين 7٪ و 11٪ عوضا عن 6,5٪ و 13٪ سنة 1984.

التوفير والاستثمارات

إن سياسة تصحيح التوازنات الداخلية والخارجية التي تم تطبيقها خلال السنوات الاخيرة و بحزم أكبر ابتداء من شتنبر 1983، كانت تهدف الى التحكم بشكل أدق في الطلب والى تنمية طاقات العرض بواسطة إعادة هيكلة الجهاز الانتاجي. ذلك أنه بفضل مجهودات القطاع العمومي، تباطأ نسق زيادة الاستهلاك بالمقارنة مع ما قبل وأنجزت الاستثمارات في حدود اكثر تماشيا مع إمكانات التمويل وبالاخص منها الآتية من الخارج. وقد كان من المتعين أن تؤدي هذه الاجراءات وما صاحبها من سياسة اكثر مرونة في مجال اسعار الفائدة الى تعبئة أوسع للتوفير الداخلي في وقت شهدت فيه المداخيل الخارجية الصافية تصاعدا ملحوظا. إن ارتفاع حجم التوفير الوطني الذي نجم عن ذلك قد أسفر عن تقلص ملموس في عجزروؤس الاموال الخارجية والذي نزل من 12,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 1982 الى حوالي 6٪ سنة 1985، الشيء الذي يعبر عن الحرص على عدم زيادة المديونية الخارجية بأكثر من اللازم.

إن تحسن النمو سنة 1985 والذي تدعم فضلا عن ذلك بتراجع في ارتفاع الاسعار قد سمح بإفراز توفير اكبر أهمية بالمقارنة مع سنة 1984 وذلك على الرغم من التصاعد القوي الذي عرفه الاستهلاك الخصوصي سواء من حيث الحجم أم بالاسعار الجارية.

ذلك انه أمام انتاج داخلي إجمالي قدره 119.658 مليون درهم اي بزيادة نسبتها 14,2٪، فإن الاستهلاك الكلي، الخصوصي والعمومي والذي اتسع بمعدل 11,8٪ قد وصل الى 103.620 مليون واستوعب ما نسبته 86,6٪ من الناتج المذكور، اي بتراجع طفيف من سنة لاخرى. وهكذا، فإن التوفير الداخلي الذي سبق له ان انخفض سنة 1984 بلغ 16.038 مليون اي باتساع نسبته 38,1٪. واعتبارا للمداخيل الخارجية الصافية التي بلغت 2.738 مليون بدلا من 2.696 مليون في السنة السالفة، فان التوفير الوطني انتقل في المجموع من 14.306 مليون الى 18.776 مليون محققا بذلك نموا معدله 31,2٪.

وبالمقابل، فقد وطدت الاستثمارات الى 25.992 مليون فزادت بنسبة 14٪ وتجاوزت بذلك حجم التوفير واستلزمت من جديد اللجوء الى رؤوس الاموال الخارجية، التي وإن كانت قد انخفضت من سنة لاخرى فإنها لا زالت تعتبر هامة. ذلك ان التسليفات الخارجية نزلت من 8.489 مليون الى 7.216 مليون، فغطت نسبة 27,8٪ من الاستثمارات ومثلت ما معدله 6٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 37,2٪ و 8,1٪ على التوالي سنة 1984(1).

إن المعطيات الاحصائية المتاحة حاليا لا تسمح بمجرد مفصل لمجموع العناصر المكونة للتوفير. وفي هذه الظروف، سوف يتم التعرض فقط لتحليل تطور التوفير السائل أو القصير الاجل ووضعية اسواق رؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الاجل. وفي غياب جدول عام للعمليات المالية والذي ما فتىء إعداده يعتبر ضروريا، فان احتمالات الاستعمال المزدوج لا يمكن استبعادها وقد تظل قائمة فيما بين هتين المجموعتين.

ومن جهة اخرى، فان الاستثمارات لا زالت تستنتج من خلال مختلف عناصر التكوين الاجمالي للرسمال الثابت كما تظهرها الحسابات الوطنية.

التوفير السائل والسوق المالية

إن سياسة تعبئة التوفير والتي كانت ترمي الى دعم وعقلنة وسائل التمويل اللازمة لتنمية النشاط الاقتصادي قد اسفرت عن نتائج مرضية سنة 1985. والواقع ان هناك ابتداء من فاتح ابريل من زيادة في معدلات مكافأة الودائع لاجل واستثناء هذه الاخيرة من قاعدة حساب كل من المحفظة الدنيا للسندات العمومية والاحتياطي النقدي، كل ذلك كان له بالتأكيد تأثير ايجابي على تجميع موارد ثابتة من طرف الجهاز البنكي.

وعلاوة على ذلك، فان قرار اصدار سندات الزامية لمدة ثلاث سنوات موجهة للجمهور قد كان له صدى جد إيجابي أثناء الاقتراض الاول الذي جرى في شهر مارس. كما حث السلطات على تجديد العملية في شهر شتنبر. وقد جلبت الاكتتابات في المجموع حوالي 2,3 مليار درهم. ذلك ان هذه العملية كانت جد مغرية بالنظر لشروط مكافأتها وإعفائها من الضريبة بالنسبة للاشخاص الطبيعيين وتسجيل الاقتراض ببرصة الدار البيضاء التي شهدت من جراء ذلك تحسنا استثنائيا في نشاطها.

وعند نهاية سنة 1985، انتقل مجموع الاوصول السائلة او القصيرة الاجل من 12.927 مليون الى 18.464 مليون محققا بذلك توسعا نسبته 42,8٪ على عكس الارتفاع

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطفيف الذي عرفه سنة 1984. ومن ثم، فان حصة الاصول المذكورة ضمن سيولات الاقتصاد تجاوزت نسبة 29٪ في نظير 24,8٪ في السنة المنصرمة.

اما فيما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال الطويلة الاجل، فقد بلغ 3.537 مليون درهم فاتسع بمعدل 7,2٪ بالمقارنة مع سنة 1984. وقد زادت اصدارات الدولة وحدها حيث بلغت إجماليا 2.322 مليون على عكس الشركات الحرة التي انخفضت اقتراضاتها من سنة لاخرى.

التوفير السائل
أو القصير الاجل

اتسع التوفير السائل الذي تم تجميعه سنة 1985 بمقدار 5.537 مليون عوضا عن 1.305 مليون سنة 1984 و 2.680 مليون سنة 1983. ويعزى هذا التطور في أن واحد الى نمو الودائع لاجل والاذينات لاجل استحقاق ثابت المكتتبة لدى البنوك وكذا الى الموارد التي قامت الدولة بتعبئتها مؤخرا بواسطة اقتراضات لمدة ثلاث سنوات. كما يعزى بدرجة أقل الى زيادة الاموال الموكولة لصندوق التوفير الوطني والقرض الفلاحي.

ويبين الجدول التالي توزيع مختلف العناصر المكونة للتوفير السائل او القصير الاجل كما يبين تطورها خلال السنوات الاخيرة :

المبالغ عند نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	التغيرات بالمبالغ 1984/1985
الودائع البنكية لاجل	7 328	9 602	11 281	14 283	3 002 +
الودائع من أجل الاستيراد	288	576	15	2	13 -
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	438	467	553	758	205 +
الودائع لدى صندوق التوفير الوطني	552	626	719	780	61 +
أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر على صيغ	336	351	359	359	-
أذينات الخزينة لمدة 3 سنوات	-	-	-	2 282	2 282 +
المجموع	8 942	11 622	12 927	18 464	5 537 +
معدل الزيادة العام	17,2 +	30,0 +	11,2 +	42,8 +	-

الودائع شبه النقدية
لدى البنوك

إن المتيسرات شبه النقدية التي تبقى اهم عنصر يكون التوفير السائل اتسعت بمقدار 2.989 مليون اي بمعدل 26,5٪ بدلا من 11٪ في السنة السابقة. ونظرا لالغاء الودائع من اجل الاستيراد، فإن هذا الركن لم يعد يشمل سوى الموجودات لاجل لدى البنوك وأذينات الصندوق والتي زادت بما يفوق 3 ملايير او بمعدل 26,6٪. ذلك ان شبه العملة قد شكلت ثلث الوسائل النقدية الجديدة في نظير ما يربو قليلا على الربع سنة 1984. ويبلور هذا التطور انعكاس الزيادة في اسعار الفائدة الدائنة بنقطتين ابتداء من فاتح ابريل 1985. بحيث ان مستوياتها الحالية تشكل حدا أدنى بغية إذكاء حدة المنافسة بين المؤسسات التي تقوم بتجميع الودائع. والمعدلات المطبقة ابتداء من التاريخ المذكور بالنسبة لمدة 3 اشهر و 6 اشهر و 12 شهرا هي على التوالي 8,50٪ و 10,50٪ و 12٪. اما ما يتجاوز السنة، فان معدلات مكافأته تحدد بصفة حرة.

الودائع لدى الصندوق
الوطني للقرض الفلاحي

ظلت الحسابات المفتوحة لدى صندوق الوطني للقرض الفلاحي تتلقى اموالا هامة نسبيا بلغ حجمها عند نهاية السنة 758 مليون وسجلت بذلك زيادة نسبتها 37,1٪ اي ما قدره 205 مليون. وقد كان الارتفاع الودائع تحت الطلب مهينا ضمن هذا المجموع.

الودائع لدى صندوق
التوفير الوطني

استفاد صندوق التوفير الوطني من جهته من مراجعة جديدة لمعدل مكافأة الاموال التي يتلقها حيث انتقل هذا الاخير من 8٪ الى 9٪. غير ان الودائع لم تكن تتجاوز فقط عند نهاية سنة 1985 ما قدره 780 مليون عوضا عن 719 مليون في السنة السالفة، اي بزيادة قدرها 61 مليون او ما معدله 8,5٪ وهي نسبة تقل عما تم تسجيله سنة 1984. كما ان مبلغ الايداع المتوسط لكل دفتر ظل محدودا ايضا حيث انتقل من 1.269 الى 1.321 درهم.

اذينات الخزينة لاجل قصير

لقد تم انعاش تعبئة التوفير الخصوصي بفضل اصدار الخزينة لاصول جديدة ذات مكافأة جد عالية في شكل اقتراضين للدولة لمدة 3 سنوات بسعر فائدة سنوي يصل الى 14٪ مع الاعفاء من المساهمة التكميلية المفروضة على الدخل. فقد طرح الاقتراض الاول للاكتتاب خلال الفترة ما بين 25 و 29 مارس بمبلغ اصلي قدره 100 مليون مخصص برمته للاشخاص الطبيعيين في شكل سندات لحاملها يتم استخمادتها سنويا على مدار 3 سنوات. وقد عرف هذا الاقتراض الاول إقبالا كبيرا حيث جلب ما يفوق 412 مليون من الدراهم.

اما الاقتراض الوطني الثاني ومدته 3 سنوات يستخمد عند نهاية الفترة، فقد تم فتحه ايضا لغير المقيمين من المغاربة والاجانب مع كل ضمانات التحويل التي ينص عليها تنظيم الصرف في حالة إدخال عملات أجنبية أو دراهم قابلة للتحويل، كما تم فتحه أيضا للاشخاص المعنويين بما في ذلك شركات التأمين والمؤسسات البنكية التي تعين عليها أن تقوم بدور الوسيط وقد وصلت المبالغ المجمعة في النهاية الى 1.870 مليون بدلا من 500 مليون التي كانت مقررة أصلا.

اما فيما يتعلق بأذينات الخزينة لمدة 6 اشهر المكتتبة من طرف الخواص، فلم تجلب اية أموال إضافية نظرا لان التسديدات عادلت الاكتتابات، وبذلك ظل حجمها لا يتجاوز كالسنة السالفة 359 مليون درهم.

السوق المالية وبورصة القيم

زاد حجم الاموال المجمعة داخل السوق المالية بنسبة 7,2٪ إذ بلغت 3.537 مليون درهم. ذلك ان اصدارات الخزينة لسندات الزامية لتغطية حاجيات تمويلها قد زادت بمعدل 12,8٪، في حين ان اصدارات المؤسسات شبه العمومية ارتفعت بنسبة 21,2٪ بالمقارنة مع سنة 1984. وقد تلقى القطاع الحكومي ما مجموعه 2.322 مليون درهم، اي ما يمثل تقريبا ثلثي رؤوس الاموال الطويلة الاجل في نظير 60,4٪ في السنة الماضية. وقد وصلت المجلوبات التي استفادت منها المقاولات الحرة من جهة اخرى الى 1.215 مليون. اما سوق البرصة فقد سجلت انتعاشة في نشاطها، مما يرجع الفضل فيه كلية الى تسجيل قيم جديدة للدولة بهذه السوق.

ويبين الجدول التالي تطور الاكتتابات الاجمالية المتوسطة والطويلة المدى(1).

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985
أذينات الدولة (2)	32	26	280	32	40
سندات إلزامية وأذينات الدولة لاجل طويل (2)	578	645	1 005	1 078	1 212
(منها سندات إلزامية لمدة 15 سنة)	(443)	(503)	(820)	(905)	(943)
اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة	830	870	876	883	1 070
إصدارات الشركات (3)	1 553	3 466	1 253	1 305	1 215
المجموع	2 993	5 007	3 414	3 298	3 537
معدل التغيير	97,2+	67,3+	31,8-	3,4-	7,2+

(1) نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية الخاصة بالتسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات، فإنه لايمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.
(2) باستثناء الاذينات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك والقرض الشعبي.
(3) زيادة الرسمال وتخزين الشركات ما في ذلك الشركات التي لم تكن موضع إصدار قيم منقولة.

الاصدارات العمومية والاصدارات
المضمونة من طرف الدولة

وصل التوفير الداخلي المتوسط والطويل الأجل المعبأ من طرف الخزينة الى 1.252 مليون بدلا من 1.110 مليون في السنة الفارطة. ذلك أن اصدارات الاذينات المتوسطة الاجل الموجهة لغير القاطنين الذين يتوفرون على حسابات رسمال والتي تم رفع معدل مكافأتها من 6٪ الى 7,5٪ قد اكتتب فيها بمبلغ 40 مليون درهم. اما أذينات التجهيز لمدة 10 سنوات التي يتم اقتناؤها مقابل احتياطيات الاستثمار المكونة من طرف الشركات بعد تجاوز قدر معاملات محدد، فقد بلغت في المجموع 224 مليون. وعلاوة على ذلك، فقد تم تخصيص إصدار خاص للبنك الوطني للانماء الاقتصادي وقدره 45 مليون درهم في شكل سندات إلزامية لمدة 10 سنوات وبسعر فائدة يصل الى 11٪. وقد تمت اقتراضات الخزينة الاخرى للمدى الطويل في ثلاث حصص لسندات إلزامية مدتها 15 سنة اصدرت الاولى في يناير بمبلغ 150 مليون وبمعدل 11,5٪. اما الثانية والثالثة وقدرهما إجماليا 793 مليون،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فقد تمتا بعد رفع المعدل الخاص بهذه الفئة من الرسوم الى 13٪. هذا وظل صندوق الايداع والتدبير المزود الرئيسي للدولة بالاموال إذ ساهم في الاصدارات بنسبة ثلاثة أرباع، وتم تقديم الباقي من طرف شركات التأمين.

وقامت الموسسات شبه العمومية من جهتها باصدار اقتراضات مضمونة من طرف الدولة. وقد كان صندوق الايداع والتدبير هذه السنة المكتتب الوحيد في هذه الاصدارات بمبلغ اجمالي قدره 1.070 مليون وجهت في حدود 520 مليون الى المكتب الشريف للفوسفاط و 550 مليون للقرض العقاري والفندقي.

تكوين الشركات والزيادات في الرسمال

شمل التجاء الشركات الى توفير الخواص هذه السنة 1.215 مليون درهم، اي ما يقل بعض الشيء عن المستوى المسجل سنة 1984.

ويبين الجدول التالي حركة تطور رؤوس الاموال خلال الخمس سنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985
زيادات الرسمال	1 353	2 826	1 065	1 104	1 030
تكوين الشركات	200	640	188	201	185
الزيادة الاجمالية في الرسمال	**1 553**	**3 466**	**1 253**	**1 305**	**1 215**
تخفيضات الرسمال	135–	96–	104–	126–	85–
الزيادة الصافية في الرسمال	**1 418**	**3 370**	**1 149**	**1 179**	**1 130**

وصل عدد الشركات التي قامت بزيادة في الرسمال سنة 1985 الى 567 وبلغ مجلوبها 1.030 مليون. وقد تم تخصيص اكبر حصة من هذا المبلغ اي ما نسبته 86٪ الى الانشطة الصناعية والتجارية. اما رؤوس الاموال الموجهة الى إحداث وحدات جديدة، فقد كانت محدودة في مبلغ 185 مليون لمجموع 1.187 وحدة.

إن إغلاقات وإدماجات وتحويلات الشركات وكذا التخفيضات والافلاسات والتصفيات القضائية شملت ما يناهز 200 شركة واسفرت عن تقليص في الاستثمار قدره 85 مليون ولكنها خلفت في النهاية زيادة صافية في الرسمال قدرها 1.130 مليون، اي ما يعادل المبلغ المسجل سنة 1984.

بورصة القيم بالدار البيضاء

شهدت سوق البرصة نتائج احسن خلال سنة 1985 وذلك بفضل الانتعاش الذي احدثه تسجيل الاقتراضين اللذين أصدرتهما الدولة لمدة 3 سنوات واللذين يعتبران توظيفا مفضلا نظرا لشروط مكافأتها.

انتقل قدر معاملات السوق من 152 مليون درهم الى 223,6 مليون محققا بذلك زيادة نسبتها 47,1٪ ومتجاوزا لاول مرة الرقم القياسي المسجل سنة 1975. غير ان هذا التطور الملائم لم يشمل سوى سوق القيم ذات الدخل الثابت التي تهيمن عليها رسوم الدولة والتي تضاعف حجم معاملتها 10 مرات ليصل الى 90,3 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فان مبادلات الاسهم لم تشهد نفس الاتجاه بل وسجلت انخفاضا نسبته 10٪ اذ نزلت من 140,2 مليون الى 126,3 مليون. واخيرا، بلغت العمليات المتعلقة بالذهب 7 ملايين عوضا عن اقل من 2 مليون في السنة المنصرمة.

وظلت التفويتات المباشرة تشكل طريقة التبادل الاكثر استعمالا بحجم معاملات قدره 127,7 مليون، اي بزيادة معدلها 21,8٪. وقد قام بها خاصة مشترون جدد دفعهم الى ذلك حرصهم على التمكن من مراقبة بعض الشركات. وتم اقتناء رسوم الدولة بصفة رئيسية من طرف شركات التأمين. اما سوق المزاد العلني من جهتها، فعلى الرغم من كونها اقل اهمية بكثير، فقد عرفت توسعا ملحوظا سمح بمضاعفة قدر المعاملات الذي ارتفع الى 95,8 مليون.

ويظهر جرد التسعيرة الرسمية زيادة نسبتها 7,2٪ في عدد تسجيلات الرسوم ذات الدخل المتغير والبالغة 23,8 مليون وحدة. ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية الى زيادات الرسمال التي قامت بها الشركات المسجلة بالبرصة.

وصلت رسملة البرصة على اساس السعر المتوسط السنوي الى 2.450,3 مليون، اي بتصاعد معدله 8,8٪. كما ان السعر المتوسط العام انتقل من 106,39 درهم الى 115,76 درهم فتحسن بنسبة 8,8٪. وعلى العكس من ذلك، فان حجم الربيحات الموزعة، اي 211,5 مليون تقلص من سنة لاخرى بمعدل 4,6٪ ونزل المردود المتوسط من 9,85٪ الى 8,63٪ مبرزا بذلك مدى الاغراء الذي يمكن ان يشكل إصدار اقتراضات للدولة بشروط مردودية افضل.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات 25.992 مليون درهم فسجلت بذلك توسعا نسبته 14٪ يعزى في جزء منه الى تقوية المخزونات. اما التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، فقد وصل من جهته الى 24.724 مليون، فزاد بنسبة 10,1٪. غير ان معدل الاستثمار الذي بلغ 20,7٪ قد تراجع بعض الشيء. وقد تم تمويل التكوين الاجمالي للرسمال الثابت في حدود أوسع بواسطة التوفير الوطني الذي نما بشكل ملحوظ، وذلك في حدود 80,2٪ بدلا من 63,7٪ في السنة السالفة.

ويبين الجدول التالي التطور العام للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت ولعناصره خلال الخمس سنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985
المعدات والادوات	6 036	8 703	7 895	9 302	9 749
البناء	5 363	6 324	7 402	7 879	8 189
الاشغال العمومية	4 137	5 352	4 480	4 381	5 695
الاصلاحات والغرس	394	402	44ء	518	648
تربية المواشي	295	310	325	380	443
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**16 825**	**21 091**	**20 544**	**22 460**	**24 724**
الناتج الداخلي الاجمالي	**76 737**	**90 088**	**94 635**	**104 807**	**119 658**
معدل الاستثمار	21,9	23,4	21,7	21,4	20,7

وصلت قيمة المعدات والادوات الخاصة بوحدات الانتاج الى 9.749 مليون درهم، فزادت بذلك بنسبة 4,8٪ ومثلت 39,4٪ من مجموع مواد التجهيز المقتناة في نظير 41,4٪ في السنة السابقة.

وقد عرف قطاع البناء زيادة اقل بروزا بمعدل 3,9٪ بالمقارنة مع سنة 1984 حيث ان ما تم تشييده يمثل 8.189 مليون اي ما يعادل ثلث التكوين الاجمالي للرسمال الثابت لهذه السنة.

وعلى النقيض من ذلك، فان الاشغال العمومية وبعد سنتين متواليتين من الانخفاض ارتفعت بشكل قوي اي بمعدل يناهز 30٪ وساهمت بنسبة تفوق 23٪ في الاستثمارات الاجمالية عوضا عن 19,5٪ في السنة الفارطة واسترجعت بذلك تقريبا مستواها في سنة 1982. وفي الاخير، فان الاصلاحات والاغراس وكذا اعادة تكوين قطيع المواشي قد استفادت من الظروف الفلاحية وسجلت زيادة اجمالية نسبتها 21,5٪ من سنة لاخرى.

ان الاستثمارات المقبولة في اطار مختلف قوانين التشجيع والتي عرفت في السنة الماضية توسعا قويا بسبب تحسن المزايا الممنوحة قد واصلت نموها هذه السنة. وهكذا، فقد تم قبول 1.139 مشروع صناعي منها نسبة الثلثين تقريبا تهم المقاولات المتوسطة والصغيرة. ويصل الاستثمار الاجمالي لمجموع هذه المشاريع الى 2.832 مليون بدلا من 2.778 مليون فيما قبل. وقد تم تقدير مجلوبات الخارج من العملات الاجنبية بمبلغ 451 مليون درهم اي ما يمثل نسبة 16٪ من المجموع وما يقل عن مستوى سنة 1984 بمعدل 13٪. اما وظائف الشغل المرتقب إحداثها من جراء هذه المشاريع فتصل الى 30.573 وظيفة بدلا من 27.948. وتشمل الاستثمارات المزمع انجازها في حدود أكثر من ثلاثة ارباعها فروع النسيج والجلد متبوعة بالكيماء وشبه الكيماء وصناعة المواد الفلاحية. وقد شهد هذا القطاع الاخير افضل تطور من سنة لاخرى بزيادة نسبتها 22٪. ويوجد اكثر من نصف الوحدات بالدار البيضاء و7٪ بالرباط و 6٪ بمنطقة طنجة و 37٪ في باقي انحاء البلاد.

مولاي،

لقد تم خلال الجزء الثاني من السبعينات تطبيق سياسة نمو اقتصادي تميزت بطموح مشروع. وقد اسفرت هذه السياسة عن ضغوطات قوية على التوازنات الداخلية والخارجية بينما كانت الوضعية الاقتصادية العالمية تواجه مشاكل خطيرة في كل من الميدان الاقتصادي والمالي والنقدي. وعندما انطلق في بداية الثمانينات بحزم وعزم تطبيق برنامج تقويم واصلاح وخاصة فيما يرجع للمالية العمومية برزت ظاهرة الجفاف بشكل حاد. وهي التي استمرت عدة سنوات مما اعاق تحقيق الاهداف المتوخاة او نقلص من شأنها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذا الاطار، فان النتائج المحققة عند نهاية سنة 1985 تبدو جد مشجعة. حيث تم تسجيل تقويم حقيقي. والدلالة على ذلك تكمن في التطور الذي شهدته بعض العوامل الرئيسية. فقد تم تسجيل انتعاشة ملموسة للناتج الداخلي الاجمالي تجلت في الحصول على نمو هام بالاسعار الحقيقية لم يسجل منذ عشر سنوات. ويعزى هذا التحسن جزئيا الى الانتاج الفلاحي الذي كان جيدا، مما ادى الى تقوية الطلب الداخلي وتدعيم العرض الموجه للخارج. كما ان ارتفاع تكاليف المعيشة بدا ضعيفا نسبيا حيث نزل معدله الى رقم واحد على الرغم من التوسع القوي الغير المرتقب الذي عرفته المجموعة النقدية وبالرغم كذلك من التراجع الواسع الذي طرأ على القيمة الخارجية للدرهم. وعلاوة على ذلك، فان التحسن النسبي الذي عرفه الحساب الجاري لميزان الاداءات يعكس أثار موسم فلاحي افضل ولكنه يبلور ايضا مفعول الاجراءات التي اتخذت في هذا الشان. غير ان وضعية علاقاتنا مع الخارج قد باتت اكثر صعوبة. وفي الاخير، فقد تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من جديد كما كان متوقعا. بيد انه لم يتأت ذلك الا عن طريق تقليص قوي للاستثمارات العمومية.

وفضلا عن ذلك، فان المؤشرات الاولى التي برزت بوضوح في بداية سنة 1986 تعطي رؤية متفائلة اجماليا بالنسبة لهذه السنة. فعلى الصعيد الداخلي، تبشر غزارة الامطار وانتظامها وحسن توزيعها بانتاج فلاحي لم يسبق له مثيل، ستكون له آثار ايجابية على النشاط الاقتصادي برمته ويمكن هذه السنة ايضا من تحقيق نسق نمو مرتفع. اما على الصعيد الخارجي فان كلا من تراجع سعر الفائدة وانخفاض قيمة الدولار الامريكي وبالاخص هبوط ثمن البرميل من النفط، كل ذلك يشكل عوامل ملائمة لتخفيض عجز ميزان الاداءات وكذا عجز الخزينة.

وهكذا، فان التقدم الذي تم احرازه في طريق الاصلاح الاقتصادي ليبدو هاما ومحمودا خاصة وانه تحقق بالرغم من عدة عراقيل، ومع ذلك، يبقى ان قياس النتائج المسجلة بواسطة المعطيات الاحصائية وحدها لا يعبر عن الحقيقة تمام التعبير. ويرجع السبب في ذلك من جهة لكون الاحصائيات لا تبرز سوى بشكل غير كامل الخلفيات التي اسفر عنها الاصلاح والتي لم تظهر كلها حتى الآن الى حيز الوجود، ومن جهة اخرى، لكون هذه المعطيات لا يمكنها ان تقدر مجهود تحديث الانتاج حق قدره، وبالاخص المجهود الضخم المبذول في ميدان التكوين والذي من شأنه ان يدعم الدخل الوطني شريطة الاستفادة مما تم اكتسابه من حنكة ودراية لا يستهان بها.

غير ان هذه النتائج، مهما كانت هامة وملائمة، فانه لا ينبغي لها ان تحجب ضرورة مواصلة الاصلاح الهيكلي، إذ ان التحسن الظرفي وما صاحبه من اجتماع استثنائي لعوامل اقتصادية عديدة وايجابية لا يسمح بتراجع الجهود نظرا لكون بلادنا لا زالت لم تسترجع بعد كل قواها الاقتصادية. فالمغرب يمكنه بحق ان يفتخر ويعتز بكونه استطاع ان يحقق استقرارا نسبيا في الاسعار وان يسجل من جديد نموا ملموسا. الا ان الميل للاستهلاك لا زال مهيمنا، ومستوى التوفير غير كاف ولم يعرف مستوى التشغيل اي تحسن، كما ان عجز ميزان الادءات وعجز الخزينة بالاخص لا زالا مرتفعين.

إن مواجهة عجز تجاري مستمر يرجع مصدره الرئيسي الى قلة العرض سواء بالنسبة للسوق الداخلية ام عند التصدير، وان مواجهة مستلزمات تمويل عجز عمومي متزايد، كل ذلك لا يعد خطورة تقلص الاستثمارات. وفضلا عن ذلك، فان جزءا هاما من التوفير يوجه للخزينة التي تقلص اكثر فاكثر من الموارد المخصصة للتجهيز. كما لا يفوته ان يؤثر على الاستقرار النسبي للقيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية الذي يعتبر ضروريا للحفاظ على الثقة الموضوعة فيها وللحث على الانتاج وتحسين القدرة على التنافس. إن مزايا عمل شامل يرمي الى تقوية مستوى الاحتياطيات الدولية من الصرف تستلزم مجهودا جديدا للتخفيض من النفقات العمومية الشيء الذي يكن بالضرورة في تقريب تحملات الدولة من مواردها اما عن طريق تدعيم المداخيل ام بواسطة تخفيض النفقات ام باللجوء الى هذين الحلين معا. بيد ان الحصول على مداخيل إضافية يرتبط بتطبيق الاصلاح الجبائي والذي ينبغي خاصة ان يهدف الى تحسين مردودية الضريبة عن طريق الاحاطة بالقطاعات التي لا زالت تفلت من الجباية، وان يصحح ولو بعض الشيء من فوارق الدخل بدلا من رفع الاقتطاعات التي تضغط على الوضعية المالية للاسر ولعدد لا يستهان به من المقاولات وتشكل بالتالي حجر عثرة امام انتعاشة الاستثمار في بعض القطاعات وتخفض العرض. كما ان تقليص التحملات تعارضه بالاخص العادات المتأصلة عندنا وبادلرتنا كما يعارض الجوح امام كل تغيير. وعلى اية حال، فانه يبدو اكثر صوابا ان تمنح بعض الامتيازات للاستثمارات و منها اخرة على وجه الخصوص والتي يتعين عليها أن تقوم مقام الدولة في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد، فان اجتماع عدة شروط ملائمة قد بات متوفرا لكي تتدعم الاستثمارات سواء منها الوطنية ام الاجنبية. وتجدر الاشارة بالخصوص الى وجود يد عاملة كفأة، وتأطير مناسب وتوفر رؤوس الاموال، كما تجدر الاشارة الى قوانين الاستثمارات الجديدة التي تم اصدارها موخرا والتي تشمل الانشطة الرئيسية وتمنح مزايا خاصة و هامة. غير ان جلب تمويل خارجي لا زال ضروريا. ولكن تعبئته لا ينبغي ان تشكل حاجزا لا يمكن تخطيه نظرا لكون الاستثمارات التي تم تحققها في ظرف خمسة عشرة سنة تمثل ما يناهز ثلاثة اضعاف المساعدات المالية التي تم الحصول عليها من الخارج لهذا الغرض.

ولذلك كله، يبدو ان المنفذ الوحيد يكن في متابعة برامج تقويم واصلاح طويلة المدى بصبر وأناة ومثابرة وطمأنينة بغية التخفيض بصورة حقيقية و دائمة من الاستهلاك ومن عجز الخزينة الذي يعتبر المراة الحقيقية التي ينعكس عليها نجاح او فشل كل سياسة، وذلك مع العمل في آن واحد على حل المشكل العويص المتمثل في الاداءات المتأخرة والمتجمعة على كاهل الدولة وتلافي الزيادة فيها، مع تحسين نظام تقييم الحاجيات المالية وتعبئة الموارد في الوقت المناسب وعدم استعمالها إلا من أجل الاهداف التي خططت لها.

ان في امكاننا تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتصحيح الفوارق الاجتماعية ولكن شريطة مواصلة القيام بمجهودات متزايدة ودائمة بدون كلل أو ملل، وذلك من اجل وضع طريقة تميز بالعزم والحزم من حيث المبادئ وبالحذر والحيطة من حيث العمل وبالوضوح في المضمون كما في التطبيق، وتهدف من وراء استعادة التوازنات الى انتعاشة قد لا تكون في الحال في مستوى طموحاتنا ولكنها سوف تشكل لا محالة ضمانة فيما يرجع للمستقبل.

الرباط، يونيو 1986
أحمد بنافي

تغييرات حصيلة بنك المغرب

وصل مجموع حصيلة بنك المغرب عند نهاية دجنبر 1985 الى 20.501,7 مليون درهم عوضا عن 18.859,3 مليون في السنة السابقة، مسجلا بذلك زيادة قدرها 1.642,4 مليون أو ما نسبته 8,7٪ في نظير ارتفاع قدره 1160,1 مليون سنة 1984.

وقد كانت أهم التغييرات التي شهدتها أركان كل من الاصول والخصوم كالتالي:

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

وصل مجموع هذا الركن عند نهاية دجنبر 1985 إلى 1.617,8 مليون درهم بدلا من 982,6 مليون عند مختتم سنة 1984، وكان موزعا كالتالي:

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي ..... 389,4 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 0,6 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 885,1 مليون درهم
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... 218,0 مليون درهم

وهكذا، فقد سجل هذا الركن زيادة قدرها 635,2 مليون درهم وذلك نتيجة لارتفاع الموجودات من العملات القابلة للتحويل والاكتتاب لدى صندوق النقد العربي توالبا بمبلغ 452,3 مليون و 188,6 مليون وكذا لانخفاض قدره 5,7 ملايين من الموجودات من حقوق السحب الخاصة.

أوفاق الاداء

بلغ ركن اوفاق الاداء 18,3 مليون درهم، فلم يشهد بذلك اي تغيير بالمقارنة مع مستواه في نهاية السنة المنصرمة.

المساعدات المالية للدولة

أدرج ركن «المساعدات المالية للدولة» عند اقفال الحصيلة بمبلغ 9.439,3 مليون درهم، أي بتصاعد قدره 404,7 مليون من نهاية سنة لاخرى.

وقد ظلت التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة تطبيقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير الشريف القاضي بإحداث بنك المغرب قارة في مستوى 5.500 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعدد هذه التسبيقات ستة ويعود تاريخها الى 12 مارس 1964 بمبلغ 250 مليون و 27 دجنبر 1967 بمقدار 250 مليون و 7 مايو 1970 بمبلغ 500 مليون و 13 مارس 1974 بـ قدره 1.000 مليون و 13 اكتوبر 1977 بمقدار 2.000 مليون و 9 ابريل 1980 بمبلغ 1.500 مليون

أما تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 35 من الظهير الآنف الذكر، فقد كانت مستعملة عند نهاية السنة في حدود السقف المرخص به اي 2.386 مليون وبدت في ارتفاع قدره 89 مليون.

ولم تشهد التسليفات الاخرى أي تغيير سنة 1985. وهي تتمثل في أذنني الخزينة ومبلغها على التوالي 100,4 و 38,4 مليون درهم واللتين تم تأجيل تاريخ استحقاقها الى 31 دجنبر 1986 بنفس المبالغ. وتشكل الاذينة الاولى مبلغ التسبيق الممنوح للدولة سنة 1958 من اجل تمكينها من سحب البسيطة من التداول بما كان يسمى سابقا بمنطقة الشمال. وتشكل الاذينة الثانية مقابل تكفل معهد الاصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (المادة 70 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب).

اما التسبيقات المتمثلة في تعبئة السفاتج الخزينة والسندات الالزامية المكفولة لفائدة الخزينة، فقد بلغت 1.414,5 مليون درهم و سجلت بذلك زيادة في ظرف سنة قدرها 315,7 مليون.

الحسابات البريدية الجارية

ادرجت «الحسابات البريدية الجارية» للبنك بمبلغ 27,7 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 84,5 مليون من حصيلة لاخرى.

عمليات القرض

وصل مجموع «عمليات السلف» المدرج ضمن حصيلة نهاية دجنبر 1985 الى 8.799,6 مليون من الدراهم، فارتفع بمقدار 543,1 مليون بالمقارنة مع مستواه في مختتم السنة الفارطة.

ذلك ان «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» بلغت 1.618,3 مليون درهم، فزادت بمبلغ 236,8 مليون. وضمن هذا الركن وصلت «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» الى 1.584,2 مليون وادرجت «محفظة خصم أذينات الخزينة» بمقدار 34,1 مليون.

أما «محفظة السندات المسحوبة على الخارج» فبلغ مجموعها 2.844,4 مليون درهم، أي بارتفاع مقداره 661,9 مليون درهم.

أما «التسبيقات» ومبلغها 3.951,2 مليون، فقد تقلصت من سنة لاخرى بما قدره 633,4 مليون. وقد نتج هذا التطور أساسا عن حركتين مختلفتي الاتجاه : الاولى نحو الانخفاض وشملت التسبيقات على سندات عمومية والتي تراجعت بمبلغ 854,6 مليون وكذا التسبيقات على سندات خصوصية والتي تقلصت بمقدار 17 مليون، والثانية نحو الارتفاع وهمت باقي التسبيقات الاخرى والتي زادت إجماليا بما قدره 1.330,1 مليون درهم.

ووصل حجم «السندات الجاري تحصيلها» إلى 385,7 مليون درهم، أي بتصاعد مبلغه 277,8 مليون من سنة لاخرى.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بعد طرح الاندثارات التي تمت برسم 1985، وصل ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» عند نهاية دجنبر 1985 الى 472,5 مليون درهم، في نظير 322,6 مليون في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

بلغ مجموع ركن «عناصر الاصول المختلفة» 126,4 مليون درهم، فتضاءل بمقدار 6 ملايين بالمقارنة مع مستواه عند نهاية سنة 1984.

الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

إن حجم الاوراق المتداولة الذي كان يصل الى 15.018,4 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1984، ارتفع إلى 16.777,5 مليون درهم في مختتم هذه السنة. وبذلك تبلغ نسبة زيادته 11,7٪ عوضا عن 8,9٪ سنة 1984 و 12,6٪ سنة 1983.

وقد كانت الاوراق المتداولة عند نهاية دجنبر 1985 كالتالي :(1)

8.986.717	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدرهم 44.933.585
68.610.334	ورقة من فئة 10 دراهم	بالدرهم 686.103.340
29.961.281	ورقة من فئة 50 درهم	بالدرهم 1.498.064.050
145.483.943	ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم	بالدرهم 14.548.394.350
المجموع		بالدرهم 16.777.495.325

(1) تجدر الاشارة إلى أن الاوراق النقدية المزورة ضمن الحصيلة لاتدرج فيها بقيمتها الاسمية، بل بقيمة تسديدها.

النقود المعدنية المتداولة

انتقل مبلغ النقود المعدنية المتداولة من سنة لاخرى من 299,5 إلى 292,5 مليون درهم، وسجل بذلك انخفاضا قدره 7 ملايين درهم او ما نسبته 2,3٪ في نظير ارتفاع معدله 9,5٪ سنة 1984.

وقد كانت النقود المعدنية المتداولة بتاريخ 30 دجنبر 1985 مشكلة كما يلي :

أ) الذهب

7.222	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم	بالدرهم 1.805.500
1.619	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	بالدرهم 809.500

ب) الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم 6.377.796
651.742	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدرهم 3.258.710
26.160	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما	بالدرهم 1.308.000
5.142	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم	بالدرهم 514.200
3.658	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	بالدرهم 548.700

ج) النيكل

71.738.877	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدرهم 35.869.438,50
126.961.221	قطعة من فئة درهم واحد	بالدرهم 126.961.221
15.391.143	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدرهم 76.955.715

د) برونز الاليمنيوم

116.631.700	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدرهم 5.831.585
123.093.951	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدرهم 12.309.395,10
99.034.823	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدرهم 19.806.964,60

هـ) الالمنيوم

15.375.405	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدرهم 153.754,05
المجموع		بالدرهم 292.510.479,25

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

بلغ هذا الركن 663,2 مليون درهم بدلا من 701 مليون في السنة السالفة وشهد بذلك تقلصا قدره 37,8 مليون. وتعزى هذه النتيجة الى انخفاض حسابات المنظمات الدولية بمقدار 276,3 مليون على إثر مختلف عمليات إعادة الشراء التي تمت في إطار الحصة الاولى من القرض. وعلى النقيض من ذلك، اتسعت الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل بمبلغ 244,6 مليون. واخيرا، تراجعت الالتزامات بالدراهم بما قدره 6,1 ملايين درهم.

أوفاق الاداء

انخفض ركن «أوفاق الاداء» بمبلغ 0,3 مليون درهم.

الودائع وغيرها من الالتزامات

اسفر ركن «الودائع وغيرها من الالتزامات» عن مجموع قدره 761,7 مليون درهم، اي بانخفاض مبلغه 277,3 مليون بالمقارنة مع مستواه في السنة الماضية. ذلك ان حسابات البنوك بعد طرح الاحتياطيات، وكذا الحسابات الاخرى وباقي الالتزامات الاخرى تراجعت توالبا بمقدار 167 مليون و 85,5 مليون درهم و 24,8 مليون درهم.

منح حقوق السحب الخاصة

بقي مجموع «منح حقوق السحب الخاصة» دون تغيير من سنة لاخرى اذ ظل في مستوى 433,6 مليون درهم.

الرسمال والاحتياطيات

أسفر ركن «الرسمال والاحتياطيات» عن رصيد قدره 785,1 مليون درهم، اي بزيادة مبلغها 128,6 مليون.

عناصر مختلفة

أدرجت «عناصر الخصوم المختلفة» بمقدار 787,8 مليون درهم وسجلت بذلك تصاعدا مبلغه 77,1 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1985

الحصيلة في نهاية دجنبر 1985 *

الاصول	بالدرهم	الماعليه (الخصوم)	بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	1 617 842 875,42	الاوراق والنقود المتداولة	17 070 005 804,25
الموجودات من الذهب	124 737 746,10	الاوراق	16 777 495 325,00
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389 404 377,19	النقود	292 510 479,25
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	679 300,83	**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل**	663 222 242,56
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	885 052 945,05	الالتزامات ذهبا	–
الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	217 968 506,25	الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	385 831 596,50
أوفاق الاداء	18 290 684,24	الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	5 469 213,66
المساعدات المالية للدولة	9 439 357 631,84	المؤسسات الدولية	271 921 432,40
سندات الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00	**أوفاق الاداء**	237 834,84
سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10	**الودائع وغيرها من الالتزامات**	761 692 764,64
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00	الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 055 780,70
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	2 386 000 000,00	البنوك «حسابات العمليات»	203 613 605,24
تعبئة السفاتج الجركية وسندات الالزام المكفولة	1 414 499 336,74	البنوك «حسابات الاحتياطات»	109 305 000,00
الحسابات البريدية الجارية	27 686 308,00	حسابات أخرى	421 107 095,33
عمليات السلف	8 799 588 835,59	التزامات أخرى	26 611 283,57
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 618 343 502,39	**منح حقوق السحب الخاصة**	433 528 327,61
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	2 844 347 920,38	**الرسمال والاحتياطيات**	785 079 431,69
التسبيقات	3 951 214 982,73	الرسمال	30 000 000,00
السندات الجاري تحصيلها	385 682 430,09	الاحتياطيات	755 079 431,69
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)	472 504 101,50	**عناصر أخرى**	787 817 569,43
عناصر أخرى	126 413 538,63		
مجموع الاصول	20 501 683 975,22	**مجموع الخصوم**	20 501 683 975,22

* بعد توزيع الارباح.

(1) الفصل 35، فقرة 3 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاستارات.

حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1985

الخصوم	بالدرهم	الاصول	بالدرهم
نفقات الادارة	131 288 811,93	إيرادات الخصم	322 527 413,62
تحملات مختلفة	104 690 461,94	الفوائد	249 901 804,85
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 101 540 851,44		العمولات	79 938 320,93
نفقات سك النقود المعدنية دون مخصصات	1 680 840,55	إيرادات مختلفة	30 987 722,64
إندثار العقارات	4 839 067,88		
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	2 413 087,97		
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	4 200 000,00		
مخصصات لمصاريف سك النقود المعدنية	5 600 000,00		
	254 712 870,27		
صافي أرباح السنة المالية	428 642 391,77		
	683 355 262,04		683 355 262,04

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م- 1 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

ملايين الدراهم	1981	1982	*1983	*1984	*1985
القطاع الاول	3 328	3 991	3 844	3 633	4 296
الفلاحة، الغابات والصيد	3 328	3 991	3 844	3 833	4 296
القطاع الثاني	9 245	9 453	9 723	9 614	9 832
صناعة الاستخراج	921	870	934	991	992
الطاقة والماء	1 370	1 459	1 530	1 536	1 609
صناعة التحويل	5 520	5 520	5 735	5 638	5 689
البناء والاشغال العمومية	1 434	1 604	1 524	1 449	1 542
القطاع الثالث	13 682	14 336	14 480	14 963	15 351
النقل والمواصلات	1 622	1 754	1 811	1 904	2 020
خدمات أخرى	4 487	4 636	4 757	4 879	5 131
التجارة	7 573	7 946	7 912	8 180	8 200
الانتاج الداخلي الاجمالي	26 255	27 780	28 047	28 410	29 479
الادارات العمومية	5 457	6 096	6 601	6 957	7 401
الناتج الداخلي الاجمالي	31 712	33 876	34 648	35 367	36 880

• أرقام مصححة
•• أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة التخطيط

م- 2 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس لسنة السابقة	1981	1982	*1983	*1984	*1985
القطاع الاول	22,9–	19,9	3,7–	0,3–	12,1
الفلاحة، الغابات والصيد	22,9–	19,9	3,7–	0,3–	12,2
القطاع الثاني	0,1–	2,2	2,9	1,1–	2,3
صناعة الاستخراج	1,5–	5,5–	7,4	6,1	0,1
الطاقة والماء	2,9	6,5	4,9	0,4	4,8
صناعة التحويل		–	3,9	1,7–	0,9
البناء والاشغال العمومية	4,4–	11,9	5,0–	4,9–	6,4
القطاع الثالث	0,6	4,8	1,0	3,3	2,6
النقل والمواصلات	4,9	8,	3,2	5,1	6,1
خدمات أخرى	4,6	3,3	2,6	2,6	5,2
التجارة	1,7–	4,9	0,4–	3,4	0,2
الانتاج الداخلي الاجمالي	3,3	5,8	1,0	1,3	3,8
الادارات العمومية	9,6	11,7	8,3	5,4	6,4
الناتج الداخلي الاجمالي	1,	6,8	2,3	2,1	4,3

• أرقام مصححة.
•• أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة التخطيط

م- 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1981	1982	*1983	*1984	**1985
القطاع الاول	11 422	16 256	16 130	17 547	21 996
الفلاحة، الغابات والصيد	11 422	16 256	16 130	17 547	21 996
القطاع الثاني	25 762	28 457	30 094	33 358	39 086
صناعة الاستخراج	4 255	4 036	3 994	5 155	5 624
الطاقة والماء	2 727	3 254	3 448	3 940	4 720
صناعة التحويل	13 416	14 570	15 954	17 360	19 842
البناء والاشغال العمومية	5 364	6 597	6 695	6 903	7 814
القطاع الثالث	29 595	33 836	35 917	40 726	45 386
النقل والمواصلات	3 429	3 982	4 478	5 217	6 010
خدمات أخرى	11 192	12 658	13 730	15 704	18 022
التجارة	14 974	17 196	17 709	19 799	21 354
الانتاج الداخلي الاجمالي	66 779	78 549	82 140	91 625	105 382
الادارات العمومية	9 958	11 539	12 495	13 182	14 276
الناتج الداخلي الاجمالي	76 737	90 088	94 635	104 807	119 658

• أرقام مصححة
•• أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة التخطيط

م- 4 تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس لسنة السابقة	1981	1982	*1983	*1984	**1985
القطاع الاول	10,1–	42,3	0,8–	8,8	25,3
الفلاحة، الغابات والصيد	10,1–	42,3	0,8–	8,8	25,3
القطاع الثاني	13,8	10,5	5,7	10,8	13,9
صناعة الاستخراج	24,2	5,1–	1,0–	29,0	9,1
الطاقة والماء	15,2	19,3	6,0	14,3	19,8
صناعة التحويل	11,7	8,6	9,5	8,8	14,3
البناء والاشغال العمومية	10,8	23,0	1,5	9,1	13,2
القطاع الثالث	12,9	14,3	6,2	13,4	11,5
النقل والمواصلات	9,9	16,1	12,5	16,5	15,2
خدمات أخرى	15,0	13,1	8,5	14,4	14,8
التجارة	12,1	14,8	3,0	11,8	7,8
الانتاج الداخلي الاجمالي	8,5	17,6	4,6	11,5	15,0
الادارات العمومية	15,8	15,9	8,3	5,5	8,3
الناتج الداخلي الاجمالي	9,4	17,4	5,0	10,7	14,2

• أرقام مصححة.
•• أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة التخطيط

م- 5 – بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1981	1982	*1983	*1984	**1985
الانتاج الداخلي الاجمالي	66 779	78 549	82 140	91 625	105 382
القيمة المضافة للادارات العمومية	9 958	11 539	12 495	13 182	14 276
الدخل الخارجي الصافي	1 202	481	2 042	2 696	2 738
الناتج الوطني الاجمالي	77 939	90 569	96 677	107 503	122 396

• أرقام مصححة.
•• أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1981	1982	*1983	*1984	** 1985
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	77 939	90 569	96 677	107 503	122 396
(=) الدخل الخارجي الصافي	1 202	481	2 042	2 696	2 738
الناتج الداخلي الاجمالي	76 737	90 088	94 635	104 807	119 658
(+) رصيد الموارد	10 537	11 907	7 951	11 185	9 954
واردات السلع والخدمات	26 826	30 429	29 099	38 004	41 953
صادرات السلع والخدمات	16 289	18 522	21 148	26 819	31 999
مجموع الموارد المتاحة	87 274	101 995	102 586	115 992	129 612
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	53 318	61 785	64 120	73 945	84 744
بالمغرب	52 868	61 300	63 530	73 206	83 828
بالخارج	450	485	590	739	916
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	16 769	19 239	18 707	19 252	18 876
مرتبات وأجور الموظفين	10 400	12 059			
مشتريات السلع والخدمات	6 369	7 180			
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	16 825	21 091	20 544	22 460	24 724
تغيير المخزونات	– 362	– 120	– 785	+ 335	+ 1 268
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	87 274	101 995	102 586	115 992	129 612

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 7 – الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1981	1982	*1983	*1984	**1985
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	16 825	21 091	20 705	22 460	24 724
تغيير المخزونات	– 362	– 120	– 785	+ 335	+ 1 268
الاستثمارات	17 187	20 971	19 759	22 795	25 992
رصيد الموارد	10 537	11 907	7 951	11 185	9 954
التوفير الداخلي الاجمالي	6 650	9 064	11 808	11 610	16 038
الدخل الخارجي الصافي	1 202	481	2 042	2 696	2 738
التوفير الوطني الاجمالي	7 852	9 545	13 850	14 306	18 776

* أرقام مصححة

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1984-1983			1985-1984		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 123	11 713	10,4	1 115	13 416	12,0
القمح الطري	733	8 182	11,2	778	10 166	13,1
الشعير	2 126	14 046	6,6	2 383	25 414	10,7
الذرة	384	2 640	6,9	401	3 210	8,0
المجموع	4 366	36 581	8,4	4 677	52 206	11,2

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب

بالاف القناطير	من ماي 1983 إلى أبريل 1984	من ماي 1984 إلى أبريل 1985	من ماي 1985 إلى دجنبر 1985
القمح الصلب	570	438	95
القمح الطري	3 553	3 073	3 144
الشعير	302	273	2 294
الذرة	353	567	610
المجموع	4 778	4 351	6 143

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1984-1983			1985-1984		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	190	1 223	6,4	212	1 945	9,2
العدس	60	287	4,8	77	454	5,9
الحمص	57	276	4,8	57	481	8,4
الجلبان	68	245	3,6	88	462	5,3
قطاني مختلفة	68	425	6,3	78	543	7,0
المجموع	443	2 456	5,5	512	3 885	7,6

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 11 – تصدير البواكير

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1982 إلى شتنبر 1983		من أكتوبر 1983 إلى شتنبر 1984		من أكتوبر 1984 إلى شتنبر 1985	
	عرب	مجموع	عرب	مجموع	عرب	مجموع
الطماطم	47	64	63	89	72	94
البطاطس	37	39	45	50	44	48
خضر أخرى	2	3	2	4	2	3
المجموع	86	106	110	143	118	145

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 – إنتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1982 إلى يوليوز 1983			من أكتوبر 1983 إلى يونيو 1984			من أكتوبر 1984 إلى يونيو 1985		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		مجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية		مجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية		مجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية
البرتقال	672	443	284	747	389	208	685	493	231
الفواكه الصغيرة	243	156	101	243	131	85	245	136	85
حوامض أخرى	15	2	1	27	2	1	30	5	4
المجموع	930	601	386	1 017	522	294	960	544	320

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 13 - بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (الاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالاطنان)
1984-1983 *				
الغرب	20 350	851 620	41,8	117 800
تادلة	16 450	711 810	43,3	88 300
دكالة	13 500	889 570	65,9	122 700
ملوية	2 770	72 630	26,2	5 600
المجموع	**53 070**	**2 525 630**	**47,6**	**334 400**
1985-1984				
الغرب	19 920	502 760	25,2	73 900
تادلة	19 840	843 870	42,5	113 700
دكالة	13 170	804 310	61,1	104 800
ملوية	3 310	92 580	28,0	9 000
المجموع	**56 240**	**2 243 520**	**39,9**	**301 400**

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 - بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		الصبغ	المعاد غرسه	المجموع	
1983							
الغرب	12 299	8 831	82,5	705 845	22 612	728 457	70 300
ملوية	1 229	634	54,2	29 069	5 307	34 376	3 100
المجموع	**13 528**	**9 465**	**80,6**	**734 914**	**27 919**	**762 833**	**73 400**
1984 *							
الغرب	13 692	10 360	73,4	737 496	22 579	760 075	64 600
ملوية	1 155	896	43,4	37 530	1 378	38 908	3 500
المجموع	**14 847**	**11 256**	**71,0**	**775 026**	**23 957**	**798 983**	**68 100**
1985							
الغرب	14 764	12 022	60,6	693 951	35 000	728 951	56 900
ملوية	1 351	786	38,6	26 558	3 800	30 358	4 200
المجموع	**16 115**	**12 808**	**59,3**	**720 509**	**38 800**	**759 309**	**61 100**

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1984-1983			1985-1984		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	9 100	109 300	12,0	11 800	236 000	20,0
دكالة	500	6 100	12,2	700	10 500	15,0
ملوية	-	-	-	100	2 600	26,0
المجموع	**9 600**	**115 400**	**12,0**	**12 600**	**249 100**	**19,8**

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

بالاطنان	1983-1982	1984-1983	1985-1984 **
إنتاج الزيتون	* 249 000	* 333 000	340 000
إنتاج الزيت	23 000	27 000	28 000

* رقم مصحح.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1984-1983			1985-1984		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	29	190	6,5	35	241	6,9
الفول السوداني	25	354	14,2	24	290	12,1
المجموع	**54**	**544**	**10,1**	**59**	**531**	**9,0**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 - إنتاج النبيذ

بآلاف الهكتولتر	1983	1984	1985
مكناس - فاس	277	279	195
القنيطرة	73	36	34
الدار البيضاء	30	36	48
وجدة	56	44	27
المجموع	**436**	**395**	**304**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان -

بآلاف الرؤوس	1983	1984	1985
البقر	2 331	2 296	2 604
الغنم	9 272	9 587	11 084
الماعز	4 054	3 875	4 591
المجموع	**15 657**	**15 758**	**18 279**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ـ الذبائح المراقبة ـ

بالاف الرؤوس وبالاطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1983	653	88 077	2 659	35 224	870	8 561	4 382	131 862
* 1984	527	74 448	2 976	41 562	860	8 783	4 363	124 793
1985	496	75 676	2 857	39 565	904	8 614	4 257	123 855

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 ـ الصيد البحري

بالاطنان	1983	* 1984	** 1985
الانتاج	**438 600**	**462 200**	**475 500**
ـ الصيد بالشواطئ	353 100	368 100	346 000
ـ الصيد بأعالي البحار	85 500	94 100	129 500
الاستهلاك المحلي	**106 100**	**134 000**	**140 600**
الصادرات	**159 300**	**163 000**	**160 900**
ـ السمك الطري والمجمد	19 800	28 900	42 800
ـ الرخويات	72 800	73 700	62 800
ـ السمك المصبر	52 000	50 200	55 300
ـ منتوجات مستخرجة من السمك	14 700	10 200	–

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر وزارة الصيد البحري و الملاحة التجارية

م. 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالاف الاطنان	الانتاج				الصادرات			
	1982	1983	*1984	**1985	1982	1983	*1984	**1985
الفحم الحجري	735,0	751,0	837,5	774,5	28,3	37,5	65,7	68,2
النفط الخام	15,2	17,7	16,5	22,2	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الاساس = 100 في 1978)	**101**	**110**	**116**	**114**	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	17 834,9	19 842,3	21 351,4	20 844,7	13 976,0	14 654,3	14 951,3	14 789,8
البارتين	515,7	288,4	561,3	463,4	384,1	359,3	577,7	550,0
معدن الحديد	223,8	173,0	163,0	190,5	234,0	150,6	116,5	148,2
معدن الرصاص	148,0	138,8	143,6	153,6	55,7	63,9	78,9	50,2
المانغنيز الكيماوي	96,5	73,5	59,1	43,7	81,9	57,7	65,8	51,3
معدن النحاس	62,8	69,5	64,8	59,2	59,0	67,1	68,0	57,1
الفليورين	50,2	60,3	65,9	74,4	60,5	54,0	78,1	64,8
معدن الزنك	22,4	14,6	20,2	27,2	16,4	13,9	22,1	26,1
معدن الانتيوان	2,0	1,0	2,1	1,7	1,7	1,1	2,2	1,7

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الخام ومعادن المنغنيز والحديد والرصاص والزنك والبارتين والفليورين والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط، فدرجة عن مقياس الطاقة

* أرقام مصححة

** أرقام مؤقتة

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالاف الدراهم	1981	1982	1983	*1984	**1985	بالنسبة المئوية لمجموع 1985
الفوسفاط	3 736 457	3 566 976	3 002 784	3 685 255	4 492 710	83,3
معدن الرصاص	310 920	273 162	258 826	309 058	303 019	5,6
معدن النحاس	47 785	120 970	180 610	172 015	[illegible] 447	3,4
المياه المعدنية	56 970	4[illegible] 650	73 977	79 039	[illegible] 062	1,7
الفليورين	47 223	38 503	58 310	48 436	66927	1,2
المانغنيز الكيماوي	51 417	58 576	51 760	52 328	45 677	0,9
البارتين	51 223	72 835	39 924	83 786	67 180	1,3
معدن الحديد	4 388	14 574	15 665	12 895	16 195	0,3
معدن الزنك	17 982	22 849	24 164	39 129	52 461	1,0
معادن أخرى (2)	156 359	111 248	37 658	44 526	69 890	1,3
المجموع	**4 480 724**	**4 329 343**	**3 743 678**	**4 526 467**	**5 390 568**	**100**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج نشاط الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 23 ـ بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1978)	1982	1983	*1984	**1985	1985/1984 %
المقياس العام	**141**	**148**	**156**	**160**	**2,6**
الكهرباء	136	146	151	161	6,6
الفحم المستخرج	102	104	116	108	6,9 –
النفط المصفى	147	154	162	165	1,9

* أرقام مؤقتة.

**أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 24 ـ بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1982	1983	*1984	**1985	1985/1984 %
إنتاج الفحم الحجري	الاف الاطنان	735,0	751,0	837,5	774,5	7,5 –
إنتاج النفط الخام	»	15,2	17,7	16,6	22,2	33,7
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	73,8	83,2	82,9	86,6	4,5
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلواط الساعة	5 691,3	6 185,3	6 400,6	6 829,0	6,7
– من أصل مائي	»	535,1	465,5	351,8	476,3	33,7
– من أصل حراري	»	5 156,2	5 719,8	6 048,8	6 358,7	5,1

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

المكتب الوطني للكهرباء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 - بيان تطور ميزان الطاقة

بالاف الاطنان المعادلة للنفط	1982		1983		* 1984		** 1985	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%		المجموع
الاستهلاك								
الفحم الحجري	438	9,3	560	11,5	507	10,3	662	12,9
المنتوجات النفطية (1)	4 085	86,3	4 117	84,6	4 267	86,5	4 287	83,4
الغاز الطبيعي	60	1,3	63	1,3	63	1,3	66	1,3
الكهرباء من اصل مائي	149	3,1	125	2,6	95	1,9	126	2,4
المجموع	4 732	100	4 865	100	4 932	100	5 141	100
الموجود منها تقليا :								
الفحم الحجري	396	64	374	64,6	363	67,6	367	63,4
النفط والغاز الطبيعي	74	12	79	13,7	79	14,7	86	14,8
الكهرباء من اصل مائي	149	24	125	21,6	95	17,7	126	21,8
المجموع	619	100	578	100	537	100	579	100
العجز في الطاقة	4 113		4 287		4 395		4 562	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي	86,9		88,1		89,1			88,7

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 - بيان تطور استهلاك الطاقة

	1982	1983	* 1984	** 1985	1985/1984 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	170,4	158,0	151,3	144,9	4,2 -
الوقود الممتاز	304,4	314,8	314,5	305,5	2,9 -
بترول المصابيح	70,0	78,5	74,0	76,5	3,4 +
بترول المحركات النفاثة	242,6	250,9	260,9	279,6	7,2 +
زيت الغاز	1 433,8	1 413,8	1 423,4	1 434,2	0,8 +
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت التويل (1)	1 953,0	1 964,9	2 089,7	2 060,6	1,1 -
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)					
البوتان	295,4	317,6	332,2	355,2	6,8 +
البروبان	20,0	20,2	21,0	23,5	11,9 +
الكهرباء (بلايين الكيلواط الساعة)	5 048,0	5 528,1	5 706,5	6 112,0	7,1 +
الفحم (بآلاف الاطنان) (1)					
الفحم الحجري	706,8	667,1	648,7	654,7	0,9 +
الفحم المستورد	64,5	281,3	213,0	448,2	105,6 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

المكتب الوطني للكهرباء

م. 27 - بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1978)	الترجيح	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1985/1984 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	1 000	107	107	110	116	114	115	0,9
الصناعات الغذائية	233	116	115	117	125	127	125	1,6 -
المشروبات والتبغ	181	102	103	96	101	108	107	0,9 -
منتوجات النسيج	116	98	94	109	113	100	115	15,0
الجلد والاحذية الجلدية	23	119	117	145	136	141	137	2,8 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	24	114	113	106	104	114	105	7,9 -
الورق والورق المقوى	26	116	117	110	114	101	109	7,9
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	81	110	116	119	119	106	107	0,9
منتوجات صناعة التعدين	7	122	117	107	118	114	109	12,3 -
منتوجات معدنية	84	89	90	83	88	79	73	7,6 -
معدات النقل	55	68	63	62	61	35	48	37,1
معدات كهربائية وإلكترونية	24	137	144	129	128	113	128	13,3
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	99	125	137	161	195	206	198	3,9 -
منتوجات من المطاط والبلاستيك	47	100	84	84	83	80	82	2,5

* أرقام منجمة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 28 - بيان تطور دخول السياح

	1981	1982	1983	1984	1985	1985/1984 %
سياحة الاقامة	1 567 074	1 815 408	1 877 372	1 936 020	2 180 106	12,6 +
أ. السياح من جنسية أجنبية	1 205 886	1 287 809	1 283 300	1 335 041	1 536 563	15,1 +
أوروبا	984 506	1 045 704	1 023 539	1 006 787	1 149 329	14,2 +
الفرنسيون	347 565	399 031	370 380	365 725	401 392	9,8 +
الاسبان	165 386	184 039	191 477	172 506	198 102	14,8 +
البريطانيون	150 421	150 694	148 043	144 361	155 007	7,4 +
الالمان	129 491	119 172	126 064	134 139	162 799	21,4 +
دول أخرى	191 643	192 768	187 675	189 456	232 029	22,5 +
بلدان عربية	72 172	85 124	99 165	151 358	202 556	33,8 +
المغرب العربي	37 345	37 602	56 898	102 493	149 877	46,2 +
دول أمريكا	101 992	107 325	114 198	131 117	137 189	4,6 +
الولايات المتحدة	73 272	79 223	90 576	104 704	100 735	3,8 -
بلدان أخرى	47 216	49 656	46 301	46 379	47 490	2,4 +
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	361 188	527 599	594 072	600 979	643 543	7,1 +
سياحة العبور	79 536	88 327	73 712	72 062	73 334	1,8 +
المجموع	1 646 610	1 903 735	1 951 084	2 008 063	2 253 440	12,2 +

المصدر : وزارة السياحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مادة)

(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1984		1985													التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 85 / دجنبر 84	* 1985 / * 1984
التغذية	332,6	337,9	358,0	380,8	377,6	373,5	368,9	350,8	348,1	350,4	353,1	352,9	353,3	344,6	342,5	+ 12,7	+ 7,6
الملبس	250,4	261,5	267,8	273,7	272,8	271,6	269,0	267,8	268,1	267,6	265,3	266,2	264,3	264,5	262,7	+ 4,7	+ 6,9
المسكن	238,6	265,9	276,6	285,4	284,3	283,1	280,0	277,8	277,0	276,1	274,9	272,5	270,6	269,6	267,6	+ 7,3	+ 7,0
الصيانة، الوقاية، العلاج	232,5	245,0	250,8	255,8	254,0	253,7	253,2	252,4	251,1	250,2	249,7	248,5	248,3	247,1	245,2	+ 4,4	+ 7,9
النقل والتسلية وغير ذلك	234,7	353,5	363,7	379,1	378,4	376,1	372,1	368,5	363,1	361,8	359,5	355,6	354,9	349,3	346,3	+ 7,2	+ 8,7
المقياس العام	**310,5**	**319,5**	**334,5**	**351,6**	**349,5**	**346,5**	**342,7**	**331,8**	**329,1**	**329,9**	**330,6**	**329,5**	**329,1**	**323,1**	**321,0**	**+ 10,0**	**+ 7,7**

* المتوسط السنوي.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة *	1980	1981	1982	1983	1984	1985
التغذية	+ 7,9	+ 14,9	+ 13,0	+ 4,8	+ 13,0	7,6+
الملبس	+ 4,6	+ 6,8	+ 5,7	+ 5,2	+ 9,0	6,9+
المسكن	+ 12,1	+ 8,5	+ 6,4	+ 7,8	+ 10,2	7,0 +
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 6	+ 8,3	+ 11,0	+ 10,2	+ 10,0	7,9 +
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 15,1	+ 11,3	+ 7,6	+ 8,9	+ 14,0	8,7 +
المقياس العام	**+ 9,4**	**+ 12,5**	**+ 10,5**	**+ 6,2**	**+ 12,5**	**7,7 +**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مادة)

(الاساس : 100 = 1977)

	1984		1985													التغييرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 85 / دجنبر 84	* 1985 / * 1984
القطاع الفلاحي	207,3	218,9	228,6	239,3	234,3	228,4	227,5	230,1	227,2	229,6	228,6	229,2	225,1	219,9	223,7	+ 9,3	+ 10,3
الحبوب والقطاني الجافة	193,1	212,0	213,1	224,8	218,3	216,9	212,9	207,9	210,6	209,8	212,2	209,8	210,1	213,3	210,7	+ 6,0	+ 10,4
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	197,8	216,4	234,0	248,1	245,5	239,6	236,8	237,5	240,8	236,9	234,2	232,5	220,5	218,4	217,4	+ 14,6	+ 18,3
زراعات الخضر	223,9	249,9	255,7	254,6	250,8	251,5	249,2	255,7	260,4	263,0	262,3	261,2	257,8	251,0	250,8	+ 1,9	+ 14,2
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	276,2	280,7	304,3	331,2	299,3	292,8	303,3	303,4	313,8	324,3	320,4	297,8	293,9	290,3	280,8	+ 18,0	+ 10,2
منتوجات تربية المواشي	166,3	170,4	172,9	177,5	180,3	167,5	164,6	172,3	162,2	175,7	174,1	185,8	178,5	168,4	167,5	+ 4,2	+ 4,0
المنتوجات الغابوية	214,1	213,5	222,2	227,7	224,6	225,2	225,0	225,3	220,1	219,2	218,3	217,7	216,8	224,1	222,4	+ 6,6	+ 3,8
منتوجات الصيد البحري	243,6	246,0	267,4	284,1	290,6	279,4	279,6	289,6	256,6	239,6	239,5	256,3	260,2	232,7	300,0	+ 15,5	+ 9,8
القطاع الصناعي	204,9	212,3	223,6	235,6	233,3	232,2	231,3	223,1	222,0	221,1	219,6	219,3	217,4	215,2	213,5	+ 11,0	+ 9,1
الطاقة	285,6	304,6	313,1	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	310,8	304,7	304,7	304,6	+ 3,9	+ 9,6
الصناعات الغذائية	194,0	197,6	212,1	226,8	225,3	224,5	224,5	208,7	206,8	206,4	206,0	207,7	205,6	202,8	199,5	+ 14,8	+ 9,3
الالبسة والنسيج	164,8	174,5	176,1	188,2	177,4	177,4	174,1	174,2	174,2	174,0	174,0	174,7	174,9	174,9	174,9	+ 7,9	+ 6,9
صناعات التعدين	211,9	222,2	236,2	250,7	248,7	247,3	245,7	237,8	237,4	234,0	228,6	228,6	228,7	223,8	223,6	+ 12,8	+ 11,5
صناعات خفيفة أخرى	204,9	210,0	219,8	228,1	227,6	224,9	223,7	222,0	220,7	220,4	218,5	215,6	213,0	212,4	210,6	+ 8,6	+ 7,3
المجموع	**205,9**	**214,9**	**225,6**	**237,1**	**233,7**	**230,7**	**229,8**	**225,8**	**224,0**	**224,5**	**223,2**	**223,2**	**220,4**	**217,1**	**217,5**	**+ 10,3**	**+ 9,6**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1983		1984		* 1985	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	10 675	25 591	12 170	34 396	12 350	38 675
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	18 546	14 724	19 744	19 110	19 551	21 740
الرصيد	7 871 +	10 867 −	7 574 +	15 286 −	7 161 +	16 955 −
التغطية (بالنسبة المائوية)	−	57,5	−	55,6	−	56,2

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1984			* 1985		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 140**	**5 817**	**16,9**	**2 507**	**5 106**	**13,2**
الطاقة ومواد التزييت	**4 976**	**8 992**	**26,1**	**5 693**	**10 810**	**28,0**
زيت البترول الخام	4 581	8 394	24,4	5 025	9 931	25,7
المواد الخام	**2 221**	**4 541**	**13,2**	**2 332**	**6 047**	**15,6**
من أصل حيواني ونباتي	704	2 668	7,8	757	3 276	8,5
من أصل معدني	1 517	1 873	5,4	1 575	2 771	7,1
أنصاف المنتوجات	**1 602**	**6 494**	**18,9**	**1 582**	**7 422**	**19,2**
المنتوجات المنتهية الصنع	**231**	**8 552**	**24,9**	**236**	**9 290**	**24,0**
مواد التجهيز	171	6 460	18,8	171	6 532	16,9
الفلاحي	(7)	(215)	(0,6)	(12)	(382)	(1,0)
الصناعي	(164)	(6 245)	(18,2)	(159)	(6 150)	(15,9)
مواد الاستهلاك	60	2 092	6,1	65	2 758	7,1
المجموع	**12 170**	**34 396**	**100**	**12 350**	**38 675**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	* 1985
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**4 613,3**	**3 495,5**	**3 796,3**	**5 817,0**	**5 106,0**
القمح	2 043,7	1 443,6	1 834,2	3 324,0	2 579,0
السكر	1 053,7	518,6	412,8	481,8	398,2
المنتوجات السمكية	349,3	458,4	357,1	296,1	292,5
الشاي	278,4	210,6	268,9	379,5	551,7
القهوة	96,6	110,1	109,0	172,5	203,8
التبغ	215,0	147,3	257,8	311,5	323,6
مواد أخرى	576,6	606,9	556,5	751,6	757,2
الطاقة ومواد التزييت	**6 124,4**	**7 065,6**	**7 028,7**	**8 991,8**	**10 809,7**
زيت البترول الخام	5 624,3	6 591,8	6 330,4	8 393,7	9 931,3
مواد أخرى	500,1	473,8	698,3	598,1	878,4
المواد الخام	**2 457,0**	**3 039,0**	**3 206,3**	**4 541,1**	**6 046,6**
الزيوت والشحوم الزيتية	537,6	640,6	643,7	1 131,6	1 532,4
الاخشاب الخام	469,7	536,8	434,6	652,3	718,4
خيوط السيج الاصطناعية والمركبة	266,7	325,0	316,9	425,9	488,9
الكبريت	588,9	829,2	1 043,1	1 445,4	2 268,2
مواد أخرى	594,1	707,4	768,0	885,9	1 038,7
أنصاف المنتوجات	**3 890,3**	**4 836,2**	**4 933,6**	**6 494,4**	**7 422,5**
القصدير والهياكل من الحديد والصلب	587,6	762,8	681,9	724,0	390,7
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	386,2	465,7	458,9	581,7	760,8
المواد الكيماوية، الاصمدة، الاصباغ ومواد التطهير	991,9	1 247,6	1 335,9	1 610,4	1 979,0
المواد البلاستيكية والمصطنعة	281,4	369,0	399,8	474,8	634,8
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	240,6	272,8	272,0	358,4	443,2
الورق والورق المقوى	231,9	261,2	280,6	367,1	428,1
لوازم الانابيب	96,2	116,8	113,9	392,6	82,8
الذهب النقدي	−	−	2,0	−	−
مواد أخرى	1 074,5	1 340,3	1 388,6	1 985,4	2 703,1
مواد التجهيز	**3 860,1**	**5 738,5**	**4 853,8**	**6 459,5**	**6 532,5**
الفلاحي	134,0	355,5	294,5	214,5	382,1
الصناعي	3 726,1	5 383,0	4 559,3	6 245,0	6 150,4
مواد الاستهلاك	**1 510,0**	**1 815,5**	**1 772,5**	**2 091,7**	**2 757,8**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	201,3	292,7	309,3	281,8	373,7
الاحجرة وقطع الغيار للسيارات السياحية	107,5	115,6	107,4	119,3	152,3
الات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	128,7	173,4	154,4	189,2	192,7
الادوية	150,7	198,7	191,4	223,6	279,6
مواد أخرى	921,8	1 035,1	1 010,0	1 277,8	1 759,5
المجموع	**22 455,1**	**25 990,3**	**25 591,2**	**34 395,5**	**38 675,1**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1984			* 1985		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 163**	**4 283**	**22,4**	**1 128**	**5 495**	**25,3**
مواد الطاقة والتزييت	**396**	**756**	**4,0**	**363**	**845**	**3,9**
المواد الخام	**16 422**	**5 975**	**31,3**	**16 168**	**6 261**	**28,8**
من أصل حيواني ونباتي	111	460	2,4	113	574	2,6
من أصل معدني	16 311	5 515	28,9	16 055	5 687	26,2
أنصاف المنتوجات	**1 720**	**5 131**	**26,8**	**1 802**	**5 286**	**24,3**
المنتوجات المنتهية الصنع	**43**	**2 965**	**15,5**	**50**	**3 853**	**17,7**
مواد التجهيز	5	127	0,7	7	165	0,7
مواد الاستهلاك	38	2 838	14,8	43	3 688	17,0
المجموع	**19 744**	**19 110**	**100**	**19 511**	**21 740**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	* 1985
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 040,0**	**3 018,7**	**3 724,0**	**4 283,1**	**5 494,8**
الحوامض	1 072,1	1 086,5	1 102,2	1 057,4	1 492,7
السواكير	334,0	321,9	451,8	524,5	605,1
مصبرات السمك	464,9	400,0	498,4	554,6	722,3
السمك الطري	234,5	242,4	194,2	327,6	513,6
المرخويات	248,6	288,3	681,3	881,1	982,5
مصبرات الخضر والفواكه	284,2	311,8	396,7	435,2	561,3
عصير الفواكه والخضر	39,8	64,0	57,1	161,2	251,3
مواد أخرى	361,9	303,8	342,3	341,5	366,0

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ملايين الدراهم	1981	1982	1983	1984	1985*
مواد الطاقة والتزييت	**543,2**	**529,1**	**584,2**	**755,8**	**845,1**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**337,4**	**272,4**	**373,5**	**459,9**	**573,7**
عجينة الورق	124,8	100,8	124,0	200,7	145,7
النباتات وأجزاء النباتات	29,1	27,4	37,2	53,1	84,8
الاغرة	18,0	14,4	13,9	44,9	54,6
مواد أخرى	165,5	129,8	198,4	161,2	288,6
المواد الخام من أصل معدني	**4 487,3**	**4 113,8**	**4 012,2**	**5 515,2**	**5 687,4**
الفوسفاط	3 826,6	3 444,9	3 331,3	4 619,3	4 816,0
الرصاص	208,1	120,4	154,5	198,3	159,5
النحاس	50,6	128,1	183,0	191,5	210,0
سلفات الباريوم	119,3	132,6	119,2	180,2	157,4
مواد أخرى	282,7	287,8	224,2	325,9	344,5
أنصاف المنتوجات	**2 096,0**	**2 661,4**	**3 776,8**	**5 131,0**	**5 286,2**
الحامض الفوسفوري	1 341,6	1 585,9	2 127,6	3 515,9	3 132,3
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	287,8	466,6	920,4	760,1	1 202,1
الرصاص الخالص	144,6	176,3	161,4	166,4	221,4
مواد أخرى	322,0	432,6	567,4	688,6	730,4
المنتوجات المنتهية الصنع	**1 498,7**	**1 844,3**	**2 253,5**	**2 964,5**	**3 852,9**
الملابس الجاهزة	420,0	548,6	683,0	1 031,6	1 302,4
الزرابي	301,9	293,6	373,6	394,6	394,5
الملابس الداخلية	156,4	193,6	239,3	323,3	469,1
الاحذية	103,3	167,8	194,2	229,3	324,8
مواد أخرى	517,1	641,2	763,4	985,7	1 362,1
المجموع	**12 002,6**	**12 439,7**	**14 724,2**	**19 109,5**	**21 740,1**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 36 - توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

ملايين الدراهم	الواردات بانتشار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		فائدة	
	1984	1985*	1984	1985*	1984	1985*
الرابطة الاقتصادية الاوروبية	**11 276**	**15 156**	**9 669**	**10 756**	**1 607-**	**4 400-**
فرنسا	6 289	8 813	4 153	5 128	2 136-	3 685-
ألمانيا الاتحادية	1 487	2 011	1 343	1 504	144-	507-
إيطاليا	1 354	1 538	1 155	1 194	199-	344-
ابريطانيا العظمى	757	1 040	721	719	36-	321-
هولندا	526	673	1 005	794	479+	121+
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	702	830	945	954	243+	124+
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوروبية	161	251	347	463	186+	212+
أهم العملاء الاخرين	**18 095**	**16 333**	**4 324**	**5 342**	**13 771-**	**10 991-**
إسبانيا	3 036	2 735	1 442	1 606	1 594-	1 129-
الدول العربية	8 006	8 444	1 092	1 378	6 914-	7 066-
الولايات المتحدة الامريكية	4 287	2 367	289	303	3 998-	2 064-
الاتحاد السوفياتي	1 363	1 542	413	731	950-	811-
اليابان	1 067	919	752	936	315-	17+
بولندا	336	326	336	388	-	62+
دول أخرى	**5 025**	**7 186**	**5 117**	**5 642**	**92+**	**1 544-**
المجموع	**34 396**	**38 675**	**19 110**	**21 740**	**15 286-**	**16 936-**
منها : منطقة الفرنك	6 619	9 644	4 427	5 544	2 192-	4 100-
منطقة التحويل	27 747	29 003	14 640	16 129	13 107-	12 874-
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	30	28	43	67	13+	39+

أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 37 - ميزان الاداءات مع الخارج

ملايين الدراهم	1984			1985*		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ. السلع والخدمات	**26 909,1**	**43 888,3**	**16 979,2-**	**32 197**	**50 100**	**17 903-**
1. البضائع مسلمة بميناء الشحن	19 040,7	31 443,4	12 402,7-	21 584	35 350	13 766-
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1 078,6	3 111,5	2 032,9-	1 280	3 500	2 220-
3. أنواع نقل أخرى	448,2	253,2	195,0+	660	273	387+
4. الاسفار	4 220,0	620,0	3 600,0+	6 100	890	5 210+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	143,7	5 211,5	5 067,8-	155	6 100	5 945-
6. معاملات حكومية	589,5	2 669,3	2 079,8-	687	3 400	2 713-
7. خدمات أخرى	1 388,4	579,4	809,0+	1 731	587	1 144+
ب. أداءات التحويل	**8 866,5**	**677,0**	**8 189,5+**	**11 299**	**606**	**10 693+**
8. الخصوصية	8 312,7	322,7	7 990,0+	10 628	250	10 378+
9. العمومية	553,8	354,[illegible]	199,5+	671	356	315+
الحساب الجاري (أ+ب)	**35 775,6**	**44 565,3**	**8 789,7-**	**43 496**	**50 706**	**7 210-**
ج. الرساميل الغير النقدية	**10 776,5**	**2 561,3**	**8 215,2+**	**10 152**	**2 745**	**7 407+**
الخصوصية	**1 681,2**	**264,8**	**1 416,4+**	**1 937**	**-**	**1 937+**
10. الاعتمادات التجارية	621,3	-	621,3+	700	-	700+
11. القروض والاستثمارات	677,9	264,8	413,1+	760	-	760+
12. عناصر أخرى	382,0	-	382,0+	477	-	477+
العمومية	**9 095,3**	**2 296,5**	**6 798,8+**	**8 215**	**2 745**	**5 470+**
13. الاعتمادات التجارية	4 974,9	725,1	4 249,8+	1 560	783	777+
14. قروض بالعملات الاجنبية	4 088,7	1 433,4	2 655,3+	6 615	1 840	4 775+
15. قروض بالدراهم	-	54,2	54,2-	-	44	44-
16. عناصر أخرى	31,7	43,2	11,5-	40	38	2+
17. التزامات خارجية	-	40,6	40,6-	-	40	40-
د. تسهيلات صندوق النقد الدولي	**1 612,2**	**437,5**	**1 174,7+**	**2 202**	**1 209**	**993+**
المجموع	**48 164,3**	**47 564,1**	**600,2+**	**55 850**	**54 660**	**1 190+**

* أرقام تقديرية

المصدر : مكتب الصرف

م. 38 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

ملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1984	قانون المالية لسنة 1985
نفقات التسيير	**19 226**	**21 284**
السلطات العمومية	176	176
موظفو الوزارات	11 939	12 737
معدات الوزارات	3 976	4 602
التحملات المشتركة	2 885	2 894
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	250	875
نفقات الدين العمومي	**9 448**	**10 747**
نفقات الاستثمار	**10 155**	**12 282**
الميزانية العامة	**38 829**	**44 313**

المصدر : وزارة المالية - قسم الميزانية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

ملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1984	قانون المالية لسنة 1985
الضرائب المباشرة	6 012	6 710
حقوق الجمرك	4 992	4 749
الضرائب الغير المباشرة	9 229	10 275
حقوق التسجيل والتنبر	2 266	2 326
الأملاك المخزنية	64	68
الاحتكارات والاستغلالات	1 068	1 732
موارد مختلفة	560	699
مداخيل ناجمة عن تقييض النفقات	170	31
مداخيل استثنائية	-	-
مداخيل الاقتراض	8 068	11 415
أموال المساعدة	-	-
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	32 479	38 055

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية

م. 40 ـ بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

ملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية دجنبر 1984	الوضعية عند نهاية دجنبر 1985 *
1. الموارد	23 469	26 746
المداخيل العادية	23 469	26 746
الضرائب المباشرة	5 258	6 003
رسوم جمركية	4 714	4 799
الضرائب الغير المباشرة	9 061	10 322
رسوم التسجيل والدمغة	2 140	2 255
الاحتكارات والاستغلالات	610	760
الأملاك المخزنية	62	83
مداخيل أخرى	524	786
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	1 100	1 738
2. التحملات	30 653	34 143
النفقات العادية	23 390	26 893
فوائد الدين العمومي	4 442	6 192
التسيير	16 793	18 008
دعم أسعار الاستهلاك	2 155	2 693
نفقات الاستثمار	7 263	7 250
الرصيد العادي	79+	147-
رصيد الميزانية	7 184-	7 397-
3. الأموال المخصصة	273-	779-
4. تسديد الآ داءات المؤجلة	-	2 508-
عجز التمويل (1-2+3+4)	7 457-	10 684-
التمويل الصافي	7 457	10 684
التمويل الخارجي	5 319	4 517
الهبات	139	2 508
اقتراضات خارجية	5 180	2 009
تسليفات صندوق النقد الدولي	1 374	1 070
التمويل الداخلي	764	5 097
تسليفات بنكية	814	3 456
منها : - (بنك المغرب)	(65-)	(1 033-)
- (البنوك)	(879)	(4 489)
اقتراضات غير بنكية	50-	1 641

* وضعية مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية

م. 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1984			نهاية دجنبر 1985		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	٪	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	٪
النقود الائتمانية	14 771	1 135	8,3	16 194	1 423	9,6
النقود الكتابية	24 471	1 911	8,5	28 937	4 520	18,5
الودائع						
- لدى بنك المغرب	558	202	56,7	449	109-	19,5
- لدى البنوك	21 774	1 765	8,8	26 218	4 444	20,4
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 085	56-	2,6-	2 270	185	8,9
أ) المتيسرات النقدية	39 188	3 046	8,4	45 131	5 943	15,2
ب) المتيسرات شبه النقدية	11 296	1 118	11,0	14 285	2 989	26,5
المجموعة النقدية (أ+ب)	50 484	4 164	9,0	59 416	8 932	17,7

بالنسبة المائوية لمجموع الكتلة	1983	1984	1985
النقود الائتمانية	29,4	29,2	27,3
النقود الكتابية	48,6	48,4	48,7
المتيسرات شبه النقدية	22,0	22,4	24,0

المصدر : بنك المغرب

م. 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1984			نهاية دجنبر 1985		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	٪	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	
الموجودات الخارجية الصافية	2 410	612	34,0	3 601	1 191	49,4
بنك المغرب	299	354	-	973	674	225,4
بنوك الودائع	2 111	258	13,9	2 628	517	24,5
الديون على الخزينة	25 318	232	0,9	28 951	3 633	14,3
الديون الخاصة ببنك المغرب	10 737	65-	0,6-	9 704	1 033-	9,6-
البنوك (بمحفظة السندات العمومية)	12 405	939	8,2	16 855	4 450	35,9
الودائع لدى المحاسبين العموميين	2 176	642	22,8-	2 392	216	9,9
منها (البنوك)	(91)	(586-)	(86,6-)	(122)	(31)	(34,1)
القروض المقدمة للاقتصاد	23 520	3 239	16,0	27 393	3 873	16,5
بنك المغرب	3 840	833	27,7	5 773	1 933	50,3
بنوك الودائع	19 680	2 406	13,9	21 620	1 940	9,9
مجموع المقابلات	51 248	4 083	8,7	59 945	8 697	17,0
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	764-			529-		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1983	1984	1985
الموجودات الخارجية الصافية	3,8	4,7	6,0
الديون على الخزينة	53,2	49,4	48,3
القروض المقدمة للاقتصاد	43,0	45,9	45,7

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

ملايين الدرهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	14771	14573	14652	14643	14771	14830	14783	15483	16394	15932	15978	15912	16194
النقود الكتابية	24417	24175	25513	25656	26070	26497	27777	27937	27461	27460	27506	27673	28937
مجموع المتيسرات النقدية	**39188**	**38748**	**40165**	**40299**	**40841**	**41327**	**43060**	**43420**	**43855**	**43392**	**43484**	**43585**	**45131**
المتيسرات شبه النقدية	**11296**	**11626**	**11968**	**11811**	**12180**	**12780**	**12788**	**12930**	**13111**	**13428**	**13760**	**13939**	**14285**
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	**50484**	**50374**	**52133**	**52110**	**53021**	**54107**	**55848**	**56350**	**56966**	**56820**	**57244**	**57524**	**59416**

المصدر : بنك المغرب

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

ملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	15018	14901	14881	14934	15004	15037	15608	15993	17008	16621	16438	16543	16777
النقد المعدني المتداول	300	298	299	297	296	296	299	307	282	289	291	293	293
يسقط منها :	**15318**	**15199**	**15180**	**15231**	**15300**	**15333**	**15907**	**16300**	**17290**	**16910**	**16729**	**16836**	**17070**
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	547-	626-	528-	588-	529-	503-	624-	817-	896-	978-	751-	924-	876-
المجموع	**14771**	**14573**	**14652**	**14643**	**14771**	**14830**	**15283**	**15483**	**16394**	**15932**	**15978**	**15912**	**16194**

المصدر : بنك المغرب

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

ملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	558	493	597	649	660	650	813	586	540	739	628	550	449
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	21774	21492	22135	22434	22944	23402	24492	24965	24521	24589	24789	24966	26218
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**22332**	**21985**	**22732**	**23083**	**23604**	**24052**	**25305**	**25551**	**25061**	**25328**	**25417**	**25516**	**26667**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1010	1007	1017	1006	1004	957	994	969	973	969	941	982	951
الودائع لدى الخزينة	1075	1183	1764	1567	1462	1488	1478	1417	1427	1163	1148	1175	1319
المجموع	**2085**	**2190**	**2781**	**2573**	**2466**	**2445**	**2472**	**2386**	**2400**	**2132**	**2089**	**2157**	**2270**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لاجل	11281	11616	11959	11803	12173	12774	12784	12926	13107	13424	13757	13937	14283
الودائع من أجل الاستيراد	15	10	9	8	7	6	4	4	4	4	3	2	2
المجموع	**11296**	**11626**	**11968**	**11811**	**12180**	**12780**	**12788**	**12930**	**13111**	**13428**	**13760**	**13939**	**14285**
المجموع العام	**35713**	**35801**	**37481**	**37467**	**38250**	**39277**	**40565**	**14867**	**40572**	**40888**	**41266**	**41612**	**43222**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بلايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	10797	10821	11114	11455	11599	12073	12674	13131	12837	12713	12671	12923	13270
الحسابات الجارية العادية	6874	6707	7170	7026	7317	7259	7455	7518	7440	7483	7710	7646	8108
الحسابات على دفاتر	1988	2034	2079	2081	2091	2118	2129	2135	2173	2198	2224	2271	2309
ودائع أخرى	2115	1930	1772	1872	1937	1952	2234	2181	2071	2195	2184	2126	2531
المجموع	**21774**	**21492**	**22135**	**22434**	**22944**	**23402**	**24492**	**24965**	**24521**	**24589**	**24789**	**24966**	**26218**

المصدر : بنك المغرب

م. 47 – بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بلايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات													
الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	299	137	922	1064	595	664	923	826	993	1304	727	526	973
بنوك الودائع	2111	2079	2069	2172	1950	2345	2353	2589	2858	2623	2594	2669	2628
المجموع	**2410**	**2216**	**2991**	**3236**	**2545**	**3009**	**3276**	**3415**	**3851**	**3927**	**3321**	**3195**	**3601**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	10737	10379	9622	9494	9955	8197	8899	9227	10195	8828	10102	8139	9704
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	12405	13362	14637	14974	15369	17413	16465	15302	15447	15400	15612	17841	16855
ودائع البنوك لدى الخزينة	91	72	66	63	70	50	32	47	91	78	30	114	122
ديون المؤسسات والخواص	2085	2190	2781	3573	2466	2445	2472	2386	2400	2132	2089	2157	2270
المجموع	**25318**	**26003**	**27106**	**27104**	**27860**	**28105**	**27868**	**26962**	**28133**	**26438**	**27833**	**28251**	**28951**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	3840	3962	3877	4419	4153	4172	4537	4767	4527	5263	4773	5355	5773
بنوك الودائع	19680	19129	19098	18492	18719	19353	20684	21393	21278	21223	21343	21343	21620
المجموع	**23520**	**23091**	**22975**	**22911**	**22872**	**23525**	**25221**	**26160**	**25805**	**26486**	**26116**	**26698**	**27393**
المجموع	**51248**	**51310**	**53072**	**53251**	**53277**	**54639**	**56365**	**56537**	**57789**	**56851**	**57270**	**58144**	**59945**
ميزان العناصر الاخرى	764–	936–	939–	1141–	256–	532–	517–	187–	823–	31–	26–	620–	529–
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	**50484**	**50374**	**52133**	**52110**	**53021**	**54107**	**55848**	**56350**	**56966**	**56820**	**57244**	**57524**	**59416**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة عن الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	432	335	949	1080	631	667	923	728	994	948	674	520	885
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	6	121	110	113	90	23	6	126	19	330	16	14	-
رصيد حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29	29	29	174	208	215	214	218	220	220	219	218	218
المجموع	**982**	**1000**	**1603**	**1882**	**1444**	**1420**	**1658**	**1587**	**1748**	**2013**	**1424**	**1267**	**1618**
الموجودات الخارجية الاخرى													
المطلوبات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	2433	2423	2449	2637	2639	2734	2749	2995	3279	2053	2975	3082	3100
المجموع	**2451**	**2441**	**2467**	**2655**	**2657**	**2752**	**2767**	**3013**	**3297**	**3071**	**2993**	**3100**	**3118**
مجموع الموجودات الاجمالية	**3433**	**3441**	**4070**	**4537**	**4101**	**4172**	**4425**	**4600**	**5045**	**5084**	**4417**	**4367**	**4736**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي(2)	548	548	548	485	485	414	414	414	414	343	343	343	272
إلتزامات أخرى لمعهد الاصدار	153	333	151	351	382	289	339	365	359	384	372	416	391
منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
إلتزامات بنوك الودائع	322	344	380	465	689	389	396	406	421	430	381	413	472
المجموع	**1023**	**1225**	**1079**	**1301**	**1556**	**1163**	**1149**	**1185**	**1194**	**1157**	**1096**	**1172**	**1135**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**2410**	**2216**	**2991**	**3236**	**2545**	**3009**	**3276**	**3415**	**3851**	**3927**	**3321**	**3195**	**3601**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) إلى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناجمة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي، يشمل هذا البند مبالغ صغيرة للالتزامات بالدراهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه.

المصدر : بنك المغرب

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	7797	7797	7797	7797	7797	5500	7886	7886	7886	7886	7886	5500	7886
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	1099	1092	807	964	856	1115	929	1235	989	585	1323	1495	1415

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	135	135	135	135	135	135	85	135	135	135	135	135	135
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	112	70	39	67	75	72	60	54	68	30	28	28	28
تسبيقات على أوراق صندوق التجهيز القروي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تسبيقات على سندات إلتزام مختلفة	1674	1378	898	578	1151	1435	–	237	1359	523	966	1323	582
المجموع الاجمالي	**10956**	**10611**	**9815**	**9680**	**10153**	**8396**	**9099**	**9686**	**10576**	**9298**	**10477**	**8620**	**10185**
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	219–	232–	193–	186–	198–	199–	200–	459–	381–	470–	375–	481–	481–
المجموع الصافي	**10737**	**10379**	**9622**	**9494**	**9955**	**8197**	**8899**	**9227**	**10195**	**8828**	**10102**	**8139**	**9704**
أوراق عمومية													
معهد الاصدار	1046	1003	1034	858	656	2369	1752	667	1711	1128	976	2507	220
بنوك الودائع	11359	12359	13603	14116	14713	15044	14713	14635	13736	14272	14636	15334	16635
المجموع	**12405**	**13362**	**14637**	**14974**	**15369**	**17413**	**16465**	**15302**	**15447**	**15400**	**15612**	**17841**	**16855**
ودائع البنوك لدى الخزينة	**91**	**72**	**66**	**63**	**70**	**50**	**32**	**47**	**91**	**78**	**30**	**114**	**122**
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	**2085**	**2190**	**2781**	**2573**	**2466**	**2445**	**2472**	**2386**	**2400**	**2132**	**2089**	**2157**	**2270**
مجموع الديون الصافية على الخزينة	**25318**	**26003**	**27106**	**27104**	**27860**	**28105**	**27868**	**26962**	**28133**	**26438**	**27833**	**28251**	**28951**

المصدر : بنك المغرب

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2019	1989	2076	2289	2142	2103	2072	1976	1893	1955	1866	2236	2244
التسبيقات	1713	1821	1668	1756	1920	1971	2172	2290	2393	2565	2770	2831	3043
السندات الجاري تحصيلها	108	152	133	374	91	98	293	501	241	743	137	288	386
المجموع	**3840**	**3962**	**3877**	**4419**	**4153**	**4172**	**4537**	**4767**	**4527**	**5263**	**4773**	**5355**	**5773**
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	17006	16433	16352	15730	15942	16522	17870	18503	18351	18234	18300	18296	18472
قروض لاجل متوسط	2024	2026	2057	2058	2062	2107	2083	2141	2155	2189	2219	2206	2289
قروض لاجل طويل	650	670	689	704	715	724	731	749	772	800	824	841	859
المجموع	**19680**	**19129**	**19098**	**18492**	**18719**	**19353**	**20684**	**21393**	**21278**	**21223**	**21343**	**21343**	**21620**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	23520	**23091**	**22975**	**22911**	**22872**	**23525**	**25221**	**26160**	**25805**	**26486**	**26116**	**26698**	**27393**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 – بيان استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1983	نهاية يونيو 1984	نهاية دجنبر 1984	نهاية يونيو 1985	نهاية دجنبر 1985
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**434**	**522**	**816**	**614**	**696**
نقود بالصندوق	239	413	329	424	397
بنك المغرب	194	108	486	87	188
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	1	1	1	103	111
2. الديون على الخزينة	**12 143**	**11 645**	**12 496**	**16 498**	**16 902**
الودائع وماشابهها	677	411	91	32	122
أذينات الخزينة	11 466	11 234	12 405	16 466	16 780
3. القروض للاقتصاد	**19 829**	**21 072**	**22 779**	**24 096**	**25 451**
لاجل قصير (1)	17 567	18 733	20 105	21 282	22 303
لاجل متوسط	1 848	1 859	2 024	2 083	2 289
لاجل طويل	414	480	650	731	859
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**392**	**138**	**142**	**185**	**242**
5. سندات بالمحفظة	**2 595**	**2 791**	**3 154**	**3 447**	**4 125**
المساهمات	369	386	398	444	476
سندات أخرى	2 226	2 405	2 756	3 003	3 649
6. الموجودات الخارجية (2)	**338**	**398**	**392**	**483**	**551**
النقود	68	121	110	153	173
البنوك والمراسلون بالخارج	270	277	282	330	378
7. مستعقرات	**814**	**879**	**1 015**	**1 111**	**1 227**
8. أستعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**36 545**	**37 445**	**40 794**	**46 434**	**49 194**
الموارد					
1. رأس المال والاحتياطيات	**1 367**	**1 495**	**1 633**	**1 779**	**1 882**
2. المخصصات	**500**	**637**	**620**	**782**	**758**
3. ودائع تحت الطلب	**20 009**	**21 074**	**21 774**	**24 492**	**26 218**
حسابات الشيكات	9 532	11 400	10 797	12 674	13 270
حسابات جارية	6 675	6 158	6 874	7 455	8 108
حسابات على دفاتر	1 607	1 827	1 988	2 129	2 309
ودائع أخرى	2 195	1 689	2 115	2 234	2 531
4. ودائع لاجل	**10 178**	**10 376**	**11 296**	**12 788**	**14 285**
حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت	9 602	10 033	11 281	12 784	14 283
ودائع من أجل الاسترداد	576	343	15	4	2
5. التزامات خارجية	**303**	**316**	**322**	**396**	**472**
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	198	198	222	265	289
البنوك والمراسلون بالخارج	105	118	100	131	183
6. تسليفات معهد الاصدار	**3 051**	**2 834**	**3 734**	**4 733**	**3 756**
على سندات عمومية	699	324	1 046	1 752	146
على سندات خصوصية	2 342	2 493	2 688	2 981	3 607
على سندات تمر عن طريق البنك الوطني الانماء الاقتصادي	10	17	–	–	3
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**76**	**166**	**72**	**180**	**22**
8. موارد مختلفة صافية	**1 061**	**547**	**1 343**	**1 284**	**1 798**
المجموع	**36 545**	**37 445**	**40 794**	**46 434**	**49 194**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات المسحوبة على الخارج	*1 834*	*1 853*	*2 055*	*2 267*	*2 531*

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	1984.6.30 *	نهاية دجنبر 1984 *	1985.6.30	نهاية دجنبر 1985
الاستعمالات				
1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها**	**84**	**157**	**80**	**78**
2. **الديون على الخزينة**	**1 465**	**1 683**	**2 149**	**2 081**
الودائع لاجل وماشابهها	59	40	25	44
أذينات وسندات الالتزام للدولة	1 406	1 643	2 124	2 037
3. **الديون على البنوك**	**333**	**419**	**624**	**319**
الودائع تحت الطلب	130	249	415	188
ودائع لاجل وتسليفات	203	170	209	131
4. **القروض للاقتصاد**	**11 122**	**11 896**	**12 765**	**13 872**
لاجل قصير	1 352	1 545	1 451	1 867
لاجل متوسط وطويل	9 770	10 351	11 314	12 005
5. **قروض للجماعات العمومية**	**453**	**462**	**511**	**552**
6. **سندات بالمحفظة**	**1 206**	**1 371**	**1 336**	**1 880**
المساهمات	427	436	439	459
سندات أخرى	779	935	897	1 371
7. **التحقيرات**	**299**	**296**	**328**	**349**
8. **استعمالات أخرى صافية**	**773**	**1 036**	**832**	**1 515**
المجموع	**15 735**	**17 320**	**18 625**	**20 596**
الموارد				
1. **الاموال الذاتية**	**1 086**	**1 365**	**1 346**	**1 539**
منها : إمدادات مالية من الدولة	(94)	(94)	(94)	(94)
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	(200)	(260)	(274)	(299)
2. **مساعدات الدولة**	**424**	**515**	**512**	**519**
3. **الاقتراضات الخارجية** (لاكثر من سنة)	**3 764**	**4 196**	**4 898**	**5 712**
4. **الاقتراضات الداخلية**	**3 572**	**3 792**	**4 030**	**4 548**
سندات الالتزام وأذينات	3 434	3 650	3 845	4 306
سندات الالتزام	1 562	1 640	1 601	1 777
الاذينات	1 872	2 010	2 244	2 529
قروض وتسبيقات بنكية	138	142	185	242
5. **ودائع لاجل قصير**	**6 009**	**6 508**	**6 880**	**7 342**
6. **مساعدات معهد الاصدار** (1)	**880**	**944** •	**959**	**936**
الخصم	842	906	921	824
مساعدات أخرى	38	38	38	112
7. **موارد أخرى صافية**	–	–	–	–
المجموع	**15 735**	**17 320**	**18 625**	**20 596**

(1) باستثناء إعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

• أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 ـ بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1984	1985											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لامد قصير													
تسهيلات الصندوق	6852	6945	6766	6802	6732	7012	7876	8106	8113	8179	7738	7884	7841
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	2929	2574	2542	2347	2455	2748	2640	2782	2404	2421	2685	2643	2891
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	2543	2439	2322	2162	2019	2038	2480	2564	2731	2810	2771	2783	2629
خصم الشيكات	785	777	817	722	786	676	797	857	653	748	771	901	849
تسليفات مختلفة	1711	1594	1515	1537	1579	1597	1806	1836	1877	1764	1821	1925	1926
قروض أخرى													
قروض للتجهيز	1307	1291	1299	1299	1288	1340	1309	1433	1424	1441	1459	1335	1437
قروض للتصدير	2739	2746	2726	2809	2851	2967	2963	3037	3148	3147	3299	3341	3420
قروض للسكنى	1428	1455	1491	1495	1508	1511	1516	1561	1612	1659	1695	1712	1743
قروض للاستهلاك	679	685	685	695	696	737	729	750	779	763	784	780	765
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	142	145	149	197	224	272	185	315	236	61	262	206	242
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1141	1169	1246	1293	1269	1263	1278	1324	1387	1382	1295	1317	1324
اعتمادات أخرى	665	546	684	605	631	585	702	699	793	786	599	651	626
المجموع *	**22921**	**22366**	**22242**	**21963**	**22038**	**22746**	**24281**	**25264**	**25157**	**25161**	**25179**	**25478**	**25693**
* منها :													
قروض لاجل قصير	20247	19670	19496	19201	19261	19915	21467	22374	22230	22172	22136	22431	22545
قروض لاجل متوسط	2024	2026	2057	2058	2062	2107	2083	2141	2155	2189	2219	2206	2289
قروض لاجل طويل	650	670	689	704	715	724	731	749	772	800	824	841	859

المصدر : بنك المغرب

م. 54 ـ بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1983												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	142	180	538	752	665	845	861	597	777	576	370	699
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2073	1842	1786	1643	1497	1700	1939	2653	2568	2517	2129	2342
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	3	3	13	3	1	–	7	62	24	14	14	10
المجموع (1)	**2218**	**2025**	**2337**	**2398**	**2163**	**2545**	**2807**	**3312**	**3369**	**3107**	**2513**	**3051**
المتوسط اليومي للالتجاءات	2836	2332	2528	2601	2433	2907	2808	3114	3282	3388	2871	2627
1984												
إلتجاءات بواسطة سندات عمومية	298	298	440	717	283	324	903	1464	1373	2929	2825	1046
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2282	2502	2256	3023	2728	2493	2456	2842	2587	2596	2549	2688
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	4	–	2	35	33	17	27	14	8	–	–	–
المجموع (1)	**2584**	**2800**	**2698**	**3775**	**3044**	**2834**	**3386**	**4320**	**3968**	**5525**	**5374**	**3734**
المتوسط اليومي للالتجاءات	2961	2738	3067	3471	3486	2994	2864	3768	4132	4762	5545	4984
1985												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	1003	1024	857	656	2369	1752	667	1711	1055	888	2437	146
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2669	2692	3004	2864	2894	2981	3323	3199	3271	3236	3498	3607
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	6	6	1	–	–	–	–	–	–	–	–	3
المجموع (1)	**3678**	**3722**	**3862**	**3520**	**5263**	**4733**	**3990**	**4910**	**4326**	**4124**	**5935**	**3756**
المتوسط اليومي للالتجاءات	3521	3780	3793	3819	4140	5640	4099	4508	4910	4546	6220	4024

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 - هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1985
1. بنوك الودائع (1)	
أ. حسابات تحت الطلب	
حسابات جارية	دون مقابل
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	8 (2)
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات البحث	5
ب. الحسابات على الدفاتر	8 (حد أدنى)
ج. الودائع بالدراهم القابلة للتحويل	10 (حد أدنى)
د. الحسابات لاجل وسندات الصندوق	
لمدة 3 أشهر	8,50 (حد أدنى)
لمدة 6 أشهر	10,50 (حد أدنى)
لمدة 12 شهرا	12 (حد أدنى)
لاكثر من 12 شهرا	معدل متغير
2. صندوق التوفير الوطني	9 (3)
3. المؤسسات المالية المتخصصة	
أ. القرض العقاري والفندقي	
أذينات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	12 (4)
سندات إلزامية لمدة 15 سنوات	13
ب. البنك الوطني للانماء الاقتصادي	
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	13
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	12
ج. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	
ودائع تحت الطلب	5 (حد الأقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد الأقصى)
أذينات لمدة سنة مخصصة للبنوك	3

(1) قرار وزير المالية رقم 85/350 بتاريخ 25 مارس 1985.
(2) قرار وزير المالية رقم 83/1309 بتاريخ 14 نونبر 1983
(3) قرار وزير المالية رقم 85/546 بتاريخ 16 مايو 1985
(4) قرار وزير المالية رقم 85/544 بتاريخ 16 مايو 1985

م. 55 - هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1985
4. الخزينة	
أذينات لمدة 6 أشهر على صيغ موجهة للجمهور	10,50 (1)
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 10,78)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 أشهر : 10,672)	
أذينات لمدة 3 سنوات على صيغ موجهة للجمهور	14
أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
- لمدة شهر	معدل متغير
- لمدة 6 أشهر	4,25 (1)
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,040)	
- لمدة سنة	4,25 (2)
المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438)	
- لمدة 5 سنوات	6,50
أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين	
- لمدة 5 سنوات	7,50 (3)
أذينات إسمية لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال احتياطي الاستثمار	8 (4)
سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة	
- لمدة 10 سنوات	11
- لمدة 15 سنة	11,50 (5)

(1) قرار وزير المالية رقم 85/562 بتاريخ 29 مارس 1985
(2) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 29 يونيو 1978.
(3) قرار وزير المالية رقم 85/496 بتاريخ 30 أبريل 1985
(4) قرار وزير المالية رقم 83/63 بتاريخ 18 يناير 1983
(5) قرار وزير المالية رقم 85/497 بتاريخ 30 أبريل 1985

م. 56 - هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1985
أ. تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان	
1. خصم السندات الخصوصية	
المعدل الأساسي	8,50
الديون المترتبة على الخارج	6
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	6
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	6
2. خصم أذينات الخزينة	8,50
3. تسبيقات داخل السوق النقدية (سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير
4. تسبيقات خاصة للبنوك	18
5. إعادة تمويل القروض للمؤسسات المالية	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4
صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي	6,50
ب. قروض متوسطة الاجل إلى الاقتصاد	
قروض بنكية متوسطة الاجل (بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ص.) (1)	6,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	5
ج. مساعدات للدولة	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية ايقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,50
تعبئة السفاتج الجمركية	8,50
تسبيقات على سندات الالزام المكفولة	8,50
تسبيقات على سندات إلزامية مكتتبة من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعبأة لحساب الخزينة	معدل متغير (2)

(1) الصندوق المركزي للضمان.
(2) معدل تدخل بنك المغرب داخل السوق النقدية

م. 57 - هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1985	
	الأقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع (1)		
أ. القروض القصيرة الاجل		
- القابلة للتعبئة		
الديون على الخارج	8	
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	8	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات		10 (2)
- الغير القابلة للتعبئة		
- الغير القابلة للتعبئة : كافة القروض	14	
ب. القروض المتوسطة الاجل		
- القابلة للتعبئة	14 (3)	
- الغير القابلة للتعبئة	15	
ج. القروض الطويلة الاجل (لاكثر من 7 سنوات		
كافة القروض	16	
د. التحصيل مع السلف العاجل (خصم الشيكات)	14 (4)	
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
أ. القروض المباشرة		15 (5)
ب. قروض إيجارية		16 (5)

(1) قرار وزير المالية رقم 85/351 بتاريخ 25 مارس 1985.
(2) يتعلق الامر بالقروض الخاصة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة «الضمانات غير المشروطة» العمولات التي يتأخذها الصندوق، والمحددة في نسبة 22 فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70٪ فيما يخص ضمانات المرافقة، و1,40٪ فيما يتعلق بضمانات التعبئة. أما بالنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فإن السبب التي تطبقها البنوك لايمكن أن تتعدى 10,5٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و10,20٪ فيما يخص المرافقة و9,90٪ فيما يتعلق بقروض التعبئة. ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50 ٪ لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب)
(3) يصل معدل الفائدة بالنسبة للقروض المتوسط الاجل الخاصة «بالتصدير» و«بالتمويل» إلى نسبة 29 (الدورتين الصادرتين عن بنك المغرب رقم 86/ق/1 و 86/ق/2)
(4) تضاف إلى هذا المعدل عمولة دنيا قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).
(5) بارجاع نسبة 22 فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

نوع العمليات	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1985
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الاجل	
سندات التخزين	8
تسليفات للانتاج	
ـ الحبوب والقطاني	10
ـ قروض أخرى	12
2) المتوسطة الاجل	
ـ قروض لمدة لا تتجاوز 7 سنوات	12,5
ـ قروض لمدة تفوق 7 سنوات	14
ب. الصناديق المحلية (1)	
1) القصيرة الاجل	
تسليفات لانتاج الحبوب والقطاني	8
تسليفات للحصاد	3
قروض أخرى	8,50
2) المتوسطة الاجل	
كافة القروض	11

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6 000 درهم.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1985		
	القيمة العقارية الكلية	المعدات القانونية	المعدات المطبقة (1)
1) النظام العام			
1. البناء بقصد السكنى الشخصية (2)	مايقل عن 200 000 درهم	15	11
	ما بين 200 000 و 300 000 درهم	15	12
	ما بين 300 000 و 500 000 درهم	15	15
	ما يفوق 500 000 درهم	16	16
2) النظام العقاري			
1. بناء المحلات	ـ	15	15
2. تجهيزات البقع الارضية	ـ	15	15
3. التمويل المسبق للمتعهدين	ـ	15	15
3) القروض الفندقية			
ـ قروض للبناء	ـ	15 (3)	13
ـ قروض للتجهيز	ـ	15	13
ـ النقل السياحي	ـ	15	13

(1) قرار وزير المالية رقم 85/276 بتاريخ 26 فبراير 1985.

(2) تطبق معدلات النظام العام أيضا على عمليات البناء من أجل الكراء.

(3) يصل معدل الفائدة على القروض التي تتجاوز مدتها 15 سنة إلى 16%.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

	نهاية مارس 1985 (2)		نهاية يونيو 1985 (3)		نهاية شتنبر 1985		نهاية دجنبر 1985	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1.02767	1.03075	1,11875	1,12211	1.23098	1.23468	1,27454	1,27836
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	9,6821	9.7225	10,417	10,461	10,028	10,073	9,5966	9,6459
1 جنيه استرليني	11,973	12.032	13,486	13,552	14,118	14,188	13,859	13,928
1 ملارك ألماني	3,1340	3.1495	3,4073	3,4241	3,7523	3,7708	3,9077	3,9266
1 فلوران هولندي	2,7827	2.7966	2,0239	3,0391	3,3275	3,3443	3,4673	3,4842
100 فرنكات بلجيكية	15,563	15,648	16,921	17,014	18,493	18,595	19,083	19,175
1 فرنك سويسري	3,6963	3,7140	4,0636	4,0830	4,5888	4,6105	(4)4.6127	(4)4,6352
1000 ليرة إيطالية	4,9024	4,9306	5,3481	5,3788	5,5566	5,5894	5,7137	5,7424
100 شلين نمساوي	44,755	44,972	48,453	48,688	53.350	53,610	55,595	55,864
100 بسيطة إسبانية	5,6054	5,6377	5,9601	5,9949	5,1395	6,1765	6,2490	6,2806
100 ين ياباني	3,8488	3,8661	4,1832	4,2021	4.6407	4,6617	(5)4,7737	(5)4,7968

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

(2) أسعار يوم 29 مارس 1985.

(3) أسعار يوم 28 يونيو 1985.

(4) أسعار يوم 26 دجنبر 1985.

(5) أسعار يوم 27 دجنبر 1985.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.86.753 صادر في 24 من ربيع الاول 1407 (27 نوفمبر 1986) بالموافقة على العقد المبرم في 16 من صفر 1407 (21 أكتوبر 1986) بين المملكة المغربية ومؤسسة Kreditanstalt Für Wiederaufbau لضمان قرض مبلغه 90 مليون مارك المانى منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالى لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 16 من صفر 1407 (21 أكتوبر 1986) بين المملكة المغربية ومؤسسة Kreditanstalt Für Wiederaufbau لضمان قرض مبلغه تسعون مليون مارك المانى (90.000.000) منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من ربيع الاول 1407 (27 نوفمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.755 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد أبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 4.182.087،12 دولارا أمريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالى لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالى لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 4.182.087،12 دولارا أمريكيا لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.756 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد ابرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 6.100.508،65 دولارات أمريكية.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالى لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالى لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 6.100.508،65 دولارات أمريكية لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.86.757 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد أبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 14.770.237،24 دولارا أمريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 14.770.237،24 دولارا امريكيا لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.758 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد أبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 85.747.166،98 دولارا أمريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض شراء مبلغه 85.747.166،98 دولارا أمريكيا لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.762 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد أبرم يوم فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض مبلغه 34.000.000 دولار أمريكي.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في فاتح ربيع الاول 1407 (4 نوفمبر 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة بنوك أجنبية يتزعمها البنك العربي الاسباني في شأن قرض مبلغه 34.000.000 دولار أمريكي.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.86.761 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 12 من محرم 1407 (17 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتخويل ضمان الدولة لقرض مبلغه 120.000.000 دولار أمريكي منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم يوم 12 من محرم 1407 (17 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتخويل ضمان الدولة لقرض مبلغه 120.000.000 دولار أمريكي منحته المؤسسة المذكورة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.767 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق ابرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية والشركة الدولية « Bureau For Marketing Research Inc. » في شأن قرض توريد مبلغه 19.211.264،90 دولارا امريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية والشركة الدولية « Bureau For Marketing Research Inc. » في شأن قرض توريد مبلغه 19.211.264،90 دولارا أمريكيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.768 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق ابرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « TREBAL » في شأن قرض توريد مبلغه 91.528.551،03 دولارا امريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « TREBAL » في شأن قرض توريد مبلغه 91.528.551،03 دولارا أمريكيا لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.86.769 صادر في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاق أبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « CEXMA » في شأن قرض توريد مبلغه 74.542.826،55 دولارا أمريكيا.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه :

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) :

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 28 من رمضان 1406 (6 يونيو 1986) بين المملكة المغربية ومجموعة الشركات المسماة « CEXMA » في شأن قرض توريد مبلغه 74.542.826،55 دولارا أمريكيا لتمويل السلع والخدمات الواردة من اسبانيا.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من ربيع الاول 1407 (2 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.692 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد قرض عادي قدره 6.250.000 دينار عربي حسابي أبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على عقد القرض العادي الملحق بأصل هذا المرسوم البالغ قدره ستة ملايين ومائتان وخمسون ألف دينار عربي حسابي (6.250.000) والمبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.693 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على عقد قرض (تسهيل تشجيع التبادل التجاري) قدره 2.500.000 دينار عربي حسابي أبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على عقد القرض (تسهيل تشجيع التبادل التجاري) الملحق بأصل هذا المرسوم البالغ قدره مليونان وخمسمائة ألف دينار عربي حسابي (2.500.000) والمبرم في 8 محرم 1407 (13 سبتمبر 1986) بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.86.754 صادر في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاقية قرض أبرمت في 26 من صفر 1407 (31 اكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تزويد ولاية الدار البيضاء بماء الشرب.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاقية الملحقة بأصل هذا المرسوم ، المبرمة يوم 26 من صفر 1407 (31 اكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في شأن قرض مبلغه 7.000.000 دينار كويتي يرصد للمساهمة في تمويل مشروع تزويد ولاية الدار البيضاء بماء الشرب.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الآخر 1407 (10 ديسمبر 1986).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.86.731 صادر في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986) بالموافقة على اتفاقية قرض ابرمت في 15 من صفر 1407 (20 اكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1986 رقم 33.85 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.85.353 بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1406 (31 ديسمبر 1985) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاقية الملحقة بأصل هذا المرسوم ، المبرمة يوم 15 من صفر 1407 (20 اكتوبر 1986) بين المملكة المغربية والصندوق السعودي للتنمية في شأن قرض مبلغه 70.000.000 ريال سعودي يرصد للمساهمة في تمويل مشروع تزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1431.86 صادر في 6 ربيع الآخر 1407 (9 ديسمبر 1986) بتحديد الاسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للذرة الهجينة (ذات خط أو خطين أو ثلاثة خطوط).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.69.169 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتنظيم انتاج وتسويق البذور والاغراس كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.472 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) ؛

وعلى القانون رقم 008.71 الصادر في 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) المتعلق بتنظيم الاسعار ومراقبتها وبشروط حيازة المنتجات والبضائع وبيعها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.71.580 الصادر في 5 ذي القعدة 1391 (23 ديسمبر 1971) بتطبيق القانون رقم 008.71 المشار اليه أعلاه بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) ولاسيما الفقرة الاولى من الفصل 2 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.76.393 الصادر في 6 ذي القعدة 1396 (30 أكتوبر 1976) بتفويض السلطة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي لتحديد أسعار البذور والاغراس ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.667 الصادر في 9 صفر 1407 (14 أكتوبر 1986) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وعلى قرار الوزير الاول رقم 3.334.71 الصادر في 4 فبراير 1972 بتحديد قائمة المنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بقرار الوزير الاول رقم 3.80.74 بتاريخ 5 صفر 1394 (28 فبراير 1974) ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 بتاريخ 13 يونيو 1972 المرتبة بموجبه في القوائم « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بقرار الوزير الاول رقم 3.81.74 بتاريخ 5 صفر 1394 (28 فبراير 1974) ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للاسعار ،

قـرر مـا يلـي :

المادة الاولى

يحدد بـ 578 درهما للقنطار السعر الذي تشتري به المؤسسات المقبولة من المنتجين البذور المعتمدة للذرة الهجينة (ذات خط او خطين أو ثلاثـة خطوط).

المادة الثانية

يحدد بـ 665 درهما للقنطار السعر الذي تبيع به المؤسسات المقبولة للمستخدمين البذور المعتمدة للذرة الهجينة (ذات خط أو خطين او ثلاثـة خطوط) من الانتاج الوطني.

المادة الثالثة

تطبق الاسعار المحددة في المادتين اعلاه على بذور الذرة الهجينـة (ذات خط او خطين أو ثلاثة خطوط) :

ـ المعتمدة من لدن مديرية حماية النباتات والمراقبة التقنية وزجـر الغش ؛

ـ الموضبة فـي اكياس جديدة موضوعـة عليها لصائق ومختومـة بالرصاص ؛

ـ المسلمة في مخازن المؤسسات المقبولة.

المادة الرابعة

ينسخ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية القرار رقم 726.80 الصـادر في 11 من جمادى الاولى 1400 (28 مارس 1980) المتعلـق بالموضوع نفسه.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1407 (9 ديسمبر 1986)

الامضاء : عثمان الدمناتي.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الاقتصادية ،
الامضاء : مولاى الزين الزاهدى.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصـــوص خـاصـــة

مرسوم رقم 2.86.751 صادر في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986) باعلان ان المنفعة العامة تقضي بانجاز مشروع ايواء سكان دور الصفيح بحي العالية بمدينة المحمدية (عمالة المحمدية ـ زناتة) وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الوزير الاول ،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لاجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماى 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون المشار اليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على ملف البحث المباشر من 19 ذى القعدة 1405 (7 أغسطس 1985) الى 23 من محرم 1406 (9 اكتوبر 1985) ، بمكاتب بلدية المحمدية ؛

وباقتراح من وزير المالية وبعد استشارة وزير الداخلية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يعلن ان المنفعة العامة تقضي بانجاز مشروع ايواء سكان دور الصفيح بحي العالية بمدينة المحمدية (عمالة المحمدية ـ زناتة).

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المثبتة في الجدول التقسيمي أسفله والمرسومة حدودها بخط أحمر في المخطط التجزيئي ذي المقياس 1/5.000 الملحق بأصل هذا المرسوم :

رقم القطعة في المخطط التجزيئي	تعيين العقار	المساحة على وجه التقدير	أسماء وعناوين الملاك أو المفروض أنهم الملاك وذوى الحقوق العينية
		(بالمتر المربع)	السادة والسيدات :
19	« بلاد موسى » قطعة غير محفظة	23.154	موسى العافى ، الساكن بقيادة بنى يخلف ، كلم 4،500 ، طريق بن يخلف ، اقليم بنسليمان.
20	« دار الزيتا » مطلب التحفيظ عدد 42142 س (جزء) (حقوق مشاعة بنسبة 129/136)	13.014	محمد بن بوشعيب حميمون ؛ التايكة بنت على ؛ عبد القادر حميمون ؛ البكرى حميمون ؛ ادريس حميمون ؛ منصور حميمون ؛ فؤاد حميمون ؛ السعدية حميمون ؛ فاطمة حميمون ؛ امينة حميمون ؛ رقية حميمون ، الساكنون جميعا بالمحمدية ، دوار لشهب ، طريق 107 ، المقاطعة الثالثة.
21	« لبيرتى » مطلب التحفيظ عدد 42002 س (جزء)	8.796	طالب التحفيظ : محمد البقالى ، بدون عنوان معروف. المعارض في نطاق الفصل 84 من الظهير الشريف بتاريخ 12 اغسطس 1913. محمد العلجارى ، الساكن بالمحمدية القصبة ، رقم 14 ، الدرب رقم 42 بصفته مشتريا لكافة العقار. المستفيد من رهن على جميع العقار : البنك التجارى المغربى ، الكائن مقره بالدار البيضاء ، شارع مولاى يوسف.
22	« بلاد المعلم موسى » قطعة غير محفظة	3.639	محمد بن محمد بن العباس ؛ عباس بن محمد بن العباس ؛ أمينة بنت العربى ، الساكنون بالدار البيضاء ، زنقة سيدى فاتح ، رقم 18 ؛ زروالة بنت سعيد ، القصبة ، الزنقة 2 ، الدار 2 ، المحمدية ؛ زروالة بنت موسى بن أحمد ، القصبة ، الزنقة 4 ، الدار 2 ، المحمدية ؛ أحمد بن الرحالى بن أحمد ، القصبة ، الزنقة 3 ، الدار 2 ، المحمدية ؛ خدوج بنت عبد الله بن عبد السلام ، فيلا ماكرى ، زنقة ابن زرع ، المحمدية ؛ السعدية بنت عبد الله بن عبد السلام ، القصبة ، الزنقة 2 ، الدار 6 ، المحمدية ؛ محمد بن عبد الله بن عبد السلام ، الساكن بالقصبة ، الزنقة 5 ، الدار 18 المحمدية أحمد بن عبد الله بن عبد السلام ، القصبة ، الزنقة 2 ، الدار 7 ، المحمدية ؛ العربى بن عبد الله بن عبد السلام ، القصبة ، الزنقة 4 ، الدار 9 ، المحمدية.
23	« خير ربى 5 » الرسم العقارى عدد 37164 س (حقوق مشاعة بنسبة 1/6)	2.642	محمد بن محمد بن عباس ، الساكن بالدار البيضاء ، زنقة سيدى فاتح ، رقم 18.
24	« ريزاق 5 » الرسم العقارى عدد 29284 س (حقوق مشاعة بنسبة 2/8)	2.002	محمد بن محمد بن عباس ، الساكن بالدار البيضاء ، زنقة سيدى فاتح ، رقم 18.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطعة في المخطط التجزيئي	تعيين العقار	المساحة على وجه التقدير	أسماء وعناوين الملاك أو المفروض أنهم الملاك وذوي الحقوق العينية
		(بالمتر المربع)	السادة والسيدات :
25	« أكساس الخير » الرسم العقاري عدد 7634 د	28.860	الحاج بن حمدون بن الراضي ؛ عبد المومن الجيلالي بن حمدون بن الراضي ؛ عائشة بنت حمدون بن الراضي ؛ فاطمة بنت حمدون بن الراضي ؛ ربيعة بنت حمدون بن الراضي ؛ رحمة بنت الحاج قدور ؛ الصغير بن عبد القادر بن الراضي ؛ الميلودية بنت الراضي عبد المومن ؛ رقية بنت المعطي ؛ حبيبة بنت محمد كربوبي ؛ يامنة بنت محمد كربوبي ؛ طامو بنت محمد كربوبي ؛ فاطنة بنت محمد كربوبي ؛ محمد بن محمد كربوبي ؛ فاضلة بنت محمد كربوبي ؛ الهاشمية بنت بوشعيب ؛ مينة بنت مولاي علي ؛ محمد بن الرحالي بن عبد القادر ؛ بوشرة بنت الرحالي بن عبد القادر ؛ انيسة بنت الرحالي بن عبد القادر ؛ الضاوية بنت عبد القادر ؛ الشعيبية بنت الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ عبد المومن بن حمدون بن الراضي بن حمدون ؛ بوشعيب بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ عبد القادر بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ نور الدين بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ عبد الرحيم بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ الشيخ بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ سعيد بن الراضي بن حمدون عبد المومن ؛ مزوارة بنت العربي ؛ امهاني بنت عيسى ؛ محمد بن الذهبي عبد المومن ؛ احمد بن الذهبي عبد المومن ؛ الخاجة بنت الذهبي عبد المومن ؛ السعدية بنت الذهبي عبد المومن ؛ فاطمة بنت الذهبي عبد المومن ؛ امينة بنت الذهبي عبد المومن ؛ حكيمة بنت الذهبي عبد المومن ؛ فوزية بنت الذهبي عبد المومن ؛ عبد الحق بن الذهبي عبد المومن ؛ عبد الهادي بن الذهبي عبد المومن ؛ عبد المومن بن الذهبي عبد المومن ؛ خديجة بنت الذهبي عبد المومن ؛ ربيعة بنت الذهبي عبد المومن ، الساكنون جميعا بدوار الشحاوطة ، أولاد الراضي ، ملحقة بني يخلف ، اقليم بتسليمان.
			بوكسافيي ، الساكن بالمحمدية ، طريق عين تكي بصفته مستفيدا من تقييد احتياطي وحجز تحفظي مترتبين على حقوق ورثة عبد القادر بن الراضي ؛
			الشركة الجديدة « سير وبيلير » (شركة مجهولة الاسم) ، الكائن مقرها بالدار البيضاء ، رقم 13 و 15 ، زنقة شفالي بيار بصفتها مستفيدة من حجز تحفظي مترتب على حقوق ورثة الراضي بن حمدون.
26	« القصاص » الرسم العقاري عدد 129474 س	12.500	الذهبي بن حمدون عبد المومن ، الساكن بدوار الشحاوطة ، اولاد الراضي ، ملحقة بني يخلف ، اقليم بتسليمان.
27	« الخير 1 » الرسم العقاري عدد 26791 س	24.010	مالكي نفس القطعة ، رقم 25 أعلاه.
			بودكسيفي ، الساكن بالمحمدية ، طريق عين تكي بصفته مستفيدا من حجز تحفظي مترتب على الحقوق المشاعة العائدة لورثة حمدون بن الراضي ومن تقييد احتياطي مترتب على الحقوق المشاعة العائدة لورثة عبد القادر بن الراضي.

المادة الثالثة. ـ يعهد الى مدير الاملاك المخزنية بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الآخر 1407 (11 ديسمبر 1986).

الامضاء : محمد برادة.

اطلع عليه :

الوزير الأول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1231.86 صادر في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين الموظفون الآتية أسماؤهم آمرين مساعدين جهويين ونوابا عنهم لصرف الاعتمادات المفوضة اليهم من ميزانية وزارة التربية الوطنية (الجزآن الاول والثاني) :

الآمرون المساعدون بالصرف	النـــواب	دائرة الاختصاص	مكاتب الحصيلة المالية المراقبون الجهويون
السادة :	السادة :		
القهامي الزموري	حكوشي عبد السلام	الرباط	الرباط المؤدى الجهوي
بلعياط الغليمي	العلمي المتوكل محمد	سلا	سلا
محمد الفلالي نبيه	حكوشي عبد السلام	الصخيرات تمارة	تمارة
أحمد حيمر	لمقبت سعيد	الدار البيضاء ـ انفا	انفا المؤدى الجهوي
عبد الرحيم الكتاني	الشبوكي عبد القادر	عين الشق ـ الحي الحسني	انفا المؤدى الجهوي
خلا السعيدي	الاونزيني محمد	ابن مسيك ـ سيدي عثمان	ابن مسيك ـ سيدي عثمان
محمد مكوار	الكيسي عبد الوهاب	عين السبع ـ الحي المحمدي	عين السبع الحي المحمدي
أحمد الزواوي		المحمدية ـ زناتة	المحمدية
يحيى اليزيدي	حريز محمد	اكادير	اكادير
عبد الحنان فتحي	أحمد عابد	الحسيمة	الحسيمة
أحمد وسيلا	اوشنة محمد	أزيلال	ازيلال
محمد دريدب العلمي	محمد جابري	بني ملال	بني ملال
ادريس الحرشي	بلغالي الحسين	بولمان	فاس
المحمدي بوسلهام	فائق المعطي	بنسليمان	بنسليمان
لحسن اعمامو	العلمي عبد الجبار	شفشاون	شفشاون
عبد الكامل الحبابي	الهنتاتي محمد جمال	الجديدة	الجديدة
عبد القادر الشبانى	الحوتة محمد جمال	قلعة السراغنة	قلعة السراغنة
أحمد بلوش	آيتلحو محمد	الرشيدية	الرشيدية
محمد طلو	ابراش العربي	الصويرة	الصويرة
لحسن الراضي	الصقلي الحسيني احمد	فاس	فاس
نصر الدين الحافي	الرملي عبد الله	فكيك	يوعرفة
محمد ديب	بنزينة مصطفى	القنيطرة	القنيطرة
عبد القادر المعروفي	منير محمد	الخميسات	الخميسات
حمو المريوح	حسن احدة	خنيفرة	خنيفرة
محمد السميح	تيفلتي العربي	خريبكة	خريبكة
محمد الشوفاني	العلوي الهاروني	مراكش	مراكش
محمد القندوسي	عبد اللوي ادريس	مكناس	مكناس
محمد السباعي	يحيى مفتاح	الناضور	الناضور
محمد جناح	عبي الحسين	ورزازات	ورزازات
أحمد يدوب	العشاني محمد	وجدة	وجدة
المحفوظ بوعلام	بلكوط عبد الغني	آسفي	آسفي
أحمد الصغير	فوز محمد	بطاطات	بطاطات
اقسام العربي	مدني بوجمعة	طاطا	طاطا
محمد المجاهدي	عبد السلامي بنعيسى	طنجة	طنجة
لحسن نايت سي مالك	اسي ابراهيم	طانطان	طانطان
عبد الحق الكتاني	بن الشيخ محمد	تازة	تازة
عبد الجليل بلغازي	حمو محمد	تطوان	تطوان
أحمد شرف الدين	مدني بوجمعة	تيزنيت	تيزنيت
محمد بن لحسن امين	لفتير عبد القادر	العيون	العيون
محمد افريخ	بطي محمد	تاونات	فاس
محمد عباد	جبار مبارك	كلميم	كلميم
عبد الحميد البديوي	بجا الحسن	يفرن	مكناس
مصطفى بومنديل	أحمد الفرابي	سيدي قاسم	القنيطرة
ابراهيم اللحياني	يعلشن محمد	تارودانت	تارودانت
القهامي شهيد	السويسي عمر	الفداء ـ درب السلطان	الفداء ـ درب السلطان
ادريس الملج	محمد حمو	العرائش	تطوان

المادة الثانية. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986).

الامضاء : محمد الهلالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1292.86 صادر في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بصرف الاعتمادات ونواب عنهم.

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 380.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى. ـ يعين الموظفون الآتية أسماؤهم آمرين مساعدين ونوابا عنهم لصرف الاعتمادات المفوضة اليهم من لدن وزير التربية الوطنية من ميزانية وزارة التربية الوطنية :

الآمرون المساعدون	النواب	مكاتب الحصيلة المالية المراقبون الجهويون
السادة :	السادة :	
الطيب البياز ، مدير المدرسة العليا للاساتذة ، محمد الخامس ـ الدار البيضاء.	عرفة العمراني ، ممون رسمي.	المؤدى الجهوي للخزينة ، الدار البيضاء
سعيدي الكبير ، مدير المدرسة العليا للاساتذة بفاس.	يحيى السراج الاندلسي ، ممون رسمي.	فاس
لخضر عالم ، مدير المدرسة العليا للاساتذة بمراكش.	المهدي الحنفي ، كاتب الاقتصاد ممتاز.	مراكش
المصطفى الغربي ، مدير المدرسة العليا للاساتذة بمكناس.	عبد الرحمان فاسي فهري ، الكاتب العام بنفس المدرسة.	مكناس
المجيد زاير ، مدير المدرسة العليا للاساتذة بالمحمدية ، التعليم التقني.	محمد البوزيزي ، كاتب عام بنفس المدرسة.	المحمدية
علال غايتي ، مدير المدرسة العليا للاساتذة ، التعليم التقني ـ الرباط.	محمد فلتي ، كاتب عام بنفس المدرسة.	المؤدى الجهوي للخزينة ، الرباط
الطيب البياز ، مدير المدرسة العليا للاساتذة التقدم ـ الرباط.	بومدين قاسو ، كاتب عام بنفس المدرسة.	المؤدى الجهوي للخزينة ، الرباط
محمد السباوري ، مدير مساعد بالمدرسة العليا للاساتذة السويسي ـ الرباط.	محمد قويدر ، كاتب عام بنفس المدرسة.	المؤدى الجهوي للخزينة ، الرباط

المادة الثانية. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من محرم 1407 (30 سبتمبر 1986).

الامضاء : محمد الهلالي.

قرار لوزير المالية رقم 1212.86 صادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين موظفو مديرية التجهيزات العامة التابعة لوزارة التجهيز والتكوين المهني وتكوين الاطر الآتية أسماؤهم آمرين مساعدين ونوابا عنهم لصرف الاعتمادات المفوضة اليهم من ميزانية وزارة المالية :

العمالات والاقاليم	الآمرون المساعدون بالاداء	النواب	المحاسبون المكلفون
مجموع تراب المملكة	السيد عبد العالي والحاج ، مدير التجهيزات العامة.	السيدان ادريس اكريش ، مهندس الدولة ، رئيس قسم البرمجة ومحمد الاوزعي مهندس الدولة ، رئيس قسم الدراسات.	المكتب الجهوي للاداءات للخزينة بولاية الرباط.
تيزنيت.	السيد لحسن المولودي ، مدير اقليمي للتجهيز بتيزنيت.	السيد عبد الله سدير.	محصل المالية بتيزنيت.
مراكش.	السيد رشيد المرابط ، مدير جهوي للتجهيز بتانسيفت ومدير اقليمي للتجهيز بمراكش.	السيد عبد الرحمان أكيدر.	محصل المالية بمراكش.
آسفي	السيد عبد الرحمان دابو ، مدير اقليمي للتجهيز بآسفي.	السيد مصطفى بروك.	محصل المالية بآسفي.
ولاية الدار البيضاء الكبرى.	السيد الشافعي بلمقدم ، مدير جهوي للتجهيز بالوسط ومدير اقليمي للتجهيز بولاية الدار البيضاء الكبرى.	السيد عبد العزيز بنعسيلة.	مكتب الاداءات الجهوي للخزينة بولاية الدار البيضاء.
بنسليمان	السيد عبد المزيز لخميري ، مدير اقليمي للتجهيز ببنسليمان.	السيد ادريس فضيل.	محصل المالية ببنسليمان.
الجديدة.	السيد عمرو اووجيل ، مدير اقليمي للتجهيز بالجديدة.	السيد ادريس سحنان.	محصل المالية بالجديدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العمالات والاقاليم	الآمرون المساعدون بالاداء	النـــواب	المحاسبـون المكلفـون
سطـات.	السيد ادريس بلحبيب ، مدير اقليمي للتجهيز بسطـات.	السيد مصطفـى شهـاب.	محصل المالية بسطات.
خريبكـة.	السيد عبد العـالي الكبيتي ، مدير اقليمي للتجهيز بخريبكة.	السيد عبد الغنـي خلدون.	محصل المالية بخريبكة.
ولاية الرباط	السيد عبد الرحيـم العزاوي ، مدير جهوي للتجهيز بالشمال الغربـي ومديـر اقليمي للتجهيز بولاية الرباط.	السيد خالد البحياوي.	مكتب الاداءات الجهوي للخزينة بولاية الرباط.
الخميســات.	السيد محمـد صبري ، مدير اقليمي للتجهيز بالخميســات.	السيد مصطفى بلتيش.	محصل المالية بالخميسات.
سيدي قاسـم.	السيد عبد الكريـم البريشي ، مدير اقليمي للتجهيز بسيدي قاسـم.	السيد محمـد طـاروق.	محصل المالية بالقنيطرة.
تطـوان.	السيد عمر الكـلاوي ، مدير اقليمي للتجهيز بتطـوان.	السيد عبد المالـك بوزيدي.	محصل المالية بتطوان.
فـاس.	السيد امبارك موجان ، مدير جهوي للتجهيز بالوسط الشمالي ومدير اقليمي للتجهيز بفـاس.	السيد محمـد الدويري.	محصل المالية بفـاس.
تاونـات.	السيد محمـد حكي ، مدير اقليمي للتجهيز بتاونـات.	السيد محمـد طبيز.	محصل المالية بفـاس.
وجـدة.	السيد أحمد علام ، مدير جهوي للتجهيز بالشرق ومدير اقليمي للتجهيز بوجـدة.	السيد مهدرب البكـاي.	محصل المالية بوجـدة.
الناضـور.	السيد المصطفى بدوي ، مدير اقليمي للتجهيز بالناضـور.	السيد احمـد عـلام.	محصل المالية بالناضور.
مكنـاس	السيد لحسن عياش ، مدير جهوي للتجهيز بالوسـط الجنوبي ومدير اقليمي للتجهيز بمكنـاس.	السيد محمـد العلوي سكوري.	محصل المالية بمكنـاس.

المادة الثانية. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986).

الامضاء : محمـد بـرادة.

قرار لوزير المالية رقم 1213.86 صادر في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونواب عنه.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين السيد حمـاد الجـاي الحكيمـي ، مديـر ادارة الجمـارك والضرائب غير المباشرة ، آمرا مساعدا بصرف الاعتمادات المفوضة اليه من ميزانيتي التسيير والتجهيز.

المادة الثانية

ينوب السادة : نور الدين العمري ومحمد ممدوح وعبد الحميـد العلمي شهبون وعبد الاله بنعمر عن السيد حماد الجاي الحكيمـي اذا تغيب أو عاقه عائق.

المادة الثالثة

تبين في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمر المساعد بالصرف المشار اليه في المادة الاولى أعلاه ، أبواب الميزانية التـي يقـوم بصرف النفقات منها.

المادة الرابعة

المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها أعـلاه هـو رئيـس مكتب الاداء الجهوي بالدار البيضاء.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986).

الامضاء : محمـد بـرادة.

قرار لوزيـر الماليـة رقـم 1214.86 صـادر فـي 10 صفـر 1407 (15 أكتوبر 1986) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونائبين عنه.

وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يعين السيد عبد الكريم المشرافي ، مدير المحاسبة العمومية وجمع الحسابات بالخزينة العامة ، آمرا مساعدا بصرف الاعتمادات المفوضة اليه من ميزانية التسيير – المعدات –

المادة الثانية

يفوض السيدان : محمد لمبرع ومحمد مينارة عن السيد عبد الكريم المشرافي اذا تغيب أو عاقه عائق.

المادة الثالثة

تبين في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمر المساعد بالصرف المشار اليه في المادة الاولى أعلاه ، أبواب الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

المادة الرابعة

المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها أعلاه هو رئيس مكتب الاداء الجهوي للخزينة بالرباط.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 صفر 1407 (15 أكتوبر 1986).

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1332.86 صادر في 25 من صفر 1407 (30 اكتوبر 1986) بتفويض الامضاء

وزير التربية الوطنية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تغييره وتتميمه ، ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الاولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بالماموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السادة نواب الوزارة الآتية أسماؤهم الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الاوامر الصادرة للموظفين والمستخدمين التابعين لهم للقيام بماموريات داخل المغرب :

نواب الوزارة	العمالات والاقاليم
التهامي الزموري	الرباط
بلعياط الخليعي	سلا
محمد الفيلالي نبيه	الصخيرات – تمارة
احمد حيمر	الدار البيضاء – انفا
عبد الرحيم الكتاني	عين الشق – الحي الحسني
خلا السعيدي	ابن مسيك – سيدي عثمان
محمد مكوار	عين السبع – الحي المحمدي
احمد الزواوي	المحمدية – زناتة
يحيى اليزيدي	اكادير
عبد الحنان فتحي	الحسيمة
احمد وسيلا	ازيلال
محمد دريدب العلمي	بني ملال
ادريس الحوتي	بولمان
المحمدي بوسلهام	بنسليمان
لحسن اعمامو	شفشاون
عبد الكامل الحبابي	الجديدة
عبد القادر الشباني	قلعة السراغنة
احمد بلوش	الرشيدية
محمد طلو	الصويرة
لحسن الراضي	فاس
نصر الدين الحافي	فكيك
محمد ديب	القنيطرة
عبد القادر المعروفي	الخميسات
حمو الريوح	خنيفرة
محمد السميح	خريبكة
محمد الشوفاني	مراكش
محمد القندوسي	مكناس
محمد السباعي	الناضور
محمد جناح	ورزازات
احمد يدوب	وجدة
المحفوظ بوعلام	آسفي
احمد الصغير	سطات
اقسام العربي	طاطا
محمد المجاهدي	طنجة
لحسن نايت سي مالك	طانطان
عبد الحق الكتاني	تازة
عبد الجليل بلغازي	تطوان
احمد شرف الدين	تيزنيت
محمد بن لحسن أمين	العيون
محمد آفريخ	تاونات
محمد عباد	كلميم
عبد الحميد البديوي	يفرن
مصطفى بومنيدل	سيد قاسم
ابراهيم اللحياني	تارودانت
التهامي شهيد	الفداء – درب السلطان
ادريس العلج	العرائش

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من صفر 1407 (30 أكتوبر 1986).

الامضاء : محمد الهلال.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1347.86 صادر في 9 ربيع الاول 1407 (12 نوفمبر 1986) بتفويض الامضاء

وزير التربية الوطنية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ؛ كما وقع تغييره ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تغييره وتتميمه ، ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الاولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويضات عن نفقات التنقل والقيام بالمأموريات ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد محمد مكوار ، نائب وزارة التربية الوطنية بعمالة آنفا – الدار البيضاء ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الاوامر الصادرة للموظفين والمستخدمين التابعين لنيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة الدار البيضاء – آنفا للقيام بمأموريات داخل المغرب.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الاول 1407 (12 نوفمبر 1986)

الامضاء : محمد الهلالي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1377.86 صادر في 11 من ربيع الاول 1407 (14 نوفمبر 1986) بتفويض الامضاء

وزير التربية الوطنية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 ابريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تغييره وتتميمه ، ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الاولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويضات عن مصاريف التنقل والقيام بالمأموريات ، كما وقع تغييره ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد نور الدين كعب ، نائب وزارة التربية الوطنية بعمالة بنمسيك – سيدى عثمان ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الاوامر الصادرة للموظفين والمستخدمين التابعين لنيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة بنمسيك – سيدى عثمان للقيام بمأموريات داخل المغرب.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ربيع الاول 1407 (14 نوفمبر 1986)

الامضاء : محمد الهلالي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اعلانات وبلاغات

قائمة تكميلية لسنة 1986 تتضمن أسماء المقاولات الطبغرافية ومهندسي القطاع الخاص الذين سحبت منهم الرخص النهائية أو المؤقتة بناء على المرسوم رقم 2.73.371 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975).

1 ـ الرخصة المؤقتة

الدار البيضاء :

أطافاط (السيد سهيل) زنقة فيدال وكولبير.

القنيطرة :

ستريت (السيد القصري) 368 ، شارع محمد الخامس.

سلا :

كوطراباس (السيد زايد الحطاب) 64 ، شارع عبد الكريم الخطابي.

2 ـ الرخصة النهائية

مكناس :

السيد الشريفي عبد الله ، 14 شارع نهرو ؛

السيد مرشيد الحسين ، 8 زنقة بيروت.

السحب المؤقت للرخصة المؤقتة

الرباط :

السيد بيدزينسكني فيطولد ، 4 زنقة أحفير.

طنجة :

السيد عبد العزيز التليكي ، 66 شارع محمد الخامس.

السحب المؤقت للرخصة النهائية

الدار البيضاء :

السيد رشيد الشرقاوي ، 42 شارع مرس السلطان.

الرباط :

السيد ديلمار شارل ، 4 شارع مولاي يوسف ؛

السيد كريكوفيك نيكولا ، 7 زنقة الاسقوفية.

مراكش :

السيد زنيو فيف ، زنقة ب ، بستان الباشا رقم 5.

المطبعة الرسمية ـ الرباط

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.